

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم

عنوان المذكرة:

دور الإصلاحات السياسية في تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر (2020-2024)

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات الحوكمة والأمن

من اعداد الطالبة:

نريمان بطار

تحت اشراف الأستاذة:

د ليندة خنيش

أعضاء لجنة مناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة	الصفة
د. لعجاني غنية	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. ليندة خنيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. جارش عادل	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2026



﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

صدق الله العظيم

سورة النمل الآية 15



شكر وتقدير

الحمد لله أولا وأخيرا الذي مَنَّ عليّ بنعمة التوفيق وأعانني على إتمام هذا العمل .

أتوجه بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى الدكتورة ليندة خنيش، لما قدمته من مرافقة ودعم وتوجيهات بناءة، ولوقوفها بجانبني طوال فترة إنجاز هذه المذكرة. أَدْعُو الله أن يجزيها عني كل خير ويبارك في جهودها.

أعرب أيضا عن عميق شكري وامتناني لكافة الأساتذة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على ما قدموه من علم وتوجيه خلال مسيرتي

.ولا يسعني إلا أن أخص بالشكر أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة هذه المذكرة وإبداء آرائهم القيمة حولها

وفي الأخير أسأل الله أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به

الإهداء

أهدي تخرجي إلى من انتظر هذه اللحظات ليقتخر بي إلى النور الذي أضاء دربي إلى
العزیز الذي حملت اسمه فخرا إلى معلمي الأول الذي علمني أن الطريق إلى النجاح يبني
بالجهد لا بالأمنیات إلى سدي الأول

دمت لي عمرا لا يفنى يا أبي

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد
بدعائها إلى تلك الأنسانة العظيمة التي طالما تمنيت أن تفر عينها برؤيتي في يوم كهذا

أمي حفظها الله

والى أختي حبيبتي نورة فخر قلبي ودعمي الدائم والى أخوتي محمد وعبد الرحيم وفقكم
الله في حياتكم

ولكل روح غانقتني بالحب والدعوات وشكرا لمن كان في طريقتي واستندت عليه وإلى
كل أساتذتي الأفاضل الذي أناروا طريقتي بالعلم والمعرفة



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر بعد الحراك الشعبي لسنة 2019 في تحقيق الأمن المجتمعي خلال الفترة (2020-2024)، من خلال دراسة الإصلاحات الدستورية والتشريعية والانتخابية، وكذا دور الهيئات الدستورية المستحدثة في تعزيز الاستقرار وترسيخ قيم المواطنة والمشاركة السياسية. وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، مع توظيف الاقتراب المؤسسي والقانوني واقتراب الدولة-المجتمع وتحليل النظم والاقتراب الإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر خلال هذه الفترة ساهمت في دعم مقومات الأمن المجتمعي وتعزيز الاستقرار السياسي من خلال تكريس الحقوق والحريات وتوسيع آليات المشاركة السياسية واستحداث مؤسسات داعمة للحكومة والشفافية. غير أن فعالية هذه الإصلاحات تبقى مرتبطة بمدى تجسيدها الفعلي على أرض الواقع وتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات السياسية، الأمن المجتمعي، الحراك الشعبي 2019، الإصلاح الدستوري 2020، الإصلاح الانتخابي، المجتمع المدني.

Abstract:

This study aims to analyze the role of the political reforms undertaken in Algeria after the popular movement (Hirak) in achieving societal Security, through evaluating the constitutional, legislative, and electoral reforms, as well as the role of newly established bodies such as the National Independent Authority for Elections, the National Observatory for Civil Society, the High Council for Youth, and the High Authority for Transparency and the Prevention and Combating of Corruption.

The study concludes that the political reforms implemented in Algeria during this period contributed to strengthening the foundations of societal security and enhancing political stability through the consolidation of rights and freedoms, the expansion of political participation mechanisms, and the establishment of institutions that support governance and transparency. However, the effectiveness of these reforms remains dependent on their actual implementation and on strengthening citizens' trust in state institutions.

Keywords : Political reforms, Societal security, 2019 Popular movement (Hirak), 2020 Constitutional Amendment, Electoral reform, Civil society.

حقیقت

مقدمة

عرفت الجزائر منذ استقلالها عام 1962 عدة محطات إصلاحية بنيوية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالسياقات السياسية والتحولات السوسولوجية التي مرت بها البلاد. وقد كانت هذه المحطات بمثابة استجابات نسقية من السلطة الحاكمة لامتنعاص الأزمات وتحديد الشرعية. وتبرز بداية هذه المنعطفات الجوهرية مع إصلاحات نهاية الثمانينات عقب أحداث أكتوبر 1988، وما نتج عنها من صياغة هندسة دستورية جديدة كرسست الانتقال من أحادية الحزب إلى التعددية السياسية والإعلامية بموجب دستور 1989. ولم يتوقف هذا المسار؛ بل استمرت الإصلاحات الدستورية والسياسية عبر مرحلتى التسعينات والألفية الجديدة في محاولة لتجاوز آثار الأزمة الأمنية وبناء السلم والمصالحة الوطنية، وصولا إلى الحزمة الإصلاحية والقانونية التي أعقبت موجة الاحتجاجات الإقليمية سنة 2011، والتي حاولت من خلالها الدولة استباق التهديدات الإقليمية عبر ترسانة من القوانين العضوية.

غير أن الديناميكية المجتمعية التي أفرزها الحراك الشعبي السلمي لـ 22 فيفري 2019، مثلت منعطفًا جديدًا في مسار الإصلاح السياسي في الجزائر. قد شكل هذا الحراك تعبيرا جمعيا نابعا من عمق المجتمع، حمل مطالب شرعية واسعة دعت إلى القطيعة مع الممارسات السابقة، ومكافحة الفساد المنهج، وتكريس الديمقراطية التشاركية الفعلية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس متينة من الشفافية والمساءلة والمشروعية الشعبية.

واستجابة حتمية لهذه التحولات العميقة وتفاديا لمخاطر عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، تبنت السلطات الجزائرية منذ سنة 2020 مسارا إصلاحيا تصحيحيا شمل مستويات مترابطة. وتجسد هذا المسار بداية في التعديل دستور نوفمبر 2020، والذي وضع حجر الأساس لهندسة مؤسسية جديدة، متبوعا بإعادة هيكلة شاملة للمنظومة الانتخابية وقوانين الأحزاب، وصولا إلى استحداث ومأسسة مجموعة من الهيئات الدستورية والاستشارية والرقابية. ويأتي هذا التوجه في إطار السعي الحثيث لتعزيز المشاركة السياسية، وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتضميد أزمة الثقة بين المواطن ومؤسساته، وصولا بالبلاد إلى بيئة استراتيجية مستدامة تحمي النسيج الوطني وتجسد الأبعاد الحقيقية لـ "الأمن المجتمعي" بمفهومه الشامل.

إذ يعنى الأمن المجتمعي في الدراسات السياسية والاستراتيجية المعاصرة بقدرة المجتمع على الحفاظ على مقوماته الأساسية وثوابته السوسيو-ثقافية، وحماية نسيجه من مخاطر التآكل الداخلي والاضطراب البنوي. وقد ركزت الأدبيات السياسية في بدايات طرح هذا المفهوم على عنصر الهوية الجماعية كعامل أساسي، نتيجة للتحولات الدولية السابقة التي تميزت ب بروز النزاعات الداخلية والصراعات العرقية والإثنية

غير أن التغيرات اللاحقة على الساحة الدولية ساعدت في إعادة تشكيل هذا المفهوم وتوسيعه ليتجاوز مسألة الهوية وينفتح على الجانب الاجتماعي والاقتصادي؛ حيث أصبحت مسألة إشراك الطاقات المجتمعية، وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وتخليق الحياة العامة عوامل رئيسية في تحقيق الاستقرار وحماية تلاحم المجتمع

ومن هذا المنطلق، تبنت الجزائر في مسارها الإصلاحي (2020-2024) صياغة "عقد مؤسساتي جديد" قادر على إدارة التنوع، وتحسيد العدالة، وتخليق الحياة العامة من خلال مكافحة الفساد، وتفعيل قنوات التنشئة والمشاركة السياسية الفعالة لدى المرأة، الشباب والمجتمع المدني؛ باعتبارهم الركيزة الأساسية لتثبيت قيم المواطنة، وضمان السلم الأهلي، وتجنيد البيئة المجتمعية الوطنية مخاطر الاحتقان السياسي والتصدع الداخلي.

ومن هذا المنطلق، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

1. الإشكالية

إلى أي مدى أسهمت الإصلاحات السياسية في تعزيز الأمن المجتمعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024؟

2. التساؤلات الفرعية

- ما المقصود بالإصلاحات السياسية والأمن المجتمعي؟
- كيف ساهمت الإصلاحات الدستورية والتشريعية في إرساء بيئة سياسية آمنة ومستقرة بعد حراك 2019؟
- هل استطاعت الإصلاحات الانتخابية رفع نسبة المشاركة السياسية والحد من الاحتقان الاجتماعي؟
- ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات المستحدثة في تمتين الجبهة الداخلية وتحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر؟

3. الفرضيات

1. الفرضية الرئيسية

- ساهمت الإصلاحات السياسية في الجزائر في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال تفعيل المؤسسات السياسية والحقوق والحريات.

2. الفرضيات الفرعية

- ساهمت التعديلات الدستورية والتشريعية في تأسيس منظومة قانونية جديدة، أدت إلى تقليص مساحات التوتر السياسي من خلال مأسسة الحقوق والحريات وإعادة ضبط العلاقة بين السلطة والمواطن.
- تساهم الإصلاحات الانتخابية في تعزيز الأمن المجتمعي بقدر ما تحققه من نتائج ملموسة تضمن نزاهة العملية الانتخابية وتكرس فعالية التمثيل السياسي للمواطنين
- يرجع الدور الإيجابي للهيئات الدستورية المستحدثة في تعزيز التماسك الاجتماعي، إلى مدى قدرتها على بناء قنوات وساطة رسمية ناجعة تعيد بناء منسوب الثقة.

4. حدود الدراسة

• الحدود الزمنية:

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2020، تاريخ استفتاء تعديل الدستور الجزائري وبداية التأسيس للمرحلة السياسية الجديدة التي أعقبت حراك 22 فيفري 2019، إلى غاية الإنتخابات الرئاسية لسنة 2024.

• الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على الجزائر باعتبارها مجال تطبيق الإصلاحات السياسية محل الدراسة.

5. أهمية الدراسة

العلمية

- تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على العلاقة بين الإصلاحات السياسية ومفهوم الأمن المجتمعي، وهو من المفاهيم الحديثة نسبيا في الدراسات السياسية والأمنية. كما تساهم في إثراء الأدبيات النظرية المتعلقة بالإصلاح السياسي في الجزائر بعد حراك 2019، من خلال تحليل انعكاساته على استقرار المجتمع وتماسكه، وإبراز دور التحولات المؤسساتية في تعزيز قيم المواطنة والمشاركة السياسية.

العملية

- تتجلى في مواكبة الدراسة لحدث راهن وحيوي، وتكمن في تقديم قراءة تقييمية وموضوعية للمؤسسات التشريعية والاستشارية المستحدثة في الجزائر، وبيان مدى نجاعتها في تحويل المطالب الشعبية إلى استقرار مجتمعي مستدام.

6. أهداف الدراسة

- تفكيك المفاهيم المتعلقة بالإصلاح السياسي والأمن المجتمعي وتوضيح أبعادها.
- دراسة وتحليل مدى قدرة الإصلاحات السياسية (2020-2024) على تلبية المطالب الأساسية التي رفعها الحراك الشعبي.
- تحليل انعكاس التعديل الدستوري لسنة 2020 على تكريس الحقوق والحريات وتعزيز الاستقرار السياسي.
- إبراز دور الإصلاحات الانتخابية في تحسين نزاهة العملية الانتخابية وتعزيز المشاركة السياسية
- دراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الاستقرار المجتمعي
- إبراز دور الإصلاحات السياسية في تحقيق الاستقرار وتعزيز الثقة داخل المجتمع.

7. اسباب اختيار الموضوع

• اسباب ذاتية

1. اخترت هذا الموضوع نظرا لاهتمامي العميق بدراسة التحولات التي شهدتها الجزائر بعد حراك 2019، حيث يمثل هذا الحراك محطة فارقة في تاريخ الجزائر الحديث، فقد عايشنا هذه المرحلة وتابعت ما رافقها

من مطالب شعبية تدعو إلى التغيير والإصلاح، وما أعقبها من إصلاحات سياسية ودستورية مست مختلف جوانب الحياة السياسية والمؤسسية في الجزائر. وقد دفعني هذا الاهتمام إلى محاولة فهم وتحليل مدى انعكاس هذه الإصلاحات على الأمن المجتمعي، باعتباره أحد أهم ركائز الاستقرار داخل المجتمع الجزائري. كما تنطلق هذه الدراسة من رغبة بحثية تتمثل في محاولة معرفة مدى استجابة الإصلاحات السياسية لمطالب الحراك الشعبي، وما إذا كانت قد نجحت في تحقيق الأهداف والتطلعات التي خرج من أجلها الشعب الجزائري، أم أن الفجوة لا تزال قائمة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي على أرض الواقع.

2. الفضول البحثي والرغبة في فهم طبيعة الإصلاحات السياسية في الجزائر.

• أسباب موضوعية

1. يأتي اختيار هذا الموضوع في إطار محاولة سد الفجوة المعرفية القائمة في الأدبيات السياسية الوطنية، من خلال مقارنة العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن المجتمعي في سياق جزائري، وهي مقارنة نادرة في البحوث المحلية، خاصة في ظل غياب دراسات تجمع بين الجانب المؤسسي والجانب الاجتماعي لتقييم أثر الإصلاحات.

2. تأتي هذه الدراسة لتلبية الحاجة الملحة لتقييم الحصيلة الأولية للإصلاحات الدستورية والقانونية التي شهدتها البلاد. فالأمر لا يتعلق فقط برصد النصوص التشريعية، بل بتقديم تحليل نقدي يربط بين "الممارسة المؤسسية" وبين "الواقع المجتمعي"، وذلك لفهم ما إذا كانت هذه الإصلاحات قد تحولت إلى ممارسات فعلية أثرت على مؤشرات الأمن المجتمعي.

8. المناهج والاقترابات

• المناهج

أ- منهج دراسة الحالة

ستوظف الدراسة منهج دراسة الحالة الذي يقصد به " المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها"¹. تم توظيف هذا المنهج باعتبار الجزائر هي الحالة محل الدراسة حيث جرى التركيز والتعمق في تحليل مرحلة تاريخية وسياسية محددة من تاريخ الجزائر المعاصر وهي الفترة (2020-2024)، للوقوف على خصوصية المسار الإصلاحي الجزائري والتحقق من مدى قدرته على صون الأمن المجتمعي بعد عام 2019.

¹ محمد شرفي فتحي، محاضرات في ابستمولوجيا السياسة المقارنة، (مطبوعة بيداغوجية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية، 2012)، ص88

ث - الإقتراب المؤسسي

يركز على المؤسسة كوحدة تحليل أساسية لتفسير الظواهر السياسية، باعتبار المؤسسة متغيراً مستقلاً يؤثر على الفواعل الأخرى وعلى معتقداتهم واستراتيجياتهم المنتهجة في مختلف المجالات¹، كما يهدف هذا الإقتراب إلى دراسة وتحليل العملية السياسية كنتائج لمهام وأدوار المؤسسات السياسية في الدولة، ذلك في ظل تحديد طبيعة العلاقة التفاعلية فيما بينها من حيث درجة التأثير والتأثر، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الباحث أكثر على التفسير الدقيق لأسباب ومحتوى وكذا الأهداف الحقيقية من وراء تلك الممارسات السياسية المتعددة في الدولة.² تم إسقاط هذا الإقتراب مباشرة في مذكرتنا على الهيئات المستحدثة بموجب المسار الإصلاحية الراهن؛ حيث درس البحث كلا من: (السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، المجلس الأعلى للشباب، المرصد الوطني للمجتمع المدني، والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته) كمتغيرات مؤسسية مستقلة استطاعت من خلال وجودها وصلاحياتها الجديدة إعادة توجيه استراتيجيات الفواعل الاجتماعية والسياسي.

ج - الاقتراب القانوني

هو أول اقتراب استعمل في دراسة النظم السياسية، وذلك من خلال دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية والعلاقة القانونية بينها ومدى تطابق الأنشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية، وذلك من منظور المشروع القانونية للسلوك الحكومي أو القرار السياسي، وتحديد الجهاز أو المؤسسة الدستورية المخولة قانونياً، وهو اقتراب غلب عليه الوصف، يصف الظواهر من خلال معيار المشروع القانونية التطابق الخرق الانتهاك ومن خلال مفاهيم أخرى مثل الحقوق الصلاحيات، الواجبات الالتزام، المسؤولية، ووصف الإجراءات القانونية المتبعة، مثل وصف البناء القانوني للمؤسسات السياسية، والانتخابات والأحزاب، كيفية تمويل النشاطات الحزبية من الناحية القانونية، العلاقة بين السلطات³. تم توظيف هذا الإقتراب بشكل مباشر في الفصل الثاني من المذكرة؛ حيث استعنت به لتفكيك وتحليل المضامين والنصوص القانونية الدستورية الجديدة الصادرة بين (2020-2024)، وفي مقدمتها تعديل دستور 2020 والمنظومة القانونية المنظمة للانتخابات والمؤسسات الاستشارية، وذلك للوقوف على طبيعة الضمانات والمعايير القانونية التي أقرتها الدولة الجزائرية لتعزيز المشاركة، ومكافحة الفساد، وتكريس حقوق المواطنة كركائز تشريعية لحفظ الأمن المجتمعي.

ح - اقتراب الدولة-المجتمع

تستعين الدراسة باقتراب الدولة-المجتمع الذي أسسه المفكر "جويل ميغdal" ليقوم على فكرة محورية مؤداها أن هناك منظمات رسمية وغير رسمية تمارس نوعاً من الضبط الاجتماعي (Social Control)، وتقوم هذه الجماعات أو

¹ وهيبه دالع، مرجع سابق، ص 94

² محمد شابي، مرجع سابق، ص 123

³ بسمة عباسية، المواطنة في السياسة التربوية في الجزائر (دراسة تحليلية لمقررات التربية المدنية في الطور المتوسط)، (مذكرة الماستر، مدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2023)، ص ن

المنظمات بتحديد القواعد التي تلزم الأفراد على ممارسة سلوكياتهم وفقا لها، وبالتالي فإن ممارسة الضبط الاجتماعي لا يدخل في اختصاصات الدولة بمفردها، بل تقوم هذه الجماعات أيضا بتحديد معايير سلوكيات الناس خارج إطار القانون، ولكن دون أن يعتبر ذلك اختراقا للقانون، وأن الدول تختلف من حيث قدرتها على التحكم وممارسة الضبط الاجتماعي¹.

تم استخدام هذا الاقتراب في المذكرة لتحليل طبيعة العلاقة التفاعلية بين الدولة الجزائرية والمجتمع المدني في مرحلة ما بعد حراك 2019، وذلك من خلال دراسة دور الهيئات المستحدثة بموجب دستور 2020 (كالمرصد الوطني للمجتمع المدني، والمجلس الأعلى للشباب، والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته) باعتبارها منظمات رسمية تسعى إلى ممارسة الضبط الاجتماعي التشاركي، عبر فتح قنوات للحوار، وإشراك فعاليات المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية، وترسيخ قيم المواطنة، بهدف إعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وتحقيق الاستقرار والأمن المجتمعي. كما ساعد هذا الاقتراب في تفسير مدى قدرة الدولة الجزائرية على استيعاب مطالب الحراك الشعبي وتحويلها إلى إصلاحات مؤسسية، في إطار علاقة تفاعلية قائمة على التشارك لا الإقصاء.

خ- الإقتراب النسقي (تحليل النظم)

هو مقارنة تحليلية معاصرة تعود خلفيتها المعرفية لعالم السياسة الأمريكي "ديفيد إيستون" (David Easton)، والذي نظر من خلالها إلى الحياة السياسية على أنها: «نظام (نسق) سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء من خلال فتحتي "المدخلات" (Inputs) والمخرجات (Outputs)، وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية، وبيولوجية، واجتماعية، وسيكولوجية. هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثاً وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها، وذلك لضمان توازنه واستمراره عبر آلية التغذية العكسية (Feedback)»².

تم استخدامه لتفسير حركية النظام السياسي الجزائري في تعامله مع محيطه؛ حيث غُوملت المطالب الشعبية الناتجة عن حراك 22 فيفري 2019 كـ "مدخلات" (Inputs)، قام النظام بمعالجتها وتحويلها إلى ترسانة إصلاحية وقانونية جديدة تمثل "مخرجات" (Outputs)، بهدف استعادة الثقة، والحفاظ على الاستقرار، وتحقيق الأمن المجتمعي كـ "تغذية عكسية" (Feedback).

د- الإقتراب الإحصائي:

يعتمد على جمع البيانات الرقمية وتصنيفها وتحليلها واستخلاص المؤشرات التي تساعد على تفسير الظواهر محل الدراسة. وقد تم توظيف هذا الإقتراب في هذه الدراسة من خلال تحليل المعطيات والإحصائيات المرتبطة بالإصلاحات السياسية في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)، لاسيما مؤشرات المشاركة الانتخابية، ونسب

¹ محمد شرقي فتحي، محاضرات في ابستمولوجيا السياسة المقارنة، (مطبوعة بيداغوجية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية، 2012)، ص 88

² محمد صالح بواريب، مقر مادة منهجية العلم السياسية لسنة أولى ماستر تخصص دراسات افريقية، (مطبوعة بيداغوجية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية، 2025)، ص 96

التصويت، وتمثيل المرأة والشباب، ومؤشرات نزاهة الانتخابات والتنمية البشرية، وذلك بهدف قياس مدى انعكاس الإصلاحات السياسية على تحقيق الأمن المجتمعي وإبراز النتائج بشكل علمي وموضوع.

1. الدراسات السابقة

• مقالات

الدراسة الأولى:

مقال للأستاذ صباح كزيز وسليم بوسكين تحت عنوان **انعكاس عملية الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية على الأمن المجتمعي في الدول العربية**، الصادر عن مجلة الفكر سنة 2016، إشكالية هذه الدراسة كيف انعكست العملية الإصلاح السياسية في المرحلة الانتقالية على الأمن المجتمعي في الدول العربية؟ اعتمدت دراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع مسارات الإصلاحات السياسية والدستورية في تونس ومصر ليبيا واليمن التي شهدت حراكا شعبيا، حيث مصر وتونس كان الأكثر نجاحا نسبيا، اجتازتا الإستحقاق الدستوري، بينما لا يزال هذا الإستحقاق قيد الإنجاز في الدول الأخرى ليبيا واليمن التي عانتا من الانهيار وضعف المؤسسات والصراعات. كما بينت دراسة ان الإصلاحات السياسية لا تكفي وحدها لتحقيق الأمن المجتمعي دون تفعيل اليات العدالة الإنتقالية التي تهدف إلى تفكيك منظومة الإستبداد والفساد وترسيخ مبدأ المساء والمحاسبة.

الدراسة الثانية:

مقال للدكتور مراد حجاج تحت عنوان **تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل تحولات 2011-2020**، الصادر عن مجلة مدارات السياسية سنة 2021، يسعى هذا المقال للإجابة على إشكالية كيف يمكن تفسير انعكاس معالجة السياسات الداخلية في مرحلة تحولات السياسية 2011-2020 على الأمن المجتمعي بالجزائر؟ اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن والذي من خلاله حاولت تفسير واقع ومستقبل الأمن المجتمعي من خلال مقارنته بدول أخرى شهدت نفس الأحداث، كما يهدف هذا المقال إلى توضيح تحديات الأمن المجتمعي، والذي يعتبر أحد أهم الأهداف المنشودة من عملية الإصلاح السياسي في الجزائر، وخاصة عقب التحولات السياسية التي شهدتها الجزائر بعد 2011، فالمقال يفسر أثر معالجة قضايا المرحلة الانتقالية والعملية الدستورية على الأمن المجتمعي في الجزائر كما يستشرف المقال مدى إمكانية تحقيق التماسك المجتمعي في الجزائر، لاسيما بعد الحراك السياسي بداية العام 2019، بالاعتماد على آليات الإصلاح السياسي.

الدراسة الثالثة:

مقال للدكتور عبد الرزاق سويقات، **الإصلاحات السياسية وآفاق الانتقال الديمقراطي في الجزائر**، الصادر عن مجلة الواحات للبحوث والدراسات لسنة 2023، تحاول هذه الدراسة البحث في مدى كفاية الإصلاحات السياسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي بالجزائر؟

اعتمدت على المنهج تحليل المضمون وذلك من خلال قراءة مجمل النصوص والقوانين المتعلقة بالإصلاحات السياسية، والمنهج التاريخي لجمع معلومات والحقائق وأسباب التي أدت إلى الإصلاح، تناولت مختلف تعديلات الدستورية من 1989 إلى 2021 مع التركيز على دستور 2020، توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات قبل حراك 2019 مجرد إجراءات شكلية لإعادة إنتاج النظام، أما الإصلاحات بعد الحراك تبقى غير كافية لتحقيق الانتقال الديمقراطي.

الدراسة الرابعة:

مقال للباحثة عهود عبد الحسن مطلق تحت عنوان الإصلاح السياسي في الجزائر بين النظرية والتطبيق، الصادر عن مجلة دجلة للعلوم السياسية لسنة 2025، إشكالية الدراسة كانت كالتالي: إلى أي مدى نجحت الجزائر في تحويل الإصلاح السياسي من مجرد إطار نظري إلى واقع عملي، وهل إصلاحات السياسة هي نتاج إصلاح واعى مدروس يبلي طموحات المجتمع، أم هي استجابة مؤقتة لمختلف الأزمات والضغوطات والتحولت السياسية الداخلية والخارجية؟

اعتمدت على المنهج التاريخي وذلك للبحث في تاريخ الإصلاح السياسي في الجزائر، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل طبيعة الإصلاحات السياسية وتحليل نصوص القانونية المتعلقة بها المتعلقة بينها. توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات لم تعدى حد تعديل الدستور وإصدار القوانين، لم تحدث تغيرا على الواقع العلمي، حيث تطبيق العلمي لها بقي ضعيفا وبعيدا عما نصت به ويرجع ذلك لغياب الإرادة السياسية. إن نجاح الإصلاحات السياسية يتطلب تكريس مبادئ الديمقراطية وسيادة حكم القانون وتوفير إرادة سياسية حقيقة قادرة على تكيف مع تحولات مختلفة.

• أطروحة الدكتوراه

الدراسة الأولى

أطروحة الدكتوراه للباحث حمزة خليفة بعنوان إصلاحات السياسة كآلية لتحقيق الانتقال الديمقراطي في الجزائر (2012-2022)، تسعى للإجابة على إشكالية: إلى أي مدى استطاعت مقارنة الإصلاح السياسي التي إنتهجهما النظام السياسي الجزائري من إنجاح عملية الإنتقال الديمقراطي؟

اعتمدت على المنهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي، توصلت الدراسة إلى عدم قدرة الإصلاحات السياسية التي أقرها النظام السياسي الجزائري طيلة الفترة 2012 إلى 2022 من تحقيق عملية الإنتقال المنشود، وكانت إصلاحات جزئية حملت إضافات إيجابية في سبيل إعادة تنظيم القواعد السياسية خاصة في مرحلة التي تلت الحراك. بقيت شكلية هدفها إستمرار النظام.

10- صعوبات الدراسة

- استمرارية المسار الإصلاحي وتزامن الدراسة مع مرحلة انتقالية، حيث لم تستكمل بعض الإصلاحات دوراتها الزمنية الكافية لإظهار آثارها الكاملة، مما جعل النتائج قابلة للتطور مستقبلا.

- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات الرسمية الدقيقة.

11- تقسيم الدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإصلاحات السياسية والأمن المجتمعي

يتناول هذا الفصل الجانب النظري والمفاهيمي للدراسة، حيث يتم التطرق إلى مفهوم الإصلاحات السياسية من حيث تعريفه وأهدافه ودوافعه ومركزاته، بالإضافة إلى آليات ومؤشرات الإصلاح السياسي. كما يعالج الفصل مفهوم الأمن المجتمعي من خلال استعراض تطور مفهوم الأمن، ثم تعريف الأمن المجتمعي، وأبعاده المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إلى جانب التحديات التي تواجه تحقيق الأمن المجتمعي.

الفصل الثاني: انعكاس الإصلاحات السياسية على الأمن المجتمعي في الجزائر بعد 2019

يركز هذا الفصل على الجانب التطبيقي للدراسة، حيث يتم التطرق إلى الحراك الشعبي لسنة 2019 كخلفية للإصلاحات، ثم الإصلاح الدستوري لسنة 2020 وما كرسه من حقوق وحرريات، والإصلاح الانتخابي الذي شمل الإطار القانوني الجديد واستحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. كما يسلط الفصل الضوء على مؤسسة المجتمع المدني من خلال استعراض دور كل من المرصد الوطني للمجتمع المدني، والمجلس الأعلى للشباب، والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، ومدى مساهمة هذه الهيئات في تعزيز الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال توضيح مفهومي الإصلاحات السياسية والأمن المجتمعي، باعتبارهما المتغيرين الأساسيين في البحث فالإصلاح السياسي يعرف على أنه مجموعة من العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف إدخال تعديلات تدريجية تمس القوانين والتشريعات والمؤسسات والهياكل والآليات ويتميز مفهوم الأمن المجتمعي بحدثة نسبية في الأدبيات السياسية والأمنية، حيث تطور من المفهوم التقليدي للأمن الذي كان يركز على البعد العسكري والسيادي للدولة، إلى مفهوم أوسع يشمل حماية المجتمع من مختلف التهديدات التي تمس تماسكه وهويته وقيمه وأمن أفرادهِ. ولم يعد يقتصر على غياب العنف أو التهديدات الخارجية، بل أصبح يرتبط أيضا بتحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد، وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات، وضمان الحقوق والحريات الأساسية. وعليه، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين؛ حيث يتناول المبحث الأول مفهوم الإصلاحات السياسية من خلال ثلاثة مطالب: تعريف الإصلاحات السياسية، ودوافع ومرتكزات الإصلاح السياسي، وآليات ومؤشرات الإصلاح السياسي. بينما يعالج المبحث الثاني مفهوم الأمن المجتمعي من خلال ثلاثة مطالب: تطور مفهوم الأمن، وتعريف الأمن المجتمعي، وتحديات الأمن المجتمعي وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى.

المبحث الأول: مفهوم الإصلاحات السياسية

في هذا المبحث تم التطرق إلى مفهوم الإصلاح السياسي لغة واصطلاحاً مع عرض أهم تعريفات التي أسهم بها العلماء والباحثين في تناول مفهوم الإصلاح ومنه نصيغ التعريف الإجرائي مع تبيان أهم أهدافه وهذا كان ضمن المطلب الأول أما في المطلب الثاني تم ذكر دوافعه الداخلية والخارجية ومركزاته وفي المطلب الأخير ركزت على اليات التي تعتمدها الدولة في عملية الإصلاح السياسي وذكر أهم مؤثراته.

المطلب الأول: تعريف الإصلاحات السياسية

• تعريف الإصلاح السياسي:

قبل التطرق إلى تعريف الإصلاح السياسي وجب تعريف الإصلاح (**Reform**) لتوضيح الدلالات اللغوية لهذا المفهوم. تختصر الكثير من المعاجم اللغوية العربية لفظ الإصلاح كونه مقابل للفساد، فالفساد ضد الصلاح. فيعرف معجم مختار الصحاح الإصلاح كونه ضد الإفساد، والصلاح ضد الفساد، وكذلك فالاستصلاح ضد الاستفساد؛ أما المعجم المحيط فهو يعرف الإصلاح كونه مصدر معناه التقويم والتغيير نحو الأحسن والأرقى"، وورد في معجم الغني أن الإصلاح هو القيام بإزالة الفساد وإعادة الأمور إلى وجه الصواب.

ويعتبر الإصلاح والإفساد متلازمان في اللغة؛ فإذا كان الإفساد هو التلف في الأمور وجلب الخلل والضرر والانحلال للمجتمع، فإن الإصلاح هو إزالة الضرر عن الشيء وتحقيق المنفعة والسلامة إليه وزوال العيوب والعداوة والخصومة ويساهم في تخفيف من حدة الصراع في المجتمع.¹

ووردت لفظة الإصلاح في القرآن الكريم في سياقات مختلفة ومعاني ثرية ومتعددة، فجذر "صلح" الذي هو أصل كلمة الإصلاح ذكر في صفحات المصحف الشريف بصور مختلفة (الصالحات، الصالحين، أصلح، إصلاح) في مائة وسبعين (170) موضعاً.²

¹ محمد رستم، "مفهوم الإصلاح السياسي وأهدافه" The Concept and Objectives of Political Reform، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 26، العدد 4 (2025)، ص 224.

² مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، دفا تر السياسة والقانون، العدد 9، (يونيو 2013)، ص 235.

قال الله تعالى ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾¹ وقال أيضا ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾² وقال أيضا ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾³

كما جاء أيضا معنى الإصلاح في العديد من الأحاديث النبوية الشريفة عن أبي سعيد الخدري قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» رواه مسلم.⁴

ففي معنى الحديث أن المنكر أي الفساد هو ما أنكره الشرع وما حرمه الله عز وجل أو رسوله صلى الله عليه وسلم. وتشير كلمة Reform في اللغة الإنجليزية إلى "An action That improves condition" أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد، أو هو تحسين الحالة أو هو تحسين الحالة أو تصليحها، أي فعل يحسن الأوضاع والظروف.

أما الإصلاح (Reforme) في اللغة الفرنسية حسب القاموس السياسي يعني هو تغيير كبير في التنظيم المؤسسي أو الاجتماعي للبلد أو قطاع النشاط، من أجل إدخال تحسينات.

كما نجد أيضا أن كلمة Reforme تتكون من لازمة ré التي تفيد معنى الإعادة ولفظ forme التي تعني الشكل أو الصيغة، أي أن المعنى الكامل هو إعادة تشكيل أو إعطاء صورة أخرى للشيء.⁵

أما من الناحية الاصطلاحية فيعني عملية التعديل الجزئي في المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والسياسية والدينية والأسرية نحو الأفضل بشكل تدريجي وسلمي وفي إطار قانوني ومؤسسي، وذلك بغرض معالجة السلبات ومكافحة كل صور وأشكال الفساد.⁶

أما الإصلاح السياسي Political reform فقد عرفه الباحثون والدراسون بعدة تعريفات ولم يكن واحدا منها جامعا ومانعا وهنا نذكر منها: تعريف الموسوعة السياسية للإصلاح السياسي بأنه تغيير غير جذري في شكل

¹ القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 56

² القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 114

³ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 220

⁴ يحيى بن شرف النووي، متن الأربعين النووية، ط 1، (دار الإمام مالك، 2004)، ص 31

⁵ فاطمة بوليفة، أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية 2012-2017 (مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2017)، ص 17.

⁶ عمر طيب بوجلal، إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية، (مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ص 92.

الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، بمعنى أنه ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام.¹

ويعرف قاموس وبستر للمصطلحات السياسية الإصلاح السياسي بأنه «تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد». وعليه يعتبر الإصلاح السياسي محورا جوهريا لترسيخ للحكم الرشيد، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في صنع القرار وتحقيق العدالة وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة وتعزيز اليات المحاسبة والمساءلة وتطوير الرؤية الإستراتيجية، وهو تحديد للحياة السياسية، وتصحيح مساراتها، ولصيغها الدستورية، والقانونية، بما يضمن توافقا عاما للدستور، وسيادة للقانون، وفصلا للسلطات، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية.²

من جهة أخرى يعرفه "المعجم السياسي" بأنه: "التغيير الاجتماعي المحدود الذي يشتمل على تحسينات تدريجية تقوم بها القيادة السياسية، سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، ضمن خطة قد تكون خمس أو عشر سنوات، أو حسب الظروف التي يتطلبها الإصلاح.

أما قاموس "أكسفورد" فيعرف الإصلاح السياسي على أنه "تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، أي إزالة بعض التعسف أو الخطأ". يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل. الإصلاح السياسي عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات من حيث الكفاءة والفعالية³

وتعرف الوثيقة الاسكندرية الإصلاح السياسي على انه جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي تقع عبء القيام به على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات قدماً وفي غير ابطاء او تردد وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية.⁴

وقد طرأ على مفهوم الإصلاح السياسي نوع من التحول والتغيير في المضامين واختلف تعريفه من باحث إلى آخر حيث يعرف جيراردو مونك Gerardo L. Munck الإصلاح أنه "التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي، خلال فترة زمنية محددة على جماعة بشرية، فالإصلاح قد يكون تدريجيا كما قد يأخذ طابعا جذريا، زيادة على أنه ليس مقصورا فقط على البني والمؤسسات بل يشمل أيضا الأنماط والسلوكيات".⁵

¹ سميحة مناصريه، تداعيات الإصلاحات السياسية الراهنة على المشاركة السياسية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 1 (2018)، ص 383

² عيسات فضيلة، الإصلاح السياسي في الجزائر وموقعه ضمن الهندسة الأمنية الإقليمية: دراسة من منظور الأمن الإنساني، أكاديميا، المجلد 4، العدد 5 (2016)، ص 37.

³ رواء زكي الطويل، الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح، ط1، (الأردن: دار أسامة لنشر والتوزيع، 2012)، ص12

⁴ عهود عبد الحسن مطلق، الإصلاح السياسي بين النظرية والتطبيق، مجلة دجلة للعلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 03، (2025 ديسمبر)، ص343

⁵ عبد الرحمان ساسي، الإصلاح السياسي في الفكر العربي الحديث: دراسة في فكر محمد عبده ومالك بن نبي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2 (2021)، ص 17.

كما عرف صامويل هنتنغتون الإصلاح السياسي بأنه "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وتحسين الحياة العامة والبنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة، واعتماد مقاييس الكفاءة".¹ بينما عرفه توماس هابير وغانتر شوبيرت بأنه "إعادة توزيع تدريجي للسلطة لصالح تلك الجماعات العاجزة التي تم إقصاؤها، لكي تتمتع بدرجة من المشاركة الفعالة".²

وعرفه أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد **Robret H. Bates** بأنه الانتقال من لا حزب أو حزب واحد إلى نظام حزبي تنافسي أو من نظام العسكري إلى حكومة مدنية ومن تجاهل الحريات السياسية إلى حد كبير من الحرية في تعبير وتكوين الجمعيات، والتمتع بقدر كبير من الحقوق كالحقوق السياسية والحق في التصويت والمشاركة في الحكم.³

أما تعريف غابرييل آلmond **Gabriel Almond**: فيعتبر أن الإصلاح السياسي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز المشاركة السياسية وإعادة توزيع السلطة بطريقة أكثر عدالة وديمقراطية.

أما **موريس دو فرجيه Maurice Duverger** فيعرف الإصلاح السياسي بأنه عملية إصلاح تدريجية تهدف إلى تحسين النظام السياسي دون تغييره جذرياً، وذلك من خلال إصلاح القوانين والمؤسسات القائمة.⁴ كما يعرفه محمد سعد أبو عامود الإصلاح السياسي بأنه القيام بعملية تغيير الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة.⁵

كما يرى **دكتور برهان غليون** الإصلاح السياسي انه لا يعني شيئاً آخر سوى الرجوع إلى تطبيق نصوص القانون وإلغاء الامتيازات والأفضليات وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية واحترام الأفراد ودفعهم لتحمل المسؤولية دون تهديد الأسس التي تقوم عليها ولا يتحقق إلا داخل نظم سلمية فهو وسيلة لتجديد أي إعادة تأسيس النظم التي فقدت فاعليتها لكنها لا تزال تنطوي على أسس ثابتة وقيم مقبولة لا يزال من الممكن الرهان عليها.⁶

¹ صامويل بي. هنتنغتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو (دار الساقى، 1993)، ص 121.

² وليد العيفة، الإصلاحات السياسية في الجزائر ودورها في تعزيز المشاركة السياسية من 1988 إلى 2014، (مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014)، ص 18.

³ حمزة خليفة، إصلاحات السياسة كآلية لتحقيق الانتقال الديمقراطي في الجزائر (2012-2022)، (أطروحة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم السياسية، 2025)، ص 24.

⁴ عبد الرزاق سويقات، الإصلاحات السياسية في الجزائر (مطبوعة بيداغوجية، جامعة غرداية، 2024)، ص 4

⁵ نناء فؤاد عبد الله، الإصلاح السياسي.. خبرات عربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، (2004)، ص 10

⁶ عبد الغني، عادل انزارن، تأثير الإصلاح السياسي على النظام الانتخابي في الجزائر: الانتخابات التشريعية 2021 نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات، المجلد 06، العدد 02، (2022)، ص 109

أما الدكتور " أمين المشاقبة " يعرفه بأنه: التغيير أو التعديل نحو الأحسن من وضع سيئ أو غير طبيعي، أو تصحيح الخطأ أو تصويب اعوجاج، أو هو عملية تعديل وتطوير جذري أو جزئي في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج¹ ذهب الأستاذ علي الدين هلال إلى القول بأن الإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما²

هو عملية سياسية تنتج نتيجة لسياق معين تؤثر فيه عوامل داخلية وخارجية، ويهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في تحسين أداء النظام السياسي وزيادة قدرته على التعامل والتكيف مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة³. يمكن أن نعرف الإصلاح السياسي على أنه مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات المؤسسات والأبنية الأطر والآليات، الأداء والسلوكيات، والثقافة السياسية السائدة، بهدف مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية والاستجابة للتحديات التي يوجهها النظام، في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين، والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة، مع التأكيد على حماية الحريات والحقوق الأساسية⁴.

يعد الإصلاح السياسي ركنا من الأركان المرسخة للحكم الصالح، وهو تحديد للحياة السياسية وتصحيحا لمسارها ولصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن توافقا عاما للدستور وسيادة القانون وفصلا للسلطات وتحديد العلاقات فيما بينها، وهو التعريف الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية⁵. يمكن تعريف الإصلاح السياسي بالإشارة إلى عدد من مؤشرات، وجود برلمانات منتخبة انتخابا حرا ومباشرا، استقلال القضاء والهيئة القضائية استقلالا كاملا عن الحكومة، حرية تكوين الأحزاب السياسية دون تدخل من السلطات الحكومية، التعددية الحزبية التنافسية، الحق في إنشاء الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية من دون قيود، حرية واستقلال الصحافة والمؤسسات الإعلامية الشفافية والحصول على البيانات والإحصاءات والرقابة والمحاسبة والمساءلة المساواة والمشاركة السياسية وفعالية النظام السياسي، تفعيل وسائل المحاسبة ومكافحة الفساد

¹ عبد الطيف باري، علي شتوي، الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12، ص 292

² كمال فلاح وحداد محمد، الإصلاحات السياسية والاستقرار السياسي: دراسة في المفهوم والأسس، ومضامين البناء والترسيخ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، (2021)، ص 214

³ عادل جارش، علاء الدين فرحات، الإصلاح السياسي في الجزائر: دراسة في المعوقات والافاق، مجلة المفكر، المجلد 11، العدد 2 (2023)، ص 82

⁴ مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، (يونيو 2013)، ص 241

⁵ عبد الرزاق سويقات، الإصلاحات السياسية وآفاق الانتقال الديمقراطي في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 2 (2023)، ص 188.

ونزاهة العملية الانتخابية، وبالتالي فكل تلك المؤشرات تصب في خانة الأنظمة السياسية الحديثة ذات المناخ الديمقراطي المفتوح.¹

ينطوي مفهوم الإصلاح السياسي على مجموعة من الشروط أهمها:

1. أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء. إذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح، لأنه يصبح أقرب إلى الترف. فالعلة قد تكون غياب العدالة، أو الحرية، أو انتشار الفقر، أو المرض وعدم الاستقرار، فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج الشافي.
2. أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف، والتعليم محل الأمية، أو الاستقرار محل الفوضى.
3. أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي للكلمة، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعدُّ إصلاحاً.²

ومن خلال ما سبق نقدم تعريف الإجراءي للإصلاح السياسي بالاعتماد على دراسة مسلم بابا عربي الإصلاح السياسي على أنه مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات المؤسسات والأبنية الأطر والآليات، الأداء والسلوكيات، والثقافة السياسية السائدة، بهدف مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية والاستجابة للتحديات التي يوجهها النظام، في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين، والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة، مع التأكيد على حماية الحريات والحقوق الأساسية مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي

🚩 أهداف الإصلاحات السياسية:

ومن أهم مقاصد الإصلاح السياسي، القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسساتية السياسية، وأساليب عملها وأهدافها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، بهدف زيادة فاعليته وقدرته على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة. أي أنه يدل على جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص بهدف بناء النظام الديمقراطي.³

تتجلى أهم أهداف الإصلاح السياسي في النقاط التالية:

¹عبد الرحمان ساسي، مرجع سابق، ص 118.

²محمد تركي بني سلامة، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، المنارة، المجلد 13، العدد 5، (2007)، ص 144

³عبد الرحمان سويقات، مرجع سابق، ص 188.

أولاً: المشاركة السياسية

يسعى الإصلاح السياسي إلى ضمان المشاركة السياسية بمختلف صورها، فالمشاركة تركز النهج الإصلاحي وتبعد النظام السياسي عن التسلطية التي تتصف بالانغلاق. إن ديناميكية النظام تتحقق بديناميكية مختلف الفاعليات الموجودة في محيطه.

ثانياً: إعادة تنظيم حقل السياسة

يمكن الإصلاح من إعادة تنظيم المجال السياسي، فمنه يتم استيعاب مختلف التناقضات التي إذا لم يتم استيعابها عن طريق تنظيم المجال السياسي قد تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار والتي لها عدة تداعيات سلبية.¹

ثالثاً: تجديد مصادر الشرعية

إن الإصلاح السياسي قد يكون عاملاً يعمل على تغيير مصادر الشرعية للسلطة، والتي في غالبيتها كما هو الحال بالنسبة للدول العربية تعتمد على مصادر تقليدية تستند إلى العصبية القبلية أو العائلية أو الطائفية أو المذهبية، كما يوجد نوع آخر من الشرعية والمعروف بالشرعية الثورية، ولذا فلقد ذهب برهان غليون إلى ضرورة تغيير أسلوب ممارسة السلطة داخل الدولة والمؤسسة والأسرة، بل وحتى داخل الفرد.²

المطلب الثاني: دوافع ومرتكزات الإصلاح السياسي

🚩 دوافع الإصلاح السياسي:

تعتبر المبادرة إلى القيام بإصلاحات سياسية مهما كانت درجة أهميتها عن حاجة داخل النظام السياسي للتكيف مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية، أو رغبة في تطوير أداء منظومة الحكم، أو تطلع لدعم شرعية النظام وزيادة قدرته على الاستمرار، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك دوماً جملة من الظروف أو الملاحظات على المستويين الداخلي والخارجي، من شأنها أن تؤثر في المبادرة الإصلاحية:³

🚩 العوامل الداخلية:

1. تراجع سيطرة النظم الاستبدادية:

¹ حميدة بعوني، الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، (مطبوعة بيداغوجية، جامعة لونيبي على - البليدة 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2024)، ص 14.

² محمد زيتوني، "الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية: دراسة حالي تونس ومصر 2011-2014" (أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، 2018)، ص 34.

³ فاطمة بوليفة، "أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية 2012-2017" (مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص 27.

ينظر المفكرون السياسيون على أن التحول الديمقراطي مرتبط بتراجع سيطرة النظم الاستبدادية، خاصة مع إدراك هذه النظم الاستبدادية على أنها لم تعد تملك سببا لوجودها، ولقد كان للثورات الدور الفاعل في الاطاحة بهذه الأنظمة واستئناف مسيرة الإصلاح السياسي.¹

2. تدني مستوى الشرعية:

الشرعية السياسية مستمدة من الرضا المجتمعي، وحرية اختيار الشعب، باعتباره مصدر السلطات والتشريع في النظم السياسية الحديثة، فالشرعية التي تستمد منها الأنظمة السياسية قوتها وضمن استمرارها تمكن من فهم المشاكل التي تعاني منها هذه الأنظمة، واستمرار شرعية أي نظام يتوقف على قوة الأداء وكذا مدى الوفاء بالالتزامات المعقودة نحو المجتمع، وبالتالي تراجع الأداء الوظيفي للنظام يؤدي إلى تراجع شعبيته، ومن بين الأسباب المؤدية إلى أزمة الشرعية ما يلي:

- أ- تغير القيم الاجتماعية السائدة التي تصبح أقل تقبلا للحكم التسلطي، وبالتالي يفقد النظام السياسي شرعيته من خلال تغير القيم، كتمسك النظام بالشرعية التاريخية والثورية.
- ب- عجز النظام السياسي على استيعاب فئات جديدة في المجتمع يعجز عن توفير فرص المشاركة لها.
- ت- ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، وهو ما يخلق فجوة بين النظام والمجتمع، ويصبح ضعف المؤسسة التشريعية سببا مباشرا لأزمة الشرعية التي قد يعانيها النظام.²

3. تعطيل المشاركة الشعبية:

عند عجز المؤسسات السياسية عن تحويل المطالب إلى قرارات وسياسيات فإن هذه المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية غير فعالة مما يدفع إلى عدم المشاركة أو المساهمة فيها حيث أنها فقدت مبررات وجودها وهذا ما يدفع بالحركات الاجتماعية إلى تنظيم نفسها لكي تشارك من خلال منظمات مجتمعية وتطالب بحقوقها وإحداث الإصلاحات التي تسعى إلى تحقيقها.

4. الانقسامات الحادثة داخل النخب الحاكمة:

بحيث تؤدي خلافات داخل المجموعة الحاكمة حول تقاسم المغايم السياسية والعوائد المادية، إلى صراعات تخرج إلى العلن، ومن ثمة يصبح الإصلاح أحد مظاهر عملية إعادة ترتيب التوازنات داخل النظام، أو أحد نتائج التوافقات الجديدة داخل النظام.

5. مع تنامي قوة المعارضة السياسية المطالبة بالتغيير:

¹ سعاد عمير، محددات الإصلاح السياسي، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد 01، العدد 2، (2014)، ص 89.

² أحمد بلغيث، الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية: الجزائر وتونس نموذجا، (مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2021)، ص 27.

قد تشعر النخبة الحاكمة بأهمية المبادرة إلى الإصلاح، قبل أن تضطر مكرهة إلى ذلك، ما يحمله هذا الخيار الأخير من مخاطر، وبرغم تكلفته التي قد تكون عالية لكنها تبقى أفضل من سيناريوهات الانهيار. وبوجه عام تعتبر زيادة قوة وتنظيم المجتمع في مجتمع ما عامل دافع نحو الإصلاح.¹

6. التحولات الاجتماعية والديموغرافية:

تؤثر التحولات الاجتماعية في الدفع نحو الإصلاح السياسي، بحكم أنها تؤدي إلى تغيير في إدراك وفهم فئات المجتمع المختلفة لأدوارها وتطلعاتها للمزيد من التمثيل والمشاركة السياسية، بل إن بعض الأطروحات النظرية قد حاولت الربط بين طبيعة التحولات الديموغرافية (الزيادة في نسب المتعلمين، وظاهرة الطفرة الشبابية)، ودرجة الاضطرابات السياسية الناجمة عن زيادة مطالب المشاركة.

7. التحولات الاقتصادية:

وتشمل بالخصوص عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الليبرالي، إذ أن سياسات الانفتاح الاقتصادي ستساعد على بروز قوى اقتصادية جديدة، وتسهم في خلق بيئة ضاغطة في اتجاه الإصلاح، من خلال سعي أرباب الأعمال والمال إلى المطالبة بالتمثيل السياسي، وفقا للمبدأ التاريخي الشهير "لا ضرائب بدون تمثيل".²

8. تردي الأوضاع الاقتصادية:

أثبتت التجارب خاصة العربية أن تدهور الأوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة وتدني الأجور من الأسباب الرئيسية وراء نشوب احتجاجات ومظاهرات ضد الأنظمة السياسية وترد على تلك المطالب إما بالقمع أو بإصلاحات اقتصادية وتمتد إلى إصلاحات سياسية.³

العوامل الخارجية:

1. الضغوط الخارجية والإقليمية:

تلعب البيئة الخارجية دورا كبيرا في خلق الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي، ودفعه إلى مساهمة كل التحولات والتطورات الخاصة بالنظام الدولي، فالدول الكبرى أظهرت اهتماما كبيرا بما يحدث داخل البيئة الداخلية لدول العالم النامي وعلى وجه الخصوص الدول العربية، كما أثبتت أنها في حاجة إلى إصلاح سياسي عميق يلبي رغبة شعوبها في العيش في كنف الحرية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي.⁴

في السنوات الأخيرة دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تحل باستقرار النظام العربي القائم، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات واستغلال الجهات الدولية والإقليمية لبعض المتغيرات والظروف المتمثلة في "الحراك العربي" وتذبذب

¹ فاطمة بوليفة، مرجع سابق، ص 27.

² مسلم بابا عربي، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، (أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015)، ص 63

³ دواوي مصطفى بلعور إيمان، دور الإصلاحات السياسية في ضمان نزاهة الانتخابات في الجزائر (2012-2017) (مذكرة الماستر، جامعة قاصصدي مسرياح - ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص 14.

⁴ ساسي عبد الرحمان، إشكالية الإصلاح السياسي في العالم العربي بعد أحداث 2011، مرجع سابق، ص 93

أسعار البترول، وفي إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان لفرض وإدخال إصلاحات سياسية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية.¹

مصادر التأثير الخارجي على عملية الإصلاح السياسي متمثلة في هيئات التمويل الدولية، والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات، والتي من خلالها يتم ممارسة الضغوط للإسراع في عملية الإصلاح السياسي كما تستطيع تلك المنظمات والهيئات تقديم الحوافز للدول التي تدعم المسار الديمقراطي والإصلاح السياسي.²

2. نمط المحاكاة أو ظاهرة العدوى والانتشار:

أصبح في الوقت الحالي من الصعب على الدول أن تعيش في عزلة عن التطورات العالمية مع بروز الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات وهذا بعد الحرب العالمية الثانية، فالتحكم في المعلومة الوافدة من العالم الخارجي تعد من الاشكالات التي تواجهها الأنظمة السلطوية، لذلك نجد أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع غيرها من الدول على انتهاج نفس النهج خاصة إذا كانت الدولة التي عرفت الإصلاح قريبة جغرافيا أو تتشابه من حيث النسق القيمي ومن حيث المشاكل التي تواجهها وبالتالي ينغرس الاعتقاد بأن الحل لهذه المشاكل يكون من خلال الإصلاح.³

🚩 مرتكزات الإصلاح السياسي:

إن عملية الإصلاح السياسي لا تحدث في فراغ ولا تنطلق لمجرد الرغبة في التغيير إذ لابد من توفر بيئة مناسبة ومرتكزات موضوعية تدفع باتجاه الإصلاح وذلك لتجنب الآثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على ما هو عليه.

مرتكزات الإصلاح السياسي:

لنجاح عملية الإصلاح السياسي لابد ان تقوم على مرتكزات أهمها:

- أ- ضمان قدر من الحرية: أي أن عملية الإصلاح السياسي تحتاج إلى توفر قدر كاف من الحرية تحقيقا للسيادة الفعلية للشعب، الذي يحكم نفسه بنفسه في نظام تعددي يقوم على دولة المؤسسات.
- ب- حرية التعبير: كفالة حرية التعبير بكافة أشكالها وصورها وفي مقدمتها حرية الاعلام.
- ت- البناء الدستوري باعتبار أن الدستور هو عماد قانون الدولة فيجب على صناع الدساتير أن يحرصوا على بناء دستور يوافق ما ينشده المجتمع ومنسجما مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الناضجة لحقوق الانسان.
- ث- مبدأ الفصل بين السلطات وعملية الفصل يجب أن تكفل الفصل بين السلطتين وان تبقى السلطة القضائية مستقلة عن كليهما لضمان حيادها كونها الحاكم بين السلطتين.⁴

¹ كمال بلعسل، الإصلاحات السياسية من منظور الهندسة الانتخابية: دراسة حالة الجزائر 2004-2014، (أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020)، ص 45.

² عبد الرحمان ساسي، إشكالية الإصلاح السياسي في العالم العربي بعد أحداث 2011 دراسة تحليلية مقارنة (الجزائر مصر)، (أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2025)، ص 94

³ حميدة بعوني، ضرورة الإصلاح والتحول الديمقراطي في العالم العربي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، (2012)، ص 160.

⁴ سفيان مسالة، الإصلاح السياسي في تونس في ظل التهديدات الإرهابية 2011-2015، (مذكرة الماستر، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016)، ص 16.

ج- إجراء انتخابات دورية فالانتخابات الحرة تقوي الممارسة الديمقراطية وتضمن عدم احتكار السلطة وامكانية تجديد شكل النظام دوريا.¹

المطلب الثالث: آليات ومؤشرات الإصلاح السياسي

توجد العديد من الآليات والميكانزمات التي تعتمدها الدولة في عملية الإصلاح السياسي على غرار:

o الإصلاح الدستوري:

تعتبر المسألة الدستورية من أولى أولويات العملية الإصلاحية باعتبار أن الدستور يمثل قمة البناء القانوني والحقوقى للدولة الحديثة والمعاصرة، الذي يحدد شكل وطبيعة الدولة وأجهزتها، والعلاقات بين مختلف السلطات وتوزيعها، كما يعتبر الدستور المؤطر الأول للعمل السياسي والمدني، إذ لا يمكن الحديث عن أية إصلاحات في غياب الإصلاح الدستوري لكونه لبنة أساسية للإصلاح السياسي. فهو إذن؛ مدخل أساسي من أجل تحقيق بناء دستوري حقيقي، باعتبار أن الدستور هو النظام الأساسي للدولة، وشكل من أشكال التعاقد الاجتماعي بين المواطنين على حد تعبير الباحث عبد الإله بلقزيز.²

الإصلاح الدستوري يعني العمل على صياغة دساتير جديدة أو إدخال تعديلات ديمقراطية على الدساتير القديمة، أي دراسة كل ما يتعلق على سبيل المثال بمسألة السلطات الثلاث التنفيذية التشريعية والقضائية وتحديد شكل وطبيعة الحكم، وباستقلالية القضاء، والحريات الأساسية للمواطنين. ويعد مطلب الإصلاح الدستوري مطلباً يطرح دوماً من طرف الأحزاب السياسية وتشكيلات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية باعتباره السبيل الأفضل لإرساء نظام ديمقراطي حقيقي في الدول العربية وذلك باعتباره جزءاً من الإصلاح الشامل، يهدف إلى تصحيح وسد الثغرات والنواقص التي يعاني منها النص الدستوري بما يحمله من اختلالات خطيرة في علاقات السلطة التي تحول دون إقامة الحكم الرشيد، القائم على المشاركة الديمقراطية وعلى حكم القانون والشفافية والمحاسبة.³

o الإصلاح الانتخابي:

يتعلق مفهوم الإصلاح الانتخابي بشكل أساسي على عموميته بتحسين مستويات استجابة العمليات الانتخابية لتطلعات وآمال المواطنين. إلا أنه لا يمكن اعتبار أية عملية للتغيير على أنها من قبيل الإصلاح الانتخابي، إذ لا يمكن اعتبار عمليات التغيير إصلاحاً إلا عندما تهدف بشكل أساسي إلى تطوير وتحسين الانتخابات من خلال تعزيز مزيد من الحياد فيها مثلاً، أو الشمولية، أو الشفافية وكذا النزاهة والدقة.⁴ وهناك مجالين تنطلق منهم عملية الإصلاح الانتخابي وهما:

¹ سلوى الشعراوي وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع (مركز استشارات الإدارة العامة، 2001)، ص 4.

² محمد طالب احمد، "واقع الإصلاح السياسي في الجزائر بعد دستور 2020 وانعكاساته على المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2021" (مذكرة الماستر، جامعة غرداية، 2022)، ص

³ زروال سهام، الإصلاح الدستوري في تونس بعد 2011: السياقات والرهانات الجديدة، مجلة الفكر، المجلد 12، عدد 1 (2017)، ص 436

⁴ زهير بن علي، دور النظام الانتخابي في اصلاح النظم السياسية" (اطروحة الدكتوراه، ابي بكر بلقايد تلمسان، 2015)، ص 208

الإصلاح القانوني: يتعلق بتعديل الدستور، وقانون الانتخابات، والضوابط واللوائح الانتخابية. التي تتبعها بهدف رفع مستويات النزاهة في العملية الانتخابية، وقد يشمل ذلك إصلاحات تنظيمية للإدارة. وهذه الأسس تمثل إحدى الضمانات الدستورية لعملية الإصلاح القانوني التي تشكل دعامة للعملية الانتخابية حتى يمكن إجراؤها في جو يحتويه المبدأ الديمقراطي في الحكم وفي تسيير الشؤون العامة داخل الدولة والذي طبقته معظم الأنظمة السياسية على مستوى العالم بلا استثناء.

الإصلاح الإداري: ويتعلق بإدخال استراتيجيات جديدة ضمن عمل الإدارة الانتخابية وتعديلات في تركيباتها، وسياساتها، وإجراءاتها ووسائلها الفنية، كإدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة واستخدامها في الفعاليات الانتخابية؛ كالاقتراع أو تسجيل الناخبين أو العمليات اللوجستية بهدف تقديم خدمات بنجاعة وكفاءة أكبر.¹

o **إقرار التعددية:**

التعددية هي نقيض الأحادية، وهي معطى تاريخي لا يمكن فهمه إلا في سياق تطور المجتمع، وسمة للتكوينات البشرية الموجودة في إطار الحدود السياسية لدولة ما، وعليه فإن التعددية صفة لصيقة بالمجتمع المدني، يمكن تفسيرها في ضوء حركة المجتمع ونشاطه. وهي تعني تعدد القوى والإرادات التي تصنع السياسات والقرارات ضمن إطار الدولة والقانون بحيث يشارك جميع الأفراد والطوائف والأحزاب في العملية السياسية بصورة متوازنة. وهي تقوم على الإقرار بالتنوع الاجتماعي، وما يلزمه من تمايز ثقافي وعرقي وديني تلبي الحاجات الأساسية للجماعات التي تعيش في الدولة، كما يضمن احترام الرأي الآخر، وتداول السلطة، وقبول منطق الحوار والاختلاف.²

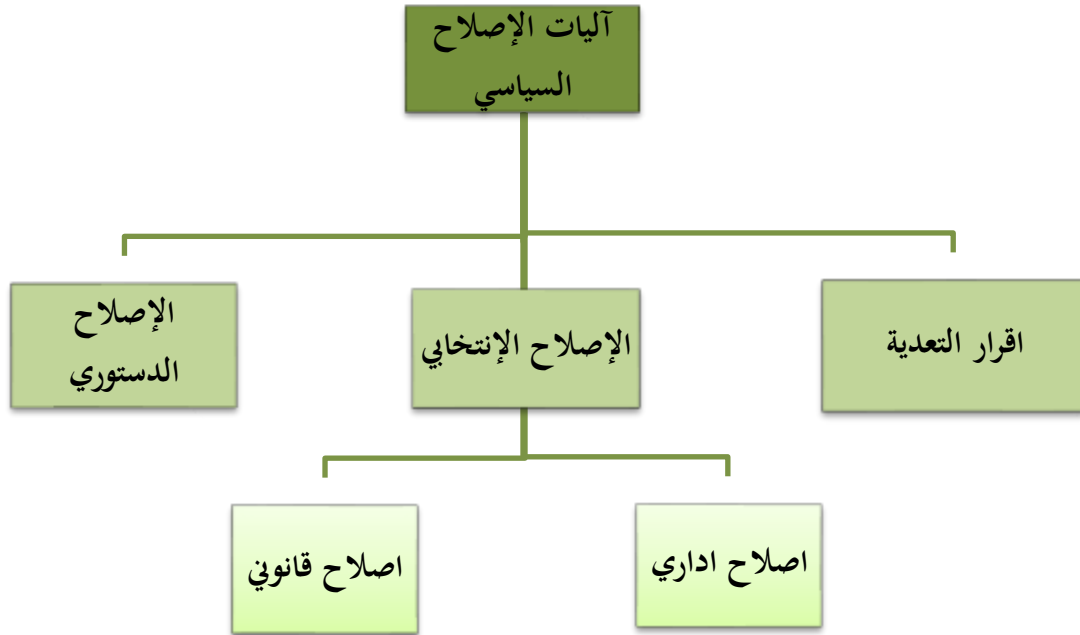
فالتعددية الحزبية مثلاً واحدة من المبادئ الدستورية الهامة التي تقوم عليها الديمقراطية بل أحد أبرز الآليات السياسية لتحقيقها أما التعددية السياسية فتشير إلى المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي يمكنها أن تشارك في مزاولة السلطة؛ فالمقصود منها تعدد الجماعات ما نتيجته تنوع في الأفكار والرؤى واختلاف في التوجهات والقناعات، فتتبنى مفاهيم متميزة عن بعضها للواقع والمستقبل السياسي داخل المجتمع الواحد، فيتألف المجتمع من جمعيات ومؤسسات مختلفة ومستقلة ثقافياً ومهنية وتعليمياً واقتصادياً يمكن للفرد في الغالب الانضمام إلى أي واحدة من هذه الجمعيات، شرط وجود نظام قانوني يؤمن لكافة الفئات الاجتماعية الحق في التنظيم المستقل والتعبير عن آرائها، وضرورة التسليم بالطموحات المشروعة لمختلف الفئات السياسية، في سعيها للوصول إلى السلطة في ظل تشريعات دستورية قانونية تسمح بذلك.³

¹ زهير بن علي، تجربة الإصلاح الانتخابي في الجزائر قراءة تعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 8، العدد 2 (2020)، ص 5

² هادي مشعان ربيع، التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية، مجلة القانون، المجتمع والسلطة 6، العدد 1 (2017)، ص 107.

³ نزيهان بطيب، البناء المؤسساتي في ظل الإصلاحات السياسية: دراسة حالة تونس بعد 2011، (أطروحة الدكتوراه، جامعة صالح بوينيدر قسنطينة 3، (2020)، ص 35.

شكل رقم 01: مخطط يوضح آليات الإصلاح السياسي



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على نريمان بطيب، البناء المؤسساتي في ظل الإصلاحات السياسية: دراسة حالة تونس بعد 2011، (أطروحة الدكتوراه، جامعة صالح بوينيدر قسنطينة 3، 2020)، ص 45

مؤشرات الإصلاح السياسي:

يقدم مرصد الإصلاح العربي لعام 2005 مؤشرات عملية الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي واعتمد في ذلك على عدد من المؤشرات الرئيسية الكفيلة بقياس التقدم في الإصلاح فالمؤشر الأول: هو الإصلاح الدستوري و يقصد به إما رصد صدور دساتير عربية جديدة أو إدخال تعديلات ديمقراطية عليها أو إلغاء هذه التعديلات والمؤشر الثاني: إصلاح المؤسسات التشريعية ويتناول مدى إقامة مؤسسات تشريعية منتخبة جديدة وإعطائها صفات ديمقراطية، أما بالنسبة للمؤشر الثالث: فيتمثل في إصلاح الهيئات القضائية، مدى استقلالية القضاء و حياده و مدى وجود مساواة بين المواطنين، وبخصوص المؤشر الرابع: الذي يتعلق بالمشاركة السياسية التي تشهد في الواقع أزمة عميقة منذ عقود طويلة في الوطن العربي و يخص المؤشر الخامس: الحقوق والحريات العامة من خلال قياس مدى وجود حرية في تداول المعلومات إلى جانب حرية التنظيم و الانضمام إلى الأحزاب و منظمات المجتمع المدني.¹

أما مؤشر الحوكمة، فيقيم جودة القيادة السياسية التي تُوجّه عمليات التحول، من خلال النظر في مدى اتساق الحكومات في تنفيذ الإصلاحات السياسية وكفاءة استخدامها لمواردها. بالإضافة إلى التقييمات المعمقة للدول، يُقدم مؤشر التحول الديمقراطي أيضاً لمحة عامة عن الاتجاهات الإقليمية والتطورات العالمية.² وفي البنك الدولي يحدد

¹ نريمان بطيب، مرجع سابق، ص 36.

² الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، قياس الحوكمة الجيدة، تاريخ الوصول 4 مارس 2026 12:30، www.bmz.de.

مؤشرات تلخص ستة أبعاد للحوكمة: المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وجودة الأنظمة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد.¹

حيث تناولت الباحثة عهود عبد الحسن مطلق في دراسته الإصلاح في الجزائر بين النظرية والتطبيق مؤشرات الإصلاح السياسي كالآتي:

- 1- الثقة بين النظام السياسي والمجتمع، بمعنى استشارته في المسائل تخصه.
 - 2- الحريات السياسية للمجتمع (إبداء الرأي، حرية الترشح والانتخاب، تكوين أحزاب سياسية، منظومة إعلامية حرة).
 - 3- احترام حقوق الإنسان وحريات المدنية (حق في التنقل، السفر، الإقامة، العمل، الصحة، التعليم، الرفاه).
 - 4- التداول السلمي على السلطة واحترام مخارج الاقتراع، وهو ما يعطي فرصة لترشح الجميع
- ان الإصلاح السياسي يتطلب استخدام آلية شفافية عن طريق فتح القنوات للمواطنين للإطلاع على سياسات الحكومة وتعزيز المساءلة وذلك بعد الإطلاع عليها وإبداء آرائهم حول تلك سياسات، وجعلهم المسؤول الأول عن تقييم.²

المبحث الثاني: مفهوم الأمن المجتمعي

ازدادت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن حيث لم يعد مفهوم الأمن محصوراً في إطار التهديدات العسكرية وحماية أراضي الدولة، وبرزت على الساحة مصادر جديدة من التهديدات غير العسكرية³، ويعتبر الأمن المجتمعي من بين هذه التحديات الجديدة حيث سنتناول في هذا المبحث مفهوم الأمن وتطوره ضمن المطلب الأول أما المطلب الثاني تعريف الأمن المجتمعي والمطلب الثالث أبعاد وتحديات الأمن المجتمعي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن وتطوره

إن مفهوم الأمن ليس مفهوماً جامداً ثابتاً وإنما يتغير ويتطور بحسب الظروف والمستجدات كما أنه يتأثر بطبيعة التهديدات ونمط الصراعات التي تتخلف من فترة إلى أخرى فالأمن حالة ديناميكية مركبة لا تتصف بالجمود.⁴

تعريف الأمن:

لغة: قال الخليل: "أمن: الأمن ضد الخوف والفعل منه: أَمِنَ يَأْمُنُ أَمْنًا. والمأمن: موضع الأمن. والأمنة من الأمن. وقال ابن فارس: الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون.

¹ البنك الدولي، "مؤشرات الحوكمة العالمية"، تم الاطلاع في 29 مارس 2026، www.worldbank.org

² عهود عبد الحسن مطلق، الإصلاح السياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 345

³ علي عبد المطلب صادق، ترسيخ الأمن المجتمعي في مجتمعات ما بعد الصراع وأثره في حماية حقوق الإنسان، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد خاص، ص 795

⁴ ريهام سيد كامل، تطور مفهوم الأمن الإنساني وانعكاسه على مجلس الأمن الدولي، مجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 15، (جانفي 2023)، ص 354

وقال ابن منظور: الأمان والأمانة بمعنى. وقد أمنت فأنا أمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن ضد الخوف إذا فمعنى الأمن في اللغة ضد معنى الخوف، وهو سكون القلب.¹ ويعرفه محمد رضا: هو طمأنينة النفس، وعدم الخوف²

كما وردت كلمة الأمن في القرآن الكريم في العديد من المواضع لقوله تعالى ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾³ وأيضا لقوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾⁴ وقال ايضا ﴿وَلْيَبْذُلْنَهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾⁵

وفي اللغات الأجنبية يرجع أصل المصطلح إلى الكلمة اللاتينية Sécures والتي اشتق منها بعد ذلك إلى بقية اللغات الأخرى، حيث نجد في اللغة الفرنسية مصطلح الأمن Sécurité ويدل على الإجراءات التي تمنع حدوث الخطر، وفي اللغة الانجليزية كذلك يعرف الأمن Security بأنه الشعور بالسلام والطمأنينة⁶

اصطلاحا: فتعددت التعاريف باختلاف الباحثين والمفكرين حيث عرفه هنري كيسنجر من خلال مجموعة التصرفات التي يقوم بها المجتمع سعيا عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء والأمن حسب دائرة المعارف البريطانية يعني: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".⁷ كما تعرفه معارف العلوم الاجتماعية بأنه: قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية.⁸

تعريف أرنولد وولفرز في مقال له الأمن القومي كرمز غامض أنه "غياب تهديد ضد القيم المكتسبة هذا من جانبه الموضوعي أما في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من ان يتم المساس باي من هذه القيم. تعريف فرانك تريجر وفيليب كورنبرغ " ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية".⁹

¹ باطهف، أحمد بن محمد. مفهوم الأمن في القرآن الكريم، المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، المجلد 31، العدد 2، (2019)، ص6

² رامي عامر الحسين، وشرف واشراقي بن جميل، الأمن في القرآن الكريم، مجلة عالمية للبحوث القرآنية، العدد خاص، (2015)، ص47

³ القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4

⁴ القرآن الكريم، سورة إبراهيم، الآية 35

⁵ القرآن الكريم، سورة النور، الآية 55

⁶ عبد القادر علي الغول، جيوبوليتيك الأمن القومي الليبي التحديات والتهديدات، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، المجلد 02، العدد 01، (جانفي 2023)، ص434

⁷ فاتح النور رحوني، "إشكاليات تحديد مفهوم الأمن"، مجلة دراسات رائدة، المجلد 4، عدد 1 (يونيو 2016)، ص 162

⁸ عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، ط 1، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص 10

⁹ منير العمري، مستقبل الأمن المجتمعي في المنطقة المغاربية (الجزائر والمغرب) (أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021)، ص13

تعريف **دومينيك دافيد** "الأمن في معناه الواسع، يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا.¹ ويعرفه والتر ليبمان بقوله: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"² اما **باري بوزان** فيرى أنه: في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد³ وقدرة الدولة على ما تبذله من جهود في مواجهة قوى التغيير المعادية، بهدف حماية أمنها والحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الداخلي⁴ وجاء في القاموس الإنجليزي The oxford English Dictionary: هي الحالة التي تكون فيها آمنة والتي تشترط:

أ- ان تكون بعيدا أي خطر أو تهديدا

ب- الشعور بالاستقرار

ت- التحرر من كافة اشكال القلق والخوف⁵

تعريف **صباح محمود محمد**: تأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وصيانة مصالحها الحقيقية وتحسين الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها القومية.⁶ وعرف **ديفيد بالدوين** الأمن بأنه: احتمال ضئيل لضرر القيم المكتسبة. و**جوزيف ناي** على انه غياب التهديدات الحادة للحد الأدنى من المستويات المقبولة للقيم الأساسية التي يعتبرها الناس ضرورية لبقائهم⁷ يرى **بوث وويلر** الأمن هو القدرة على المقاومة والتصدي لكل عدوان أجنبي⁸

¹ نعيمة خضير، لأمن كمفهوم مطاوي في العلاقات الدولية إشكالية التعريف والتوظيف، *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات*، المجلد 01، العدد 02 (2018)، ص 245.

² جريدة حمراوي، معضلة الفك بين الترابط بين الاستراتيجي والأمني، *مجلة الأبحاث*، المجلد 07، العدد 01، (2022)، ص 354.

³ خالد علي محمد الأميري، الأمن الوطني: المفهوم الأبعاد والتحديات، *مجلة الآداب*، العدد 133، (جوان 2020)، ص 532

⁴ مفيدة مقورة، نحو فهم جديد لتحقيق الأمن: قراءة في مفهوم الأمن الإنساني اللاتقليدي وتأثيره على الاستقرار السياسي، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، المجلد 13، العدد 01، (2026)، ص 1045

⁵ رضا شوادرة، تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه التقليدي والحديث، *مجلة دائرة البحوث السياسية والقانونية*، العدد 05، (جوان 2018)، ص 98/97

⁶ عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 09

⁷ عبد العزيز طهراوي، الأمن المجتمعي في نيجيريا بين التفكك الداخلي والتحديات الخارجية، (أطروحة الدكتوراه، جامعة بن يحيى صديق - جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023)، ص 15

⁸ هشام صاغور، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقارنتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني، (أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018)، ص 13

تطور مفهوم الأمن:

تعتبر علاقة الأمن بالدولة القومية علاقة قديمة منذ نشأة الدولة القومية بحد ذاتها، أي منذ توقيع معاهدة واستفاليا سنة 1648م، حيث كانت الدولة كوحدة أساسية في العلاقات الدولية والفاعل الرئيسي في النظام الدولي، ونتيجة لذلك كانت الدراسات الأمنية التقليدية في إطار الدولة القومية مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالأمن القومي.¹ ولقد ارتبط مفهوم الأمن القومي بالقوة العسكرية، حيث كان والتر ليبمان من أوائل الذين وضعوا تعريفا له فاعتبر الدولة آمنة إذ لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمتها إن أرادت تجنب الحرب.² وكانت النظرية التقليدية من بين هذه الدراسات ووفقها الأمن يعني قدرة الدولة الحفاظ على بقائها ككيان سياسي مستقل وأن تحافظ على وحدة إقليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى ويفتقد الحكومة مركزية فيه انطلاقا من هذا يفترض التفسير الواقعي تحليلا صراعيا للعلاقات بين الدول التي تتعارض إراداتها حتما في سياق بحثها عن القوة البقاء والحفاظ على المكانة، لذا فالدول مشغولة بأفاق الحرب وهي تعتمد على الوسائل العسكرية من أجل تحييد التهديد وتحقيق الأمن، وإن كان الواقعيون يعترفون بأشكال أخرى من القوة، بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية، إلا أنهم في تحليلهم النهائي يقرون بأنه كلما كانت الدولة قوية عسكريا كلما كانت أكثر أمنا على الأرجح بهذا المعنى الواقعي، فإن التفكير في الأمن لا يتم إلا بالاعتماد على الدولة ذات السيادة كوحدة مرجعية قاعدية للنظام الدولي.³

ويرتكز الفكر الواقعي على عدة أسس ومحددات لتحليل مفهوم الأمن وهي :

- تعتبر الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية وهي المرجع الأساسي للأمن.
- يتميز النظام الدولي بطبيعته الفوضوية وغياب السلطة المركزية القادرة على ضبط سلوك الدول
- يتحقق الاستقرار من خلال توازن القوى وتوزيع تلك القوة هو ما يحدد بنية النظام الدولي التي يتسم بانعدام الثقة بين الدول.
- تسعى الدول بعقلانية إلى تطوير قدراتها العسكرية بغرض الدفاع عن نفسها أو للتأثير على الدول الأخرى ما يخلق تهديدا دائما بإمكانية نشوب الحرب
- يفسر الأمن عند الواقعيين؛ بالأمن القومي، أي أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية بحيث يتم تحقيق هذا الأمن إلا عن طريق القوة والزيادة في القدرات العسكرية.⁴

¹ الصادق جارية، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 08، (جانفي 2014)، ص 20

² سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (2008)، ص 14

³ خليفة بوزاي، الأمن المجتمعي مقارنة معرفية في ظل تطور الدراسات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 02، (أفريل 2023)، ص 15

⁴ مروان محمد حج محمد، سناء محمد جابر، "الأمن في العلاقات الدولية" Security In International Relations - الموسوعة

السياسية، 26-03-2018، تم الاطلاع: 12-04-2026 18:56، متاح على الرابط التالي-<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

ظهرت بعض الدراسات التي انتقدت مفهوم التقليدي للأمن بحيث رفضت تركيز فقط على القوة العسكرية، وتعود بداية توسيع مفهوم الأمن إلى أواخر السبعينيات، تزامنا مع نشر أعمال كينيث بولدينغ Kenneth Boulding حول السلام المستقر، ويوهان غالتونغ Johan Galtung حول السلام الإيجابي، إضافة إلى تقرير لجنة بالم Palm حول نزع السلاح الذي حمل عنوان الأمن المشترك، غير أن البداية الفعلية لعملية التوسيع جاءت مع نشر كتاب باري بوزان الشهير: الشعب، والدول¹ وهو من منظري مدرسة كوبنهاغن التي تعتبر من مدارس الأولى التي دعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى إلى الجانب العسكري، والذي دعم الفكرة هو أن النزاعات والأزمات لم تعد تمس أمن الدولة فقط² بل ظهور مشاكل داخلية مثل الانقسامات المجتمعية القائمة على أسس عرقية وقومية وتصاعد ظاهرة الإرهاب وانتشار تعاظم المخدرات وزيادة حالات الهجرة غير الشرعية وظهور العولمة وما نتج عنها من تغير في حياة الأفراد والمجتمعات،³ بل تعدت ذلك لتهدد أمن الجماعات وعليه فإن الدولة لم تعد الموضوع المرجعي الوحيد للأمن،⁴ ناهيك عن أن الدولة قد تكون في حد ذاتها مصدر تهديد لأمن المجتمع، وهذا هو جوهر التمييز بين الأمن القومي وأمن المجتمع، وإذا كانت القيمة الحيوية المعرضة لتهديد بالنسبة لدولة هي سيادة فبالنسبة للجماعة هذه القيمة هي الهوية،⁵ وهذا الأمر أحدث قطيعة مع الدراسات الأمنية التقليدية المتمحورة حول الدولة.⁶ وعليه تم الانتقال من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي حيث اقترح بوزان فكرة التوسيع في مقالته المعنونة "أنماط جديدة من الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين" حيث دافع عن أهمية ادخال مفاهيم جديدة للأمن وبناء على ذلك ميز بين خمس قطاعات للأمن يمكن من خلالها أن تحدث تهديدات أمنية،⁷ حيث تمثلت كالآتي:

- ✓ الأمن العسكري: الذي يركز على مفهومي القوة والسلطة.
- ✓ الأمن السياسي: الذي يهتم بالمحافظة على الشرعية الدستورية واحترام مختلف مؤسسات الدولة.
- ✓ الأمن الاقتصادي: فيتمحور حول النشاط الاقتصادي وإدارة الموارد بكفاءة لضمان حياة اقتصادية سليمة.

¹ سيد احمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، ط1 (الأردن، المركز العلمي لدراسات السياسية، 2014)، ص18.

² مليكة هاشمي، "مقاربة الأمن المجتمعي في منطقة الساحل الأفريقي من 2011 إلى 2023: دراسة حالة مالي" (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2024) ص 31.

³ رشيد عمارة ياس الزيدي وهيمن رؤوف سلام، الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 5، العدد 2 (ديسمبر 2022)، ص11.

⁴ مليكة هاشمي، المرجع نفسه، ص31.

⁵ محمد حمشي، مدخل الى المدارس الأوربية في الدراسات الأمنية النقدية، مجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 06، (جويلية 2018)، 341.

⁶ عبد الصمد عقاب، "مفهوم ومضمون الأمن المجتمعي" (ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تحديات الأمن المجتمعي الجزائري في زمن العولمة، جامعة لويسيانا علي البليدة 2، الجزائر، 23 نوفمبر 2022)، ص1.

⁷ خالد كاظم أبو دوح، "الأمن المجتمعي"، أوراق السياسات الأمنية، المجلد 2، رقم 1 (أبريل 2022)، ص1.

- ✓ الأمن البيئي: الذي يركز على حماية البيئة وابتعادها عن مخاطر التهديد كالتصحر والتلوث والفيضانات.
- ✓ الأمن المجتمعي: يعتبر أهم قطاع لدى الموسعين ويتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة الثقافة الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.¹
- تعمل هذه القطاعات الأمنية الخمس في ترابط مع بعضها البعض فأي معضلة أمنية تمس هذه القطاعات يكون لها انعكاسات على الأمن المجتمعي أو العكس فأي معضلة أمنية مجتمعية قد تؤثر على هذه القطاعات.²
- وطرح وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، فكرة انتقال من الأمن التقليدي إلى ضمان أمن الأفراد وحمايتهم من الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات عن طريق تحقيق التنمية والقيام بإصلاحات في المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي التقرير الذي صدر عام 1994 عن (UNDP) تم التأكيد على ضرورة مراجعة مفهوم الأمن الذي يركز على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يركز على أمن الأفراد، حيث ظهر مصطلح الأمن الإنساني واستخدم كمصطلح جديد بعد الحرب الباردة، وفي هذا التقرير أضحي مفهوم الأمن الإنساني يأخذ أبعاداً وهي كالآتي:³
- ✓ الأمن الغذائي ويعني توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء.
- ✓ الأمن الصحي ويعني الخلو النسبي من المرض والعدوى.
- ✓ الأمن البيئي ويتضمن حماية الأفراد من الكوارث الطبيعية والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- ✓ الأمن الشخصي ويتضمن الأمن من العنف والتهديدات البدنية.
- ✓ الأمن السياسي ويتضمن حماية الحقوق الأساسية للإنسان وحياته.
- ✓ الأمن المجتمعي ويتضمن أمن الهوية الثقافية.
- ✓ الأمن الاقتصادي عن طريق توفير دخل ثابت يتناسب مع احتياجات الفرد ومتطلباته.⁴

¹ أعمار بالة، اسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الامن: من الامن العسكري الى الامن المجتمعي، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 02، (2022)، ص 1197

² فؤاد ابركان، التنوع المجتمعي والامن المجتمعي في السياق الربيع العربي، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، (جوان 2023)، ص 565

³ انس أكرم، محمد صبحي، الامن الانساني وأثره على الأمن العراقي، مجلة المعهد، العدد 02، (2020)، ص 140

⁴ سامية جمال، "الأمن الإنساني" Human Security -، الموسوعة السياسية، 2017-09-10، تاريخ الاطلاع: 2026-03-16 00:43، متاح على الرابط التالي: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>: الأمن الإنساني

جدول رقم 1: يوضح الفرق بين المدارس التقليدية ومدرسة كوبنهاغن في تفسيرها للأمن

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي (التقليدي)	الأمن المجتمعي (كوبنهاغن)
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات والأقليات
القيم المهددة	الوحدة الترابية والاستقلال	الهوية الجموعاتية
الأمن في مواجهة أية مخاطر	المأزق الأمني	المأزق المجتمعي
مصادر تهديد	الدول الأخرى	السلطة المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى
وسائل تحقيق الأمن	القوة العسكرية التسليح وتوازن القوى تدخل القوة العظمى والكبرى لضبط سلوكيات الدول، القوة الاقتصادية	استخدام وسائل الضغط، تفعيل النهج الدبلوماسي، التنمية الاقتصادية

المصدر: مليكة هاشمي، نبيلة بن يحيى، الأمن المجتمعي دراسة في المفهوم والنظرية والتهديد، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، المجلد 12، العدد 1 (جانفي 2023)، ص 170

المطلب الثاني: تعريف الأمن المجتمعي

يرى ويفر أن المخاوف الأمنية الأكثر بروزا في الخطاب الأمني هي التي تتعلق بقضية الهوية، وكيفية الحفاظ عليها والدفاع عنها، وذلك من خلال التركيز على مفهوم الأمن المجتمعي الذي يمكن من خلاله أن تنتقل قضية متعلقة بالهوية إلى قضية تحمل أبعادا أمنية، ويتم تقديمها على أنها واحدة من القضايا الحساسة والمرتبطة أشد الارتباط بمسألة الوجود. ما تعتبر من الأفكار الأكثر تأثيرا مقارنة بالأفكار والاسهامات الحديثة التي تناولت مجال الدراسات الأمنية بداية التسعينات والتي طرحتها مدرسة كوبنهاغن تحت عنوان الأمن المجتمعي.¹

الأمن المجتمعي ليس له تعريف محدد، لأنه يمثل أحد مجالات أو أبعاد الأمن المعقد إلى جانب وجود اختلاف حوله في أوساط الأكاديميين في العلاقات الدولية والمنظمات الدولية، والتي أعطت له تعريفات متباينة على نطاق واسع، مما صعب من إيجاد تعريف متفق عليه حول معناه، ناهيك أن بعض الباحثين استخدم عوض مصطلح الأمن المجتمعي مصطلحات أخرى كـ"الأمن المجتمعي" و"أمن هوية وحتى أمن ثقافي"،²

مصطلح الأمن المجتمعي استخدم لأول مرة من قبل Barry Bazan عام 1991 وهو واحد من القطاعات السبعة المشار إليها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يوحي الأمن المجتمعي إلى قدرة الاستمرارية داخل شروط مقبولة للتطور، كما يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية

¹ منير العمري، الأمن المجتمعي في الجزائر في ظل الإقليمية: قراءة في المخاطر وآليات التحصين، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، المجلد 10، العدد 02، (2025)، ص 723/703

² عتيقة كواشي، مفهوم الأمن المجتمعي على ضوء مقاربات النظرية، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، المجلد 12، العدد 02، (أفريل 2023)، ص 60

والتقاليد وكذا التهديدات والانكشاف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها. ذلك بهدف ترسيخ حق المشاركة. كما يعني أيضا توفير نوعية أفضل في الحياة الكريمة، من خلال الحماية ضد التمييز العنصري بكافة أشكاله المؤسس للعنف.¹

وبالرجوع إلى المصطلح نجد أنه مكون من جزئين "أمن" و "مجتمعي"، بالنسبة للأمن تم تعريفه سابقا. أما بالنسبة للمجتمع فهو جماعة من الأفراد يعيشون في نطاق جغرافي واحد، تربطهم علاقات اجتماعية وقيم ثقافية مشتركة.² وحسب "دوركايم": فإن المجتمعات تعرف على أنها وحدات مكونة من مجموعة من الأفراد التي بفضل اعتقاداتها نحس بوجود رابط بينها على شكل وعي جماعي مستقل وغالبا ما يرتبط أفراد المجتمع فيما بينهم عن طريق الهوية والجماعية والثقافية.³

وفي تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، فقد تم تعريف الأمن المجتمعي من منظور الأمن الإنساني على أنه "شعور الفرد بانتمائه للجماعة أو المجتمع، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي، أو منظمة، أو جماعة عنصرية أو عرقية، يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له".⁴ كما يشير إلى قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة التي تؤثر على هويته وتماسكه.⁵

عرف الباحث أولي وايفر الأمن المجتمعي بأنه "قدرة مجتمع ما على الحفاظ على خصائصه الأساسية في وجه الظروف المتغيرة والمخاطر المحتملة" أما باري بوزان فقد عرفه بأنه "قدرة الجماعات داخل المجتمع المحافظة على أنماط خصوصياتها التقليدية المتعلقة بالهوية والعادات واللغة والثقافة والدين، في إطار أو ضمن شروط مقبولة لتطورها مما يعني قدرة المجتمع على الحفاظ على هويته في وجه التهديدات التي قد تواجهه".⁶

نلاحظ أن هذه التعاريف ركزت على عنصر الهوية باعتباره مكونا أساسيا للمفهوم، وهذا ما ارتبط بطبيعة التحولات الدولية التي شهدتها الفترات السابقة والتي تميزت ببروز النزاعات الداخلية والصراعات الإثنية والعرقية، كما ساعدت التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية في إعادة تشكيل هذا المفهوم مما أدى إلى توسيعه ليشمل الجانب

¹ عيسات فضيلة، مرجع سابق، ص 40

² أميرة محمد عبد السلام زحلوق، فاعلية الدور الأسري في تعزيز الأمن المجتمعي، مجلة القرطاس، المجلد 07، العدد 28، (مارس 2026)، ص 111

³ مليكة هاشمي، نبيلة بن يحيى، الامن المجتمعي دراسة في المفهوم والنظرية والتهديد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 1 (جانفي 2023)، ص 163

⁴ مليكة هاشمي، "مقاربة الأمن المجتمعي في منطقة الساحل الأفريقي من 2011 إلى 2023: دراسة حالة مالي" (أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2024) ص 52.

⁵ شروق مستور، رياض بوزرب، الدراسات الأمنية البنائية: من الأمن المجتمعي إلى الأمن الأنطولوجي، المجلة الناقد لدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 02، (أكتوبر 2024)، ص 96

⁶ رشيد عمارة ياس الزيدي، مرجع سابق، ص 19

الاجتماعي والاقتصادي،¹ فأصبحت ظواهر مثل الفقر والأوضاع المعيشية وانتشار البطالة وانخفاض الدخل الفردي عوامل رئيسية في إعادة صياغة مفهوم الأمن المجتمعي حيث أصبح البعد الاجتماعي عنصرا أساسيا في تحقيق الأمن المجتمعي في الدول.² لذلك نجد أنه غالبا ما تتراجع مؤشرات في الدول المتخلفة ودول العالم الثالث التي لم تعد قادرة على تلبية حاجات مواطنيها الأساسية، في ظل عجز الدولة على تقديم برامج تنمية لشعوبها، وهو ما يجعل الأفراد والمواطنين في حالة تمرد وعصيان بسبب رفضهما للأوضاع القائمة، وهو ما يدخلهم في صراعات عمودية وأفقية تكون ما بين السلطة الحاكمة والجماعات والأفراد أو ما بين الجماعات فيما بينهم، ما ينتج عنه معضلة أمنية مجتمعية تكون لها تداعياتها على المستوى الداخلي والخارجي.³

عرفه الدكتور عامر مصباح: اختفاء كل مصادر التهديد والمخاوف الأمنية المادية والمعنوية والبيئية للمواطنين فرادى والمجتمع ككل⁴

أما الدكتور نبيل اسكندر فيعرفه بأنه: "كل الاجراءات والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية، الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبيل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى قدرة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية."⁵

وتعرفه الباحثة راضية بارة على أنه: الأمن الذي يتحدد بكل مجالات حياة الانسان المعاصر، بدءا من الشعور بالاكتماء المعيشي، مروراً بالاستقرار الاقتصادي والشخصي في محيطه الأسري، وصولاً إلى بيئته الخارجية، وهذا معناه تأمين الخدمات الأساسية للإنسان ومن ثم المجتمع.⁶

من خلال ما سبق تمت صياغة تعريف إجرائي للأمن المجتمعي: هو شعور الأفراد بالطمأنينة والاستقرار وقدرة الدولة على حمايتهم من التهديدات الداخلية والخارجية، يتعلق الأمن المجتمعي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث يتجسد ذلك في رفع الدخل وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ومكافحة الجريمة، وضمان الحقوق والحريات، وترسيخ المشاركة السياسية بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة خطاب الكراهية، وهذا عن طريق حزمة إصلاحات سياسية واقتصادية فعالة تنعكس على حياتهم، وتساهم في حل المشكلات المزمنة مثل الفقر والبطالة، وإعادة بناء الطبقة المتوسطة لأنها محور الاستقرار السياسي.

¹ مليكة هاشمي، نجية صخري، التصورات المفاهيمية للأمن المجتمعي وعناصره الأساسية، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، المجلد 12، العدد 2، (أفريل 2023)، ص 79

² مليكة هاشمي، المرجع نفسه، ص 80

³ محمد شايب، تأثير التهديدات السيبرانية على الامن المجتمعي الجزائري، (مذكرة الماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2025)، ص 26

⁴ عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015)، ص 97

⁵ سيماء علي المعموري، الامن المجتمعي: مفهومه، مستوياته، تهديداته، موقع المقال، 06-03-2022، تاريخ الاطلاع: 15-03-2026 <https://mqqal.com/?p=227912>

⁶ راضية بارة، ساعد هاشم، انعكاسات الاحياء العشوائية على الامن المجتمعي، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، المجلد 9، العدد 2، (جويلية 2024)، ص 272

ويمكن قياس الأمن المجتمعي داخل الدولة من خلال مجموعة من المؤشرات تعكس مستوى الاستقرار المجتمعي، فعلى سبيل المثال يؤدي تراجع معدلات الجريمة إلى تحقيق الأمن المجتمعي والعكس الصحيح حيث أن تفشي الجرائم يعتبر مؤشراً على غياب الأمن المجتمعي، لهذا يرتبط الأمن المجتمعي بمدى قدرة مؤسسات الدولة على الحد من الجريمة ومكافحتها من خلال تطبيق النظام، وفرض سيادة القانون عبر الأجهزة القضائية والتنفيذية، وإشباع كافة احتياجات الأفراد المجتمعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية. وهو ما يؤدي إلى الشعور بالحرية، مما يدفع الأفراد إلى الاطمئنان وممارسة حياتهم بثقة وسعادة.¹ وحتى يتحقق الأمن المجتمعي لا بد من توفر مقومات تتمثل في الأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مثل التماسك بين أفراد المجتمع والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة تعزز من الانتماء والوحدة الوطنية، إلى جانب المبادئ الأخلاقية والاستقرار السياسي والأمن المعيشي والحياتي والاقتصادي، بالإضافة إلى وجود جهاز قضائي عادل ومستقل قادر على تطبيق القوانين، إلى جانب أجهزة أمنية قادرة على حفظ العدالة المجتمعية ووجود المؤسسات العقابية والإصلاحية وكذلك توفير المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بالأسرة، وهذا ما يؤكد على أن مقومات الأمن المجتمعي يجب أن تكون ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية على حد سواء.²

المطلب الثالث: تحديات الأمن المجتمعي وعلاقته بالأبعاد الأمنية الأخرى

يوجد ترابط وثيق بين الأمن المجتمعي والقطاعات الأخرى للأمن في المجتمع، فتحقيق الأمن ليس مقتصرًا على حماية القدرات العسكرية أو الاقتصادية فقط بل يشمل الكيان المجتمعي بأبعاده وجوانبه المختلفة، فإذا نظرنا إلى واقع حياة المجتمع سنجد أن معظم القضايا والمسائل الأمنية مرتبطة به.

الأمن المجتمعي وعلاقته بالأبعاد الأمنية الأخرى:

الامن السياسي:

يتضح هذا البعد من طريق المحافظة على الكيان السياسي للدولة والعمل على تعزيز الأمن والسلام داخل المجتمع، وحماية أفراد ومكوناته ومصالحه العليا واحترام الرموز الوطنية ومكوناته الاجتماعية سواء أكانت قومية أم مذهبية أم اثنية.³ كما يتمثل في ضمان حق حرية التعبير والرأي وفق القوانين بالوسائل السلمية دون المساس بأمن الوطن واستقراره لتحقيق أعلى درجات المساواة والعدالة الاجتماعية، احترام الرموز الوطنية والثوابت التي اتفق عليها غالبية المجتمع، الحفاظ على كيان الدولة وحماية مصالحها وعدم اللجوء إلى طلب حماية أجنبية والعمل وفق أجندة غير

¹ أمين المشاقبة، "الأمن المجتمعي: الأبعاد والتحديات" (ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي للعمل الاجتماعي، بيروت، لبنان، عبر تطبيق زوم، أكتوبر 2020)، ص 03

² خالد يعقوب يوسف العمار، أثر الثقافة الأمنية ف تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، المجلد 15، العدد 03، (2023)، ص 538

³ عبد الباري حسن الكوثر، السياسات العامة لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد 69، (جوان 2025)، ص 189

وطنية.¹ ارتبط الأمن المجتمعي ارتباطاً وثيقاً بالأمن السياسي حيث يعتمد هذا الأخير على وجود نظام سياسي قائم على أسس الديمقراطية التشاركية ويلغي كافة أشكال التعسف والقهر والخوف والقمع، ويستجيب لمطالب المواطنين معتبراً حقوق المواطنة أساس بناء الدولة وترسيخ مبادئ التداول السلمي للسلطة ومحاسبة صنّاع القرار.² كما أن أي انتهاك يمس الجانب السياسي للأمن له آثار مباشرة على الأمن المجتمعي وقد يكون من أسباب نشوء معضلات أمنية، ويمكن للنظام السياسي تحقيق ذلك عبر تمكين المواطن من حقوق نذكر منها:

- العمل على توفير نسبة من التمثيل السياسي في المناصب العليا للدولة قياساً بنسبة التوزيع الجغرافي.
- السماح بإنشاء أحزاب سياسية وهيئات المجتمع المدني.
- الحق في الترشح لأي منصب سياسي دون تمييز، وكذا الحق المكفول في الانتخاب.
- فهذه الحقوق السياسية هي صمام أمان، الذي يؤدي إلى ضمان مستوى مقبول من الأمن المجتمعي.³

الأمّن الاقتصادي:

ويتمثل البعد الاقتصادي للأمن المجتمعي من طريق اتخاذ الإجراءات والتدابير والضمانات التي تمكن الإنسان من الحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والملبس والعلاج السعي على توفير الحد الأدنى لمستوى المعيشة⁴ الاقتصاد له دور محوري في بناء مجتمع مستقر ومزدهر فعندما يتم تأمين الاحتياجات الاقتصادية للأفراد يزداد شعورهم بالأمان والثقة في المستقبل ويعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي وتكون الأوضاع الاقتصادية مستقرة يقل احتمال حدوث نزاعات اجتماعية أو سياسية⁵. وفي هذا الشأن يذهب باري بوزان إلى تأكيد العلاقة بين العامل الاقتصادي والأمن المجتمعي ويوضح أن القرارات الاقتصادية في الواقع يمكن أن يكون لها تأثير على الجماعة المجتمعية كما أن الجانب الاقتصادي في شقه المتعلق بمؤشرات الفقر، البطالة، المستوى المعيشة، وغيرها من المؤشرات التي ترتبط بالحياة الكريمة للمجتمعات، لها تأثير في وجود وغياب الأمن المجتمعي⁶، في هذا الصدد، فإن عدم قدرة الدولة على تحقيق اندماج بين مختلف الجماعات وتقديم امتيازات خاصة للنخبة ووجود فجوة اقتصادية بين مختلف الوحدات الداخلية يؤدي إلى تصاعد حدة الصراعات الاجتماعية. حيث يمكن أن تلجأ الجماعات إلى العنف المسلح لذا فإن الاختلالات الحادثة على مستوى القطاع الاقتصادي تسهم في توسيع الفجوة بين مختلف هذه الجماعات بسبب

¹ راضية باره، مرجع سابق، ص 273

² رشيد عمارة ياس الزيدي وهيمن رؤوف سلام، "الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن"، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 5، العدد 2 (ديسمبر 2022)، ص 23

³ مراد حجاج، تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية 2011-2020، مجلة مدارات لسياسة، المجلد 05، العدد 02، (2021)، ص 205

⁴ عبد الباري حسن الكوثر، مرجع سابق، ص 189

⁵ اسراء حمزة، مفهوم الامن الاقتصادي، موقع البوابة أضخم محتوى عربي، 02 فيفري 2020، تم الاطلاع في 29 مارس 2026،

[/https://albawaabh.com](https://albawaabh.com)

⁶ منير العمري، الامن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى، مجلة الافاق العلمية، المجلد 12، العدد 04، (2020)، ص 590

شعورها بالحرمان والظلم والتهميش، ما يدفعها للتمرد والسعي لتحسين ظروفها وتوفير احتياجاتها الأساسية ومطالبة بالعدالة الاقتصادية.¹

✚ الأمن الاجتماعي:

يتمثل في توفير ظروف الحياة الاجتماعية المشتركة، وتنمية الإحساس بالروابط المجتمعية ومقومات الشخصية والهوية المجتمعية الوطنية وتحت الوطنية في كنف الاعتزاز بالانتماء المجتمعي الوطني وتعزيز إدراك المواطنين لإنجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته والاستغلال الأمثل للمناسبات الوطنية لتعميق الانتماء، وأيضا تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتنمية المواهب وتوجيه الطاقات وتعزيز العمل التطوعي مع مراعاة أوضاع الفئات المهمشة في المجتمع، والعمل على تحقيق التكيف والتوازن الأسري ومكافحة الجريمة وتوفير بيئة آمنة للجميع، وحماية الفئات الأكثر عرضة للعنف كالأطفال والنساء والسجناء وتوفير الصحة المجتمعية بتوفير الخدمات الصحية اللازمة.²

✚ الأمن الفكري:

والمعبر عنه في بعض الأدبيات بالمعنوي، ويركز على وحدة الأمة من خلال نشر الوعي فيما يخص احترام المعتقد الديني لأنه العنصر الأساسي لوحدها وكذلك ترسيخ احترام الإبداع والفكر والحفاظ على العادات والتقاليد والقيم المحمودة اجتماعيا والتي ترسخت في عقول الأفراد وأيضا احترام الأقليات بكل ما تشمله من فكر وعادات.³

✚ الأمن الصحي:

يتمثل في توفير البنى التحتية الأساسية التي من شأنها المساهمة في توفير منظومة رعاية صحية متكاملة ومستدامة، من شأنها الحفاظ على الصحة العامة بكل متعلقاتها الوقائية والعلاجية، وتلبية الحاجة لمواجهة العوارض الصحية الطارئة.

✚ الأمن البيئي:

يشمل بالأساس السعي للحفاظ على نظافة البيئة وسلامتها مما يهدد التنوع البيئي والاستقرار المناخي، حيث يتعذر وجود أمن مجتمعي واستقرار بينما حياة وصحة الانسان وكل متطلبات عيشه معرضة للتلوث.⁴ يكمن لتحديات البيئية أن تتسبب في حدوث نزاعات عنيفة. ونقص الموارد الطبيعية يؤدي إلى صراعات على الموارد، بينما تتنافس الجماعات للسيطرة عليها، كما يجبر الجماعات على النزوح من مكان إلى آخر. وعليه فإن العوامل البيئية تلعب دورا مهما، حيث توجد علاقة ترابطية بين البيئة وحالة الأمن والسلام سواء كانت إيجابية أو سلبية.⁵

¹ مليكة هاشمي، "مقاربة الأمن المجتمعي في منطقة الساحل الأفريقي من 2011 إلى 2023، مرجع سابق، ص 86

² أمين المشاقبة، "الأمن المجتمعي: الأبعاد والتحديات"، مرجع سابق، ص 4

³ مريم سفراني، سماح علي، دور الأنشطة لاصفية في تحقيق الامن المجتمعي، مجلة المحترف للعلوم الرياضية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 03، (أفريل 2022)، ص 101

⁴ الصالح براجل، مقومات الامن المجتمعي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 02، (أفريل 2022)، ص 65

⁵ مليكة هاشمي، "مقاربة الأمن المجتمعي في منطقة الساحل الأفريقي من 2011 إلى 2023، مرجع سابق، ص 90

تحديات الأمن المجتمعي:

يرى باري بوزان أنه من أهم مصادر تحديد الأمن المجتمعي الهجرة والصراع بين الاثنيات والعرقيات، ويرى وايفر أن المجتمع أصبح مهددا أكثر من الدولة وهذا راجع لجملة من الاعتبارات منها العولمة التي أضحت مهددا للمجتمعات كونها تنافس القيم الأصلية وما ينتج عنها من تبني أفكار غريبة على المجتمع.¹ من أهم تحديات الأمن المجتمعي كالآتي:

■ الهجرة:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية بأبعاد أمنية ومشكلة حقيقية تكمن تداعياتها حول البيئة الأمنية والمجتمعية في الدولة، وأصبحت هاجسا مقلقا لدى الكثير من الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين. خاصة بعد أمينة ملف الهجرة سواء بوصفها ترتبط بقضايا أمنية أخرى، وكونها تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدولة والأفراد خاصة لدى دولة المقصد.² مما يخلق مجتمعات جديدة تختلف في التركيبة عن المجتمع الأصلي من حيث اللغة، والقيم، والعادات يعني مما يخلق مجتمعا غير متجانس.

■ العولمة:

مهدت نهاية الحرب العالمية وزوال القطبية الثنائية لبروز صراع أشد حدة من خلال توظيف البعد الديني والقيمي والحضاري في زعزعة الكيانات الدولية وسعي الدول الغربية في فرض هيمنتها الثقافية والترويج لمفهوم الثقافة العالمية وإلغاء التنوع الثقافي، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا على المجتمعات كما تعتبر العولمة وانتشار اللغة الإنجليزية في مختلف دول العالم واستعمالها بكثرة من طرف الأفراد يعتبر هذا تهديدا لثقافات الدول، كما قد يؤدي إلى ضعف استخدام اللغة الأم، ومع انتشار العادات العالمية قد تمحي أو تتراجع بعض الممارسات والتقاليد المحلية حيث يصبح الفرد يواجه صراعا بين الانتماء الثقافي والانفتاح على القيم العالمية.³ لا تقتصر مهددات الأمن المجتمعي على تحديات الهوية فقط بل تشمل كل ما يمكن أن يمس أمن المجتمع باعتبار أن الأبعاد الأمنية تترايط وتتأثر ببعضها البعض حيث نذكر منها:

تفشي المشاكل الاجتماعية: ومن مظاهرها:

■ البطالة

التي تجعل الفرد يشعر بالإقصاء الاجتماعي مما يؤثر على الاستقرار المجتمعي، وكذلك ترتبط بها مظاهر الفقر والعوز وهذا ما يدفع إلى ظهور آفات اجتماعية تمس التماسك المجتمعي كانتشار الجريمة بمختلف أشكالها، نذكر على سبيل المثال السرقة والاعتداء.

¹ مليكة هاشمي، نجية صخري، مرجع سابق، ص 78

² سعدية مناصر انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الامن المجتمعي، (مذكورة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2021)، ص 29

³ مليكة هاشمي، نبيلة بن يحيى، الامن المجتمعي دراسة في المفهوم والنظرية والتهديد، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، المجلد 12، العدد 1 (جانفي 2023)، ص 171

■ الفقر:

يعتبر الفقر أحد أكثر التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات؛ حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجوع التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام، وتشكل بيئات الفقر مناخاً مناسباً للانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع وبيث الخوف والقلق، وخاصة لدى الأطفال الذين يجرمون من مقومات الحياة من المأوى والرعاية والتعليم حيث تظهر حالات التشرد والعدوان؛ ومنه يصبح الفقر عاملاً في زعزعة التوازن الاجتماعي والاسهام في انتشار العنف والتدمير داخل المجتمعات¹

■ الآفات الاجتماعية:

من أخطر هذه الآفات المخدرات التي تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره لما تتركه من آثار سلبية على صحة الأبدان والعقول، وتبديد للطاقات والثروات، وما تورثه من خمول واستهتار، مما يؤدي إلى تدهور العلاقات الاجتماعية، وتشكل بوابة لارتكاب جرائم أخرى كالسرقة والاعتصاب وأحياناً القتل يعني تفاقم المشاكل الاجتماعية والأمنية على نطاق واسع.

■ الغلو:

هو عكس الاعتدال. ولعل أخطر أشكال الغلو هو الغلو الذي يعتمد المنهج التكفيري لمن سواه، مما يبيح له ارتكاب الجرائم بحقه، والغلو يولد الضغائن والأحقاد ويوقع القطيعة بين أبناء المجتمع الواحد مما يدفع إلى تقويض الأمن المجتمعي وزعزعة أركانه.²

■ التدهور البيئي:

يعتبر التدهور البيئي أحد أهم القضايا المتعلقة بالأمن المجتمعي في القرن الحادي والعشر وعلى وجه الخصوص تغير المناخ وتأثيراته. فمثلاً ارتفاع درجات الحرارة تسهم في انتشار الأمراض المعدية مثل الملاريا والكوليرا، مما يجعل تغير المناخ مصدر قلق للأمة، كونه منبع للعديد من الظواهر الطبيعية الأخرى ذات الصلة التي قد تهدد وجود الجنس البشري في العقود القادمة.³

■ الإشاعة:

هي مجموعة أخبار زائفة غير حقيقية تفتقر إلى مصدر موثوق تنتشر بشكل سريع عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتعتبر الإشاعات أحد أفتك الحروب النفسية، حيث يعتمد صانعوها على التخطيط بعيد وقصير المدى بهدف خلق الظروف الملائمة لإضعاف العدو وأمنياً وخلق الثغرات والتعارات الداخلية في أوساط المجتمع وخلق الفتن وتمزق

¹ عادل عبد الصمد، دور المؤسسات في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة الهلال، العدد 30، (2021)، ص 09

² يعقوب ناصر الدين، "الحكومة والأمن المجتمعي" (ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الوطني: الأمن المجتمعي.. مسؤوليات وثقافة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 7 أوت 2018)، ص 10

³ طهراوي عبد العزيز، الأمن المجتمعي في نيجيريا بين التفكك الداخلي والتحديات الخارجية، (أطروحة الدكتوراه، جامعة بن يحيى صديق - جيجل، 2023)، ص 47

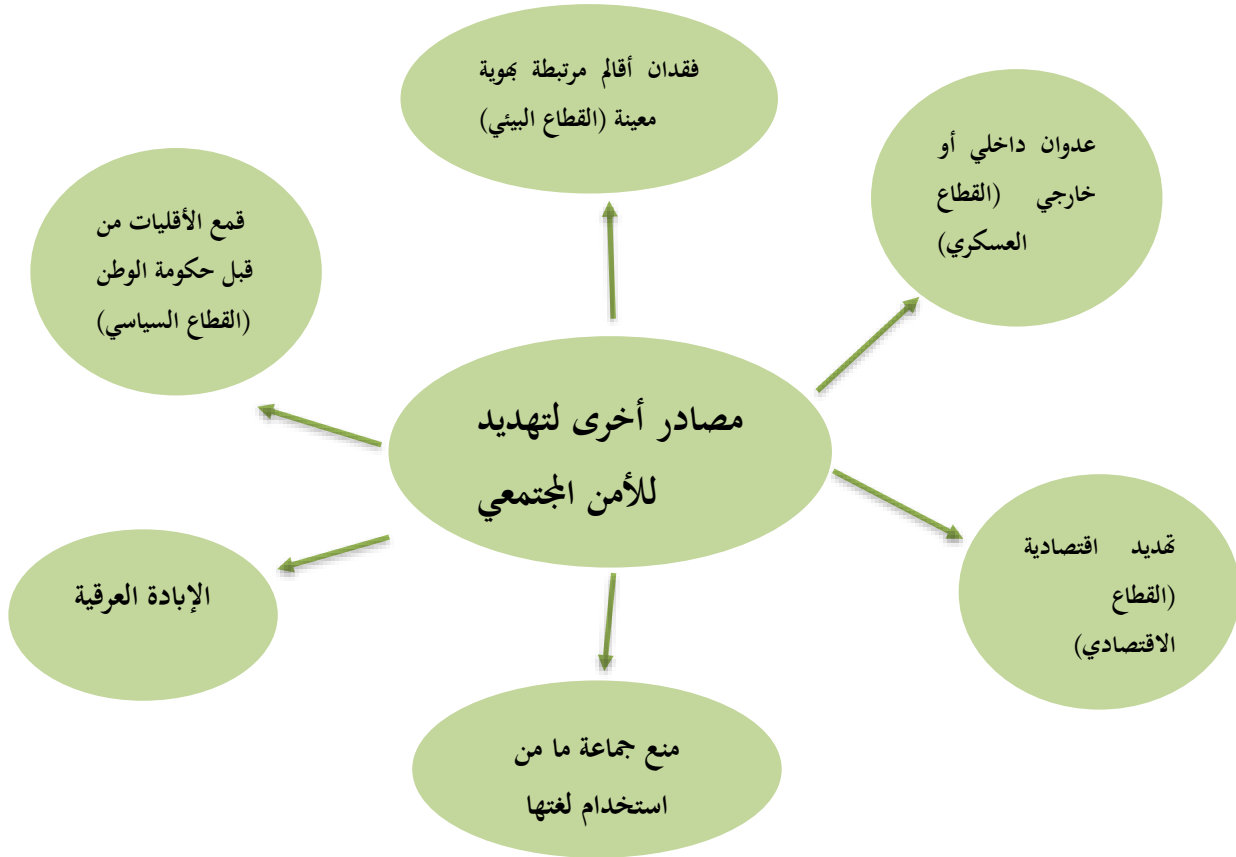
المجتمع، مما يؤدي إلى زعزعة التكامل الاجتماعي وعدم الثقة بين الأفراد ومنه تؤثر بشكل مباشر على الأمن المجتمعي.¹

■ غياب العدالة المجتمعية وعدم تكافؤ الفرص:

العدالة المجتمعية هي نظام اجتماعي واقتصادي يهدف إلى تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع الواحد وضمان المساواة مع تحقيق توازن في توزيع الثروات والفرص، وعند غيابها يشعر الفرد بالظلم والتهميش والاعترا ب وعدم وجود حقوقهم المستحقة داخل المجتمع²

كما تطرقت الدكتورة هاشمي مليكة إلى عوامل تهدد الأمان المجتمعي موضحة في مخطط الآتي:

شكل رقم 02: مخطط يوضح عوامل أخرى لتهديد الأمان المجتمعي



المصدر: مليكة هاشمي، "مقاربة الأمن المجتمعي في منطقة الساحل الأفريقي من 2011 إلى 2023: دراسة حالة مالي" (أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2024)، ص 76

¹ شرف الدين بن واريث، "الإشاعات وأثرها على الاستقرار الأمني والسياسي للدولة: حقائق من صفحات التواصل الاجتماعي حالة الجزائر" (ورقة بحثية، جامعة ورقلة، 2017)، تم الاطلاع في 19 مارس 2026، www.researchgate.net.

² أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 6

يوضح المخطط أنه يمكن تحديد الأمن المجتمعي من خلال ابعاد الأمن الأخرى سواء كانت عسكرية، سياسية، اقتصادية او بيئية. وهو ما تناوله بوزان في تحليله لظاهرة الأمنية المجتمعية، حيث انا هذه القطاعات تعمل في ترابط مع بعضها البعض فمثلا عند حدوث عدوان خارجي (يتمثل في الحروب والنزاعات المسلحة) قد يؤدي إلى فقدان أحد الأقاليم وهذا بدوره يؤدي إلى تهديدات اقتصادية وهذا له تأثير مباشر وغير مباشر على امن الجماعات واستقرار المجتمع.¹

¹ مليكة هاشمي، مقارنة الأمن المجتمعي في منطقة الساحل الأفريقي من 2011 إلى 2023: دراسة حالة مالي، مرجع سابق، ص76

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل، تم التوصل إلى أن الإصلاحات السياسية تعد مجموعة من العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف إدخال تعديلات تدريجية تمس القوانين والتشريعات والمؤسسات والهياكل والآليات والثقافة السياسية السائدة، بما يسمح بمواكبة التغيرات الداخلية والخارجية والاستجابة للتحديات التي تواجه النظام، في اتجاه يضمن تعزيز المشاركة السياسية وتحسين فعالية مؤسسات الدولة وحماية الحقوق والحريات الأساسية. كما تبين أن العملية الإصلاحية تقوم على مجموعة من المرتكزات، أهمها الفصل بين السلطات، وضمان الحريات، والبناء الدستوري، وتعتمد على عدة آليات كالإصلاح الدستوري والانتخابي والقانوني والإداري وإقرار التعددية السياسية، إضافة إلى مجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياس مدى نجاح الإصلاح السياسي، كإصلاح المؤسسات التشريعية واستقلالية القضاء، والمشاركة السياسية، والحقوق والحريات، ومؤشرات الحوكمة.

أما فيما يتعلق بالأمن، فقد تبين أن مفهومه عرف تطورا من المفهوم التقليدي الذي كان يركز على البعد العسكري والسيادي للدولة، وصولا إلى أبعاد أخرى من بينها الأمن المجتمعي. كما أظهر الفصل أن الأمن المجتمعي لم يعد يركز فقط على عنصر الهوية، بل أصبح يشمل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات، وضمان العدالة الاجتماعية والحقوق والحريات. كما يرتبط الأمن المجتمعي بقدرة الدولة على حماية المجتمع من مختلف التهديدات الداخلية والخارجية التي قد تمس تماسكه واستقراره، إضافة إلى مجموعة من التحديات كالفقر والبطالة والآفات الاجتماعية والإشاعة والعولمة والهجرة والتدهور البيئي.

الفصل الثاني

تمهيد:

يمثل التعديل الدستوري لسنة 2020، أحد الركائز الأساسية في بناء الجمهورية الجديدة والذي جاءت نتويجا للحراك الشعبي الذي بدأ في 22 فيفري 2019، إذ يعد الاستفتاء حول التعديل الدستوري لسنة 2020 يوم الفاتح من نوفمبر تحولا عميقا في رسم معالم وقيم الجمهورية الجديدة، التي طالب بها الحراك منذ انطلاقه، والذي جاء مكرسا لقيم الديمقراطية وتعزيز دولة القانون ومحاربة الفساد من خلال أخلاقة الحياة العامة وتوسيع مجال الحقوق والحريات، وإعطاء المكانة للمجتمع المدني باعتباره طرفا فعالا وشريكا في تعزيز القيم الوطنية إضافة إلى توسيع دور الشباب في الحياة السياسية والعامة، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو إشراك مختلف الفاعلين المجتمعيين في عملية الإصلاح السياسي، وعليه شهدت الجزائر بعد سنة 2019 جملة من الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي مست العديد من المجالات، خاصة ما تعلق بالإصلاح الدستوري والانتخابي، واستحداث مؤسسات وهيئات جديدة تهدف إلى تعزيز الشفافية، ودعم المشاركة السياسية، وترسيخ أسس الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي.

وفي هذا الإطار، سيتم تناول هذا الفصل من خلال مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: الإصلاحات الدستورية والتشريعية، ويتضمن ثلاثة مطالب، يتمحور الأول حول الحراك الشعبي 22 فيفري 2019، بينما يتناول المطلب الثاني الإصلاح الدستوري لسنة 2020، في حين يعالج المطلب الثالث الإصلاح الانتخابي.

المبحث الثاني: مؤسسة المجتمع المدني، ويتضمن ثلاثة مطالب، يخصص الأول لدور المرصد الوطني للمجتمع المدني، والثاني لدور المجلس الأعلى للشباب، أما الثالث فيتناول دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

المبحث الأول: الإصلاحات الدستورية والتشريعية

شهدت الجزائر بداية من 22 فيفري 2019 وعلى غرار بقية الدول العربية الأخرى حراكا شعبيا، حيث خاض على إثره الجزائريون عدة مظاهرات ومسيرات سلمية حاشدة شملت مختلف ربوع الوطن طرحت سلسلة من المطالب الإصلاحية المختلفة. كان الهدف من الإصلاحات هو استعادة ثقة الشعب في الدولة ومؤسساتها وتحقيق الاستقرار، وذلك بإعادة تصحيح مسار الدولة الجزائرية ومؤسساتها ومحاربة الفساد وتدخل المال في العملية السياسية، أو كما اصطلح عليها الجزائر الجديدة، بدءاً بتعديل الدستور وإعادة النظر في قانون الانتخابات ومختلف القوانين المتعلقة بالإصلاح السياسي. وعليه سنحاول في هذا المبحث عرض الحراك الشعبي 22 فيفري 2019 ضمن المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيتناول الإصلاح الدستوري 2020 والمطلب الثالث الإصلاح الانتخابي.

المطلب الأول: الحراك الشعبي 22 فيفري 2019

تعريف الحراك الشعبي:

إن مصطلح الحراك بفتح الحاء اسم مشتق من الفعل الثلاثي حرك أو حرك، ويعني الحركة التي تعبر عن كل مظهر عام من مظاهر النشاط وهي بذلك ضد السكون.¹ ويعرف الحراك الشعبي على أنه "موجة من الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات التي تحدث في دولة ما، وتدعو إلى المزيد من الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما يعد مظهرا من مظاهر الاحتجاج المدني المعاصر يمتاز بالوعي واجتناب العنف المسلح كوسيلة للتغيير الجذري".² في يوم 22 فيفري 2019 خرجت الجماهير الجزائرية نحو ساحات وميادين المدن الرئيسية في البلاد تهتف بصوت واحد "لا للعهد الخامسة"، وسط دهشة واستغراب العالم بأسره، إذ كانت الحشود غفيرة وضخمة وامتازت بطابع السلمية والتنظيم الجيد، الأمر الذي أطلق العنان لبروز عدة سيناريوهات في تفسير هذه الظاهرة بين الذي رأى أنها ثورة شعبية ضد نظام الحكم، وبين الذي رأى أنها موجة ثانية للربيع العربي اجتاحت الجزائر، إلا أن مصطلح الحراك الشعبي كان هو الأبرز في تسمية هذه الظاهرة. عبر المتظاهرون بطريقة سلمية وحضارية عن تمسكهم بحقهم غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم السياسي، ورفضهم لاستمرار منظومة حكم فقدت أسس الشرعية والمساءلة، وطالبوا بإقامة دولة تستمد مشروعيتها من الإرادة الشعبية، وتقوم على سيادة القانون، ومدنية الدولة، واحترام الحقوق والحريات.³

¹ سمراء روابش، تداعيات حراك 22 فيفري على الانتقال الديمقراطي في الجزائر، (مذكرة الماستر، جامعة محمد بوضياف-مسيلة، كلية العلوم السياسية، 2020)، ص 33.

² احسان بوجبيحة، الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني في الجزائر دراسة حالة الحراك الشعبي، (مذكرة الماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2022)، ص 33.

³ دحمان لعلو، عمر الجيلالي، الحراك الشعبي في الجزائر-الدوافع والمسارات-، (مذكرة الماستر، المركز الجامعي الونشريسي-تسمسيلت، 2020)، ص 34.

يعبر الحراك الشعبي في الجزائر عن حراك اجتماعي سياسي سلمي غير ممثل تبين في المظاهرات السلمية التي شهدتها الجزائر ضم جميع فئات الشعب بمختلف مستوياته وأعمارهم بتاريخ 21 فيفري 2019، عبر فيه الشعب الجزائري عن مطالبه المشروعة والرفض في استمرارية النظام والمطالبة بإصلاح جذري للمنظومة السياسية والأوضاع الاجتماعية والمطالبة برحيل نظام الحكم بجميع رؤوسه مع محاربة الفساد.¹ حيث يرى الباحث أحمد تقي الدين عرايسية أنه تميز بطابع خاص، جعله يختلف عما رأيناه في المشهد العربي حيث اتسم بالسلمية من البداية إلى النهاية، يمكن أن نعرفه بأنه ردة فعل اجتماعية تلقائية معبرة عن عدم رضا الشعب عن أداء السلطة السياسية التي يطبعها الفساد في كل الميادين وعلى كل المستويات، مطلبه التغيير الجذري في بنية النظام السياسي وقيادته، وصياغة وثيقة دستورية توافقية متكاملة تؤسس لدولة قوية بمؤسساتها.² كما يرى منير غريب أنها انتفاضة الشعب الجزائري في وجه مصادرة حرياته.³

وقد تميز الحراك الشعبي بعدة بخصائص منها:

- ✚ أكثر الفئات التي شاركت في الحراك هم الشباب لأن نسبتهم من مجموع الشعب الجزائري تقارب 80% لأنهم أكثر فئة متضررة من سياسات التهميش والاقصاء بالرغم من أنهم خرجي الجامعات والمعاهد يمتلكون شهادات عليا.
- ✚ أنه حراك شعبي سلمي
- ✚ أنه حركة اجتماعية مدنية.
- ✚ أنه حراك شعبي فتوي ومتضامن.
- ✚ المفاجأة والتدرج في طرح مطالب التغيير.
- ✚ حراك شعبي وطني.
- ✚ حراك شعبي دون قيادة.
- ✚ الثقة في المؤسسة العسكرية.⁴
- ✚ تبني مبدأ الحل الجزائري ورفض التدخل الأجنبي.

¹ ربيعة تليلي وعبد الوهاب عالم، "التغطية الإعلامية للحراك الشعبي الجزائري عبر قناة الجزيرة: دراسة تحليلية لبرنامج الحصاد خلال الفترة بين مارس وماي 2019"، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 12، عدد 2 (جوان 2023)، ص 190.

² أحمد تقي الدين عرايسية، مطالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020، مجلة الدراسات السياسية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، (2020)، ص 1522

³ رزيقة بن الشيخ، المشاركة في الحراك الشعبي الجزائري ودورها في تقدير الذات لدى الطالب الجامعي دراسة عينة طلبة جامعة قلمة 1945، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 65، (ماي 2021)، ص 590

⁴ عبد الغاني بشينية، أحمد رميتة، الحراك الشعبي وأثره على النسق الأمني في الجزائر، مجلة المفكر، المجلد 9، العدد 1 (جوان 2025)، ص 359

كما سبق، نستنتج أن الحراك الشعبي الجزائري كان عبارة عن مظاهرات وحركات احتجاجية سلمية حضارية توحدت فيها مختلف شرائح المجتمع للمطالبة بالإصلاح والتغيير في النظام القائم وبناء دولة القانون والحق ومكافحة الفساد وتحسين الأوضاع الاجتماعية مما جسّد الوحدة الوطنية.

أسباب الحراك الشعبي:

أدى تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر إلى تمهيد الطريق لحالة الاضطراب والاحتجاج الذي أسهم في ظهور الحراك الشعبي، والذي لم يكن تعبيرا عن يقظة مفاجئة للشعب فقط، بل تحقق بفعل جملة من الأسباب غير المنفصلة والمتفاعلة مع بعضها البعض، وأبرز هذه الأسباب:¹

(1) الأسباب السياسية:

العهد الخامسة في ظل غياب الرئيس: يعتبر إعادة ترشيح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة من الأسباب الرئيسية للحراك وهو ما أثار غضب المواطنين الذين اغتنموا هذه الفرصة السياسية المهمة للتعبير عن عدم رضاهم عن ترشح رئيس يعاني من مشاكل صحية، بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بالبيروقراطية والفساد الذي شهدته الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث خرجت الحشود الغاضبة مطالبة بالتغيير السلمي والإصلاح.²

انتشار ظاهرة الفساد السياسي: شهدت الفترة الأخيرة فسادا سياسيا حيث كان النظام السياسي يفتقد إلى الشفافية والمصداقية وانتشار البيروقراطية ما أدى إلى خسارة النظام السياسي لثقة المواطن، وما زاد الأمر تعقيدا هو مرض الرئيس واستغلاله من بعض الأطراف.³

الدور الضعيف للمجالس المنتخبة: لم تكن تحدم المواطن فقد أصبحت واجهة للديمقراطية الشكلية نظرا لغلبة المصالح الشخصية وتراجع نسب المشاركة السياسية فيها وإضعاف صلاحيتها.⁴

الإغتراب السياسي للمواطن الجزائري: إن غياب المواطنة وحقوق المواطن أو الإعتداء عليها أو مصادرتها، جعلت الكثير من المواطنين يعيشون في عزلة ولا مبالاة أدت إلى نشوء حالة من الاغتراب والمتمثل في الاغتراب السياسي. ومن بين آثاره العزوف عن الانتخابات وعدم حضور الندوات السياسية.⁵

(2) الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

¹ فاطمة سايج، دور لفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، (سبتمبر 2019)، ص 36

² عبد الغاني بشينية، أحمد رميتة، مرجع سابق، ص 357.

³ عبد القادر قندوز، الحاج مبطوش، "واقع المشاركة السياسية بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019 وتحدي بناء الجزائر الجديدة"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 01، (نوفمبر 2022)، ص 70.

⁴ مريم زان، الحراك الشعبي وموقف النخبة المثقفة، مجلة السياسة العلمية، المجلد 05، العدد 03، (2021)، ص 6889

⁵ عبد المجيد رمضان بحوص بوفنيك، تدابير بناء السلم الاجتماعي ما بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، (2021)، ص 395

شهدت هذه الفترة انتشار الفقر والفساد الإداري والمالي والرشوة على نطاق واسع وارتفاع الأسعار مقابل تدني الأجور ودخل الفرد، بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع وسياسة فرض الضرائب والرسوم وسياسة الاحتكار والاستيلاء على أراضي الدولة كذلك.¹ فمعظم الاحتجاجات التي خرج الشعب ينادي بها كانت من دافع الواقع المعيش الصعب، إذ أن الأوضاع الاجتماعية المتدهورة للأفراد وتزايد تدهورها بصفة مستمرة، يساعد بشكل كبير في انبثاق حراك شعبي يطالب بتحسين هذه الأوضاع، من القضاء على البطالة والفقر وضمان الحصول على الحقوق الأساسية مثل توفير السكن وظروف العيش اللازمة.²

عانت الجزائر كغيرها من الدول البترولية الريعانية من الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 2014، مما فرض عليها مراجعة سياستها الاقتصادية بهدف تجاوز الأزمة والمحافظة على احتياطي الصرف من العملة الصعبة. لذا عمدت إلى اتباع سياسة التقشف وتوقيف الكثير من المشاريع الكبرى التي كانت في طور الإنجاز، وتحديد قائمة المواد المستوردة لوقف نزيف العملة الصعبة، وتقليص وتجميد عمليات التوظيف في مختلف القطاعات باستثناء بعض القطاعات الحساسة كالتيعليم مثلاً.³

(3) الأسباب النفسية:

واجه أكثر من جيل في الجزائر أزمات نفسية واجتماعية جراء نظام سياسي لم يتمكن من تلبية متطلبات العيش الكريم للمواطن الجزائري، وانتشار الفساد والتسيب في جميع القطاعات مما عطل مصالح أفراد المجتمع، وقبلها تعرض في سنوات التسعينات للإرهاب والتطرف العنيف الذي نتج عنه مئات الآلاف من القتلى والآلاف من المفقودين. وهي محطات صعبة مرّ بها المجتمع الجزائري حيث عُرس في نفسيته الإحباط واليأس من السلطة الحاكمة، وبهذه الطريقة يفقد الفرد صفة المواطن داخل وطنه.⁴ ويقول سيسيل بيشو وآخرون في "قاموس الحركات الاجتماعية" أن الإحباطات النفسية تتعلق بحالة التناقض بين التطلعات المتوقعة لتبئتها والتطلعات التي لم تتم تلبئتها، وهو ما نجم عنه حالات عدم رضا يمكن أن تفضي إلى السخط والفعل الجماعي. ولذا فإن "الإحباط" يعكس فجوة سلبية بين ما يعتبره الفرد حقوقاً مستحقة وما يحصل عليه فعلياً والمجموعات الأكثر حرماناً هي المرشحة للخروج والقيام بالحركات الاحتجاجية والمطالبة بالإصلاحات.⁵

¹ مرانية بليردوح ووفاء بن عميروش، "المعالجة الصحفية للحراك الشعبي في الجزائر حراك 22 فيفري 2019: دراسة تحليلية لعينة من جريدة الخبر نموذجاً" (مذكرات الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2019)، ص 90

² علي سعدي عبد الزهرة جبير، الحراك الشعبي دراسة النظرية المفهوم والأسباب، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 02، (ماي 2020)، ص 527

³ عبد المجيد رمضان بحوص بوفنيك، مرجع سابق، ص 395

⁴ أحلام صارة مقدم، مصطفى بن حوى، "22 فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)"، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد 2، العدد 6 (أكتوبر 2019)، ص 99

⁵ سيسيل بيشو وآخرون، قاموس الحركات الاجتماعية، ترجمة عمر الشافعي (القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع، 2017)، ص 27

نتائج الحراك الشعبي:

من أهم النتائج التي تمخضت عن الحراك الشعبي ما يلي:

- ✓ الانتصار على الخوف: من أبرز نتائج الحراك الشعبي تغلب الشعب على الخوف وكسر حالة الجمود السياسي التي دامت لسنوات، مما أحدث قفزة نوعية في الوعي لم نلاحظها لدى كثير من الشعوب التي ثارت على السلطة، وطوال أسابيع الحراك لم تسجل أحداث عنف ولم تسقط قطرة دم واحدة، وهو ما يعكس مستوى الوعي السياسي الذي وصل إليه المجتمع الجزائري مقارنة ببعض الدول الأخرى.
- ✓ الوحدة الوطنية: أظهر الحراك الشعبي تلاحم المجتمع الجزائري ولم ينساق وراء الدعاية المغرضة ولا الشائعات التي تحاول خلق انقسامات، حيث شهد الحراك على مدى شهرين غياب تام لأي شعارات أيديولوجية فكرية جهوية أو اقصائية لفئة على حساب فئة فكان الشعار الأكثر حضوراً لا فرق بين القبائلي، العربي، الميزابي، الشاوي، والترقي. كلنا جزائريون إخوة في الدين والوطن، تم التعبير عن هذا التلاحم الوطني من خلال التمسك بالرأية الوطنية كراية سياسية وحيدة، وهو ما يعكس قوة التماسك المجتمعي خلال هذه المرحلة.¹
- ✓ يلاحظ أن طوال فترة الحراك الشعبي لم تسجل حالات للهجرة غير الشرعية بين الشباب ما يعني أن الشباب الجزائري مهتم بالتغيير الفعلي داخل وطنه، فلم يختار الهروب وفضل المشاركة في الحراك لتغيير الأوضاع بنفسه وبناء مستقبله في وطنه.²
- ✓ إلغاء الإنتخابات في 11 مارس 2019.³
- ✓ استقالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.
- ✓ التفاف الشعب الجزائري حول مطالب سياسية وطنية كبرى متعلقة بالإصلاح ومحاربة الفساد.
- ✓ تقديم عدد من الصحفيين والإعلاميين استقالتهم بسبب ما اعتبروه "تغطية مضللة وغير مهنية للحراك".
- ✓ تقديم بعض الوزراء استقالتهم مثل الوزير الأول أحمد أويحي.
- ✓ إصدار أحكام بالسجن على مسؤولين سابقين وعدد من رجال الأعمال.
- ✓ انتخاب رئيس جديد للبلاد (الرئيس الحالي عبد المجيد تبون).
- ✓ تشكيل حكومة جديدة.⁴

¹ عبد القادر بوعرفة، الحراك بالجزائر: الدوافع والعوائق، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 1، العدد 07، (أكتوبر 2020)، ص 11

² عيشة خذيري، فريخة طوير، طبيعة النظام السياسي وأثره على السياسة العامة في الجزائر، (مذكرة الماستر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020)، 50

³ عبد القادر قندوز، الحاج مبطوش، مرجع سابق، ص 73.

⁴ سهام مغايشي، هاجر مصباحي، "المعالجة الإعلامية للحراك الشعبي الجزائري لسنة 2019 على قناة فرانس 24: دراسة وصفية تحليلية لعينة من حلقات برنامج النقاش المغاربي" (مذكرة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2019)، ص 83

✓ تراجع أحزاب السلطة وما شهدته من تناقض في الخطاب واستقلالات جماعية.

المطلب الثاني: الإصلاح الدستوري 2020

بدأ رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مباشرة بعد توليه السلطة تنفيذ وعوده المتمثلة في إجراء إصلاحات سياسية بدءاً من تعديل الدستور، بما يؤسس لجمهورية جديدة ويسهم في تلبية مطالب الحراك الشعبي لإحداث تغيير سياسي فعلي في البلاد، حيث وضع خطته للإصلاح موضع التنفيذ في 08 جانفي 2020. شكل لجنة خبراء قانونيين بقيادة الخبير الدستوري أحمد العرابي¹ حيث تم منح هذه اللجنة مهلة شهرين لصياغة مسودة التعديل الدستوري، قامت رئاسة الجمهورية بتاريخ 07 ماي 2020 بالإعلان عن المسودة الأولية للدستور التي كانت محل نقاش وطني ومشاورات من مختلف الفاعلين في الحياة السياسية والمجتمع المدني لتعيد اللجنة إعادة الصياغة خلال أربعة أشهر، ثم قام رئيس الجمهورية بعرض مشروع التعديل الدستوري في مجلس الوزراء حيث تمت الموافقة عليه ثم عرضه على البرلمان بغرفتيه للمصادقة عليه، وكمحلة أخيرة تم عرض مشروع التعديل الدستوري على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 01 نوفمبر 2020.² وقد جاءت نتائج الاستفتاء الشعبي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 02: نتائج الاستفتاء الشعبي لدستور 2020

النسبة	الأصوات	البيان
89,13%	5.024.239	الأصوات المعبر عنها
10.87%	637.308	الأصوات الملغاة
66.8%	3.355.518	المصوتون ب نعم
33.2%	1.676.867	المصوتون ب لا
23,84 %	24.466.618	العدد الإجمالي للناخبين المصوتين

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، 2020.

يوضح الجدول نتائج الاستفتاء الدستوري لسنة 2020. نلاحظ أن نسبة المشاركة في الاستفتاء كانت ضعيفة نسبياً حيث قدرت ب 23.84% ما يعادل 24.466.618 صوتاً، وهذا يدل على أن جزءاً من الشعب لم يستعد ثقته في المؤسسات نتيجة لتداعيات الحراك الشعبي إضافة إلى الظروف الصحية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا، رغم ذلك صوت أغلبية المشاركين لصالح التعديل الدستوري حيث قدرت نسبة المصوتين ب "نعم" 66.8% مقابل 33.2% مصوتون ب "لا". وهو ما يعكس رغبتهم في دعم الإصلاحات الدستورية وتحقيق الاستقرار السياسي،

¹ عهود عبد الحسن مطلق، الإصلاح السياسي في الجزائر بين النظرية والتطبيق، مجلة دجلة للعلوم السياسية، المجلد 01، العدد 03، (2025)، ص 255

² ياسين ربوح، التعديل الدستوري 2020 ودوره في تجديد البناء الديمقراطي في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، المجلد 10، العدد 01، (جوان 2025)، ص 662

كما سجلت النتائج وجود أصوات ملغاة بنسبة 10.87% وهذا راجع إلى وجود أخطاء تقنية أثناء عملية الانتخاب أو ضعف الوعي الانتخابي لدى المشاركين.

تم إصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، في الجريدة الرسمية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442¹، ومن بين أهم مضامينه: احترام مبدأ الفصل بين السلطات، تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، وتوسيع دائرة حقوق الإنسان والحريات واستحداث آليات جديدة.²

جسد التعديل الدستوري لسنة 2020 حرص الدولة الجزائرية على تعزيز مقومات الهوية الوطنية باعتبارها أحد الأسس الداعمة للأمن المجتمعي، حيث أكدت المادة 02 على أن الإسلام دين الدولة، وكرست المادة 03 اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية مع استحداث مجلس أعلى للغة العربية يعنى بترقيتها وتطوير استعمالها، كما أكدت المادة 04 المكانة الوطنية والرسمية للغة الأمازيغية وأنشأت المجمع الجزائري للغة الأمازيغية بهدف ترقيتها وتطويرها.³ وتعكس هذه المقتضيات الدستورية اهتمام الدولة بحماية الثوابت الوطنية وصون المكونات الأساسية للشخصية الجزائرية، بما يعزز الشعور بالانتماء والهوية المشتركة لدى المواطنين. كما يساهم الاعتراف بالتنوع اللغوي والثقافي في إطار الوحدة الوطنية في تدعيم التماسك الاجتماعي وتقوية اللحمة الوطنية والحد من عوامل الانقسام والتهميش، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تحقيق الأمن المجتمعي وترسيخ الاستقرار داخل المجتمع الجزائري.

تكريس دستور 2020 للحقوق والحريات:

جاء في ديباجة الدستور 2020 أن الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب. وهو يعبر عن تمسك الشعب الجزائري بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.⁴ إن تكريس دستور 2020 لحقوق المواطنة وحرية التعبير يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع بشكل مباشر. فعندما يكون لدى المواطن طرق قانونية ودستورية ليعبر عن مطالبه، يتراجع شعوره بالتهميش، مما يؤدي تلقائياً إلى خفض معدلات الاحتجاجات العنيفة، وهذا هو الأساس لتحقيق الأمن المجتمعي.

لقد خصص الدستور لأول مرة باباً كاملاً سماه الحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات، تضمن فصلاً خاصاً بالحقوق والحريات نص فيه على حوالي 44 مادة وهذا ما يجعل المواطن لا يشعر بالتهميش والظلم الاجتماعي،

¹ مرسوم رئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، متعلق بإصدار التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 82، (30 ديسمبر 2020)، ص 3

² عودة مسعودي، تعزيز منظومة حقوق الإنسان في الجزائر بموجب تعديل الدستوري لسنة 2020، المجلة العربية للأبحاث والدراسات السابقة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 04، (جويلية 2024)، ص 188

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، (30 ديسمبر 2020)، 06

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديباجة دستور 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، (30 ديسمبر 2020)، ص 5

حيث افتتح هذا الفصل بمادة مهمة ألزم من خلالها ولأول مرة ضرورة احترام الحقوق والحريات من قبل جميع السلطات والهيئات العمومية،¹ ومن أهم المواد المتعلقة بحقوق الإنسان ما يلي:

1. الحق في المساواة وعدم التمييز:

إن المساواة وعدم التمييز هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها السلم الاجتماعي ومن أهم حقوق الإنسان التي تساعد على الحد من الحرمان في مختلف المجالات. فحقوق الإنسان ليست مقتصرة على مجموعة أو فئة معينة، إنما هي للجميع، ولكافة مكونات المجتمع وفي جميع أنحاء العالم.² وهذا ما نصت عليه المادة 37 من الدستور: «كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولهم الحق في حماية متساوية. ولا يمكن أن يُنذر بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي»³، حيث أنه عندما يشعر المواطن أن القانون يطبق على الجميع دون استثناء، يترسخ لديه شعور بالعدالة القانونية مما يقلل النزاعات والاحتجاجات العنيفة، وقد تجسد تطبيق هذه المادة من خلال محاكمة المسؤولين السابقين في قضايا الفساد، وهذا ما يدل على مبدأ تكريس المساواة أمام القانون وهو الأمر الذي ساعد في امتصاص غضب الشعب آنذاك واستعادة جزء من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وهو ما يعتبر أساس تحقيق الاستقرار. وجاء في المادة 67 «يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة، باستثناء المهام والوظائف ذات الصلة بالسيادة والأمن الوطنيين ويحدد القانون شروط تطبيق هذا الحكم»⁴. إن إقرار المساواة في الالتحاق بالوظائف العمومية ودون تمييز، يجعل الفرد يشعر بأن الكفاءة هي المعيار الوحيد للوصول إلى مناصب العمل مما يزيد شعوره بالانتماء، حيث اعتمدت الجزائر على الرقمنة في مسابقات التوظيف من أجل ضمان الشفافية واحترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين، وتقليل التدخل البشري في عملية التسجيل من أجل القضاء على المحسوبية والجهوية. وفي نفس السياق جاء في المادة 68 «أن الدولة تعمل على ترقية التنافس بين الرجال والنساء في سوق التشغيل وتشجع ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات»⁵ تكرر هذه المادة مبدأ المساواة بين الجنسين في مجال العمل حيث تعتبر المرأة ركيزة أساسية من ركائز المجتمع فلا يمكن تكامل المجتمع من دون مشاركة المرأة للرجل في كافة شؤون الحياة ولا تتم المشاركة إلا من خلال تحقيق المساواة بينهم، وتمكين المرأة من الحصول على كافة الحقوق الذي يتمتع بها الرجل سواء أكانت هذه الحقوق مدنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية ثقافية.⁶

¹ حميد محديد، حقوق الإنسان في ظل دستور 2020، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، (مارس 2023)، ص 48

² مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تعزيز المساواة ومكافحة التمييز، تم الاطلاع في 23 أبريل 2024،

<https://www.ohchr.org/ar>

³ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 82، (30 ديسمبر 2020)، ص 12

⁴ المادة 67، دستور، مرجع سابق، ص 17

⁵ المادة 68، مرجع نفسه، ص 17

⁶ خالد محمد نصر، مشاركة المرأة السياسية، مجلة جامعة بن وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 25، (سبتمبر 2022)، ص 110

2. تعزيز مكانة المرأة وترقية حمايتها:

يعتبر العنف ضد المرأة من بين انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر شيوعاً في العالم رغم المواثيق الدولية التي تجرمه. كما أن له آثاراً سلبية على المرأة بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، حيث يؤدي تفكك الأسرة نتيجة العنف إلى ظهور آفات اجتماعية خطيرة كالجرمة، السرقة، الانحراف. وهي مهددات مباشرة للأمن المجتمعي. انطلاقاً من هذا شدد دستور 2020 على ضرورة حماية المرأة من كافة أشكال العنف واتخاذ التدابير القانونية اللازمة لحمايتها من جميع أشكال التمييز وضمان حقوقها ومنحها المساعدة القانونية، كما عمل المشرع الدستوري على تعزيز حقوق المرأة على كافة الأصعدة، حيث ضمن الالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية، وترقية مشاركتها في الحياة السياسية¹. نصت المادة 40 على أن: «تحمي الدولة المرأة من كل أشكال العنف في كل الأماكن والظروف، في الفضاء العمومي وفي المجالين المهني والخاص. ويضمن القانون استفادة الضحايا من هياكل الاستقبال ومن أنظمة التكفل، ومن مساعدة قضائية»². وفي سياق تعزيز المشاركة السياسية للمرأة أكدت المادة 59 أن: «الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة مع وجود قانون عضوي يحدد شروط تطبيق هذا الحكم»³. ويظهر ذلك من خلال نتائج الانتخابات المحلية لسنة 2021، حيث بلغ العدد الإجمالي للمرشحات المنتخبات على مستوى المجالس المحلية 1153 منتخبة منها: 138 على مستوى المجالس الشعبية الولائية و1015 على مستوى المجالس الشعبية البلدية. كما مكن التواجد الكبير للنساء في المجالس الشعبية الولائية والبلدية من مشاركة المرأة في عملية التنمية على المستوى المحلي⁴.

3. تجريم التعذيب والإتجار بالبشر:

الاتجار بالبشر من الجرائم المنظمة العابرة للحدود فقد التزمت دول العالم بتدابير وقائية وتشريعات وطنية لمكافحةها ومعاقبة مرتكبيها، ومن الدول التي سعت إلى حماية الإنسان من جريمة الاتجار بالبشر في قوانينها الوطنية هي الجزائر التي وضعت مجموعة من القوانين لردع هذه الجريمة⁵ حيث جاء في دستور 2020 المادة 39: «ضمان الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان ويحظر أي عنف بدني أو معنوي، أو أي مساس بالكرامة. كما يعاقب القانون على التعذيب، وعلى المعاملات القاسية، واللاإنسانية أو المهينة، والاتجار بالبشر»⁶. وصدر القانون رقم 23-04

¹ وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الدليل القانوني لحماية المرأة وترقيتها، تم الإطلاع 28 أبريل 2029

² المادة 40، الدستور، مرجع سابق، ص 12 <https://www.msnfcf.gov.dz/pdf/guide.pdf> ، ص 08

³ المادة 59، مرجع نفسه، ص 16

⁴ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الحكامة المحلية ودعم مشاركة المرأة في الحياة العامة، تم الإطلاع في 28 أبريل 2026، <https://interieur.gov.dz>

⁵ إيمان طورش، جريمة الاتجار بالبشر في ضوء التشريع الجزائري، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد 40، ص 89

⁶ المادة 39، مرجع سابق، ص 12

المتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته¹، ووضع آليات عملية مثل اللجنة الوطنية للوقاية من الاتجار بالبشر تقوم بالتوعية والتحسيس بمخاطر هذه الجريمة وتحصين المجتمع من الوقوع في فخ الشبكات الإجرامية. وهو ما يهدف إلى حماية المجتمع الجزائري والحفاظ على استقراره.

4. حق إنشاء الأحزاب السياسية:

يعتبر حق تأسيس حزب سياسي من أهم الحقوق السياسية للإنسان الذي تكرسه المواثيق الدولية والداستير الحديثة باعتباره ضرورة سياسية واجتماعية لبناء النظم الدستورية والسياسية الحديثة، من خلال ما يستطيع تقديمه من إيجابيات للديمقراطية وللتعبير السلمي عن الإرادة الشعبية بعيدا عن مظاهر العنف والفوضى. وتأكيدا على أهمية الحق السياسي عمل المشرع الدستوري على تكريسه في معظم دساتير الجزائر.² حيث جاء في دستور 2020 الذي نص من خلال المادة 57 منه على أن: «حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون»³.

يجعل هذا الحق الأفراد لا يتجهون إلى الحركات الاحتجاجية غير المنظمة أو العنيفة. فالحزب السياسي وسيط بين الدولة والمجتمع، مما يمتص الأزمات ويحولها إلى برامج سياسية، وهو ما يعزز السلم المجتمعي. تضمنت هذه المادة شروطا لتأسيس الحزب السياسي:

- لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.
- لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.
- لا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة.
- تضمن الدولة معاملة منصفة تجاه كل الأحزاب السياسية.
- يُحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية.
- لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.
- يجب على الإدارة أن تمتنع عن كل ممارسة تحول بطبيعتها دون ممارسة هذا الحق.
- لا تحل الأحزاب السياسية إلا بمقتضى قرار قضائي.
- يحدد قانون عضوي كفاءات إنشاء الأحزاب السياسية، ويجب ألا يتضمن أحكاما من شأنها المساس بحرية إنشائها⁴.

¹ القانون رقم 04-23 المؤرخ في 18 شوال عام 1444 الموافق 7 مايو سنة 2023، يتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 32، (10 ماي 2023)، ص 4.

² نور الدين بن دحو، حق تأسيس حزب سياسي في الجزائر " دراسة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 والقانون العضوي رقم 04-12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 06، العدد 03، ص 03

³ المادة 57، الدستور، مرجع سابق، ص 15

⁴ المادة 57، مرجع نفسه، ص 15

من خلال منع التأسيس على أساس ديني أو عرقي أو جهوي، تم تحصين الوحدة الوطنية من الانقسامات الهوياتية التي قد تمزق النسيج الاجتماعي، كما يعتبر الاختراق الأجنبي من مهددات الأمن المجتمعي حيث تستغل الجهات الخارجية الأحزاب لزعزعة الاستقرار السياسي لذا يحظر الدستور جميع أشكال التبعية الخارجية، وتفرض رقابة صارمة على جميع مصادر تمويل الأحزاب والجمعيات. في الجزائر تعد التعددية الحزبية وسيلة للبناء الوطني وليست أداة لزعزعة الاستقرار والإخلال بالانسجام المجتمعي.

5. حرية التجمع وتكوين الجمعيات

لكل فرد الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وهذا الحق مكون أساسي للديمقراطية. حيث تنص المادة 52 على أن «حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية التظاهر السلمي مضمونتان، وتمازسان بمجرد التصريح بهما ويحدد القانون شروط وكيفيات ممارستها»¹. ووجود وسائل شرعية للتعبير يقلل فرص التوجه نحو أساليب غير سلمية والانفجار الاجتماعي، والضبط القانوني للتظاهرات يحمي المجتمع من الفوضى ويحمي المتظاهرين مما يخلق توازن بين حرية الفرد واستقرار الدولة، وتعزيز الثقة بينها وبين مواطنيها وتقليل الفجوة التي تهدد الاستقرار وفي نفس المادة نصت على: حرية التعبير حيث أن هذه الحرية لا تمس الوحدة الوطنية، جدد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التأكيد على أن حرية التعبير مضمونة في الجزائر، شريطة احترام قوانين الجمهورية ومكونات الهوية الوطنية وتقاليد المجتمع. وخلال لقاءه الإعلامي الدوري مع ممثلي الصحافة الوطنية، بث على القنوات التلفزيونية والإذاعية الوطنية، قال رئيس الجمهورية أن "حرية التعبير مضمونة في بلادنا بشرط أن تكون الأفكار المعبر عنها ملكا لصاحبها وليست أفكارا تملأ عليه من قبل أطراف غرضها التشويش وإلحاق الضرر وخلق التفرقة بين مكونات المجتمع". وفي ذات السياق، ذكر السيد الرئيس بأنه أقسم أمام الشعب الجزائري خلال أدائه اليمين الدستورية على أنه سيكون "خصما لكل من تسول له نفسه المساس بالوحدة الوطنية أو بأحد مكونات الهوية الوطنية التي يحميها الدستور وقوانين الجمهورية"².

6. حظر خطاب التمييز والكراهية:

إن انشاز خطابات التمييز والتحريض على الكراهية والعنف داخل المجتمع قد يؤدي إلى زعزعة استقراره وانسجامه ووحدته³ ويحفز مشاعر الحقد والضغينة عند فئة معينة بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة أو اللون، وهو تهديد مباشر للأمن المجتمعي. في هذا السياق، وضع المشرع مواد قانونية لحماية المجتمع الجزائري ضمن المادة 54 "حظر خطاب التمييز والكراهية"⁴ إضافة إلى إصدار قانون رقم 20-05 يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب

¹ المادة 52، الدستور، مرجع سابق، ص 14

² وكالة الأنباء الجزائرية، رئيس الجمهورية: حرية التعبير مضمونة في الجزائر شريطة احترام قوانين الجمهورية، يوتيوب، تم الإطلاع، 3 ماي 2026،

<https://www.youtube.com/watch?v=gWRQzn88ouA>

³ عمر زرقط، تجريم التمييز وخطاب الكراهية وفقا للتشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، مجلة البحوث لدراسات العليا، المجلد 17، العدد 01، (2023)،

ص 1322

⁴ المادة 54، الدستور، مرجع سابق، ص 12

الكرهية ومكافحتها¹ وينص على عقوبة السجن 7 سنوات مع التنفيذ ضد أي شخص يصدر كلاما شفويا أو مكتوبا، يتضمن عنصرية وتعبيرا عن الكراهية² وللوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ونشر ثقافة التسامح والحوار والقضاء على العنف، تم وضع آلية مؤسسية لمكافحتها المتمثلة في المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية حيث يتولى المرصد ضمن ما جاء في المادة 10 من القانون رقم 20-05 على رصد كل أشكال ومظاهر التمييز وخطاب الكراهية، وتحليلهما وكشف أسبابهما واقتراح التدابير والإجراءات اللازمة للوقاية منهما.³ وكذلك ضمن نفس المادة 54 جاء الحق في إنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية ومواقع وصحف إلكترونية ضمن شروط يحددها القانون⁴، لأن وجود صحافة إلكترونية منظمة قائمة على أسس قانونية يساعد في تقديم معلومات موثوقة للمواطن، مما يحمي المجتمع من التضليل الإعلامي الذي يستهدف زعزعة استقرار البلاد.

7. الحق في بيئة سليمة:

بعد البعد البيئي من الأبعاد الأساسية للأمن المجتمعي حيث أن الأزمات البيئية كالتلوث والجفاف أو استنزاف الموارد الطبيعية، لها تأثير مباشر على استقرار المجتمع وسلامة أفرادها، إذ قد تؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية وتسبب في هجرات داخلية نتيجة فقدان الموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار جاء دستور 2020 ليكرس المادة 64 "للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة"⁵ للحفاظ على استقرار المجتمع وحمايته من المخاطر البيئية. وبذلك، يتضح أن التعديل الدستوري لسنة 2020 قد كرس منظومة واسعة من الحقوق والحريات تقوم على المساواة وحماية الكرامة الإنسانية وضمان مختلف الحريات السياسية والاجتماعية، وهو ما يعزز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة ويدعم الاستقرار الاجتماعي.

وقد أكد تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التنمية الاجتماعية والبشرية (2019-2023) أن التعديل الدستوري لسنة 2020 قد عزز الحقوق الاجتماعية للمواطنين، من خلال إدراج ضمانات جديدة مثل حماية المرأة والطفل، وإدماج الفئات الضعيفة، وتعزيز الحريات النقابية، وحق المواطن في تقديم ملاحظات، مما يعكس توجه الدولة نحو ترسيخ دولة الحقوق والحريات.⁶

المطلب الثالث: الإصلاح الانتخابي

¹ قانون رقم 20-05 مؤرخ في 5 رمضان عام 1441 الموافق 28 أبريل سنة 2020، يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 25، (29 أبريل 2020)، ص 4

² الشرق الأوسط، الجزائر تفعل قانون «مكافحة التمييز وخطاب الكراهية»، صحيفة العرب الأولى الشرق الأوسط، 25 أبريل 2025، تم الإطلاع 02 ماي 2026، <https://aawsat.com/>

³ المادة 10، القانون رقم 20-05، المرجع سابق، ص 06

المادة 54، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص 12

⁵ المادة 64، دستور، مرجع سابق، ص 16

⁶ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التنمية الاجتماعية والبشرية 2019-2023: أهم الإنجازات والرهانات، الجزائر، 2024، ص 16.

إن عملية الإصلاح الانتخابي هي أساس الإصلاح السياسي التي لا تتأتى إلا من خلال تدعيم الحريات الأساسية وفتح المجال أمام المشاركة السياسية لاسيما حق الانتخاب، واحترام مبدأ التداول على السلطة، دون وضع قيود حول آليات الممارسة الديمقراطية بدءا من عملية وضع القوانين الانتخابية وصولا إلى تنظيم العملية الانتخابية التي تستدعي جملة من الشروط والضمانات لتحقيقها.¹

✚ الإطار القانوني والآليات الجديدة لنظام الانتخابات:

يعتبر قانون الانتخابات أهم نص قانوني يؤثر على العملية الانتخابية التي تمثل جوهر أي نظام ديمقراطي، فبالانتخاب يتمكن المواطنون من اختيار ممثليهم على مختلف المستويات لممارسة السيادة نيابة عنهم، لذلك يجب أن ترمي قواعد القانون الانتخابي إلى تحقيق انتخابات تعددية نزيهة وشفافة². ركز المشرع الدستوري الجزائري في ديباجة التعديل الدستوري لعام 2020، على أهمية ضمان الحريات الديمقراطية للمواطنين، وترسيخ مبدأ التداول الديمقراطي للسلطة، من خلال إجراء انتخابات دورية، حرة ونزيهة، بناء على ذلك تعين على المشرع الجزائري، إصدار قانون انتخابي جديد، مكمل للإصلاحات الدستورية، وتبعا لها، فد تم بالفعل إصدار القانون الانتخابي الجديد، بموجب الأمر 01-21³ ومن أهم ما جاء به:

ضمان تمويل شفاف للعملية الانتخابية: يعد ضبط تمويل الحملات الانتخابية أحد أهم الركائز التي اعتمدها المشرع في إطار إصلاح نظام الانتخابات، بهدف تعزيز نزاهة العملية الانتخابية والحد من تأثير المال الفاسد، حيث جاءت المادة 87 لتنص على ما يلي: **تمول الحملة الانتخابية بواسطة موارد يكون مصدرها: مساهمة الأحزاب السياسية المشكلة من اشتراكات أعضائها والمدخيل الناتجة عن نشاط الحزب، المساهمة الشخصية للمترشح، الهبات النقدية أو العينية المقدمة من المواطنين كأشخاص طبيعيين، المساعدات المحتملة التي يمكن أن تمنحها الدولة للمترشحين الشباب في القوائم المستقلة بمناسبة الانتخابات التشريعية والمحلية، وإمكانية تعويض الدولة لجزء من نفقات الحملة الانتخابية⁴.** وتوضح هذه المادة أن المشرع حدد بدقة مصادر التمويل المسموح بها، من خلال حصرها في موارد قانونية وشفافة، بهدف ضبط الإنفاق الانتخابي ومنع أي مصادر غير مشروعة. كما نصت المادة 88 على أنه: **يحظر على كل مترشح لأي انتخابات وطنية أو محلية أن يتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة، هبات نقدية أو عينية أو أي مساهمة أخرى، مهما كان شكلها، من أي دولة أجنبية أو أي شخص طبيعي أو**

¹ زهيرة بن علي، تجربة الإصلاح الانتخابي في الجزائر قراءة تعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 8، العدد 2 (2020)، ص 01
² جهيدة ركاش، النظام الانتخابي الجزائري بين محاولات الإصلاح ومحدودية المشاركة السياسية، المجلة الجزائرية لسياسة والأمن، المجلد 01، العدد 01، (جانفي 2022)، ص 153.

³ بوعلي مصباح، صليحة بيوش، نظام الاقتراع على القائمة المفتوحة في الجزائر؛ التحديات والانعكاسات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 11، العدد 01، (21 جانفي 2024)، ص 588

⁴ المادة 87، القانون رقم 01-21 مؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 17، (10 مارس 2021)، ص 16

معنوي من جنسية أجنبية،¹ وتعكس هذه المادة إرادة المشرع في تحصين العملية الانتخابية من أي تدخلات خارجية قد تمس بمصداقيتها، عبر منع التمويل الأجنبي، بما يدعم نزاهة الانتخابات ويعزز الثقة في المؤسسات السياسية.

نقط الاقتراع: خصص القانون بابا كاملا تحت عنوان الأحكام المتعلقة بالاقتراع والتصويت، حيث تم الانتقال من نظام القوائم المغلقة إلى نظام القوائم المفتوحة أي حرية المواطن في اختيار المترشحين نصت المادة 191 من القانون على ما يلي: ينتخب المجلس الشعبي لعهد مدتها خمس سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، وبتصويت تفضيلي دون مزج². أي أن المواطن يستطيع اختيار المترشح الذي يثق فيه ضمن القائمة نفسها وهذا ما يسمى بالتصويت التفضيلي، مع تقييده بالقائمة دون المزج مع القوائم الأخرى، وهذا يبين أن لدى المواطن الحق في صنع القرارات وإدارة الشؤون الحكومية، كما يقضي على استعمال المال في بيع وشراء المراتب ضمن القائمة الانتخابية، كما يجعل التنافس بين المترشحين في القائمة مبني على الشفافية والنزاهة. وجاء كذلك في المادة نفسها يتعين على القوائم المتقدمة للانتخابات، تحت طائلة رفض القائمة مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال وأن تخصص على الأقل، نصف (1/2) الترشيحات للمترشحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين (40) سنة، وأن يكون ثلث (1/3) مرشحي القائمة على الأقل مستوى تعليمي جامعي.³ فرض القانون تطبيق مبدأ المناصفة بين الرجل والمرأة في القائمة الانتخابية وضع حد لعهد الكوتا القائم من 2012، وهذا يساعد على تحقيق التوازن داخل السلطة. وتحقيق مبدأ المساواة خاصة في الحقوق السياسية وتوسيع المشاركة السياسية، لكن شهدت الانتخابات المحلية والتشريعية تراجع في نسبة تمثيل المرأة لعام 2021⁴، وهذا تأثير المحدود راجع إلى نظام القائمة المفتوحة لأنه يمنح حرية الاختيار للناخب لهذا يمنح الناخبون أصواتهم للرجال خاصة في المناطق المحافظة. كما أقر المشرع الجزائري على ترقية الشباب في العمل السياسي، حيث خصص في القائمة الانتخابية نصف (1/2) عدد المترشحين الذين تقل أعمارهم عن الأربعين (40) سنة، وكذلك فتح المجال أمام الكفاءات حيث أخص في القائمة ثلث (1/3) من المترشحين على الأقل مستوى جامعي. وإعطائهم فرصة بعد غيابهم عن المشهد السياسي، حيث أن إدماج هذه الفئات في الحياة السياسية يجعلهم يشعرون بالانتماء ويعزز روح المواطنة لديهم، ويمتص الاحتقان الاجتماعي ويقضي على شعور الاقصاء والتهميش ويعزز الاستقرار المجتمعي. وفيما يتعلق بالشباب الجامعي لمعرفة مدى اهتمامه بالمشاركة السياسية، أجريت سابقا دراسة ميدانية على عينة مكونة من طلبة جامعة عمار ثلجي في الأغواط تتراوح الفئة العمرية من 22 إلى 35 سنة، حيث عبر 73.2% عن أهمية المشاركة السياسية وأنها عنصر فاعل في العملية التنموية وهذا ما يدل على وعيهم السياسي، في المقابل 26.8% رأوا عدم جدوى من المشاركة

¹ المادة 88، القانون رقم 01-21، مرجع نفسه، ص 16

² المادة 191، القانون رقم 01-21، مرجع نفسه، ص 29

³ المادة 191، القانون رقم 01-21، مرجع نفسه، ص 29

⁴ فائزة مدافر، التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية: من نظام الكوتا إلى مبدأ المناصفة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والقانونية، المجلد 58، العدد 05، (ديسمبر 2021)، ص 184.

السياسية¹. كما شهدت نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم 12 جوان 2021 ارتفاعا في نسب المترشحين الشباب، حسب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بلغ العدد 13009 مترشح اقل من 40 سنة منهم 5743 مترشحة.²

الشكل رقم 03: أعمدة بيانية تمثل النسب المئوية للفئات الفائزة في الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إعلانات من أرشيف المجلس الدستوري [/https://cour-constitutionnelle.dz](https://cour-constitutionnelle.dz)

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية أن أعلى نسبة قدرت ب % 67.81 لفئة المستوى الجامعي وهذا يدل على أن المجتمع الجزائري أصبح يثق في أصحاب الشهادات في ظل نظام القائمة المفتوحة، كما شهدت نسبة فئة الشباب ارتفاعا مقارنة بالسنوات السابقة قدرت ب % 32.92 في المقابل حصلت المرأة على نسبة ضعيفة % 8.10 وهذا راجع إلى إلغاء نظام الكوتا وأن العائق أمام المرأة ليس القانون بل عائق مرتبط بالثقافة السياسية أي ان المجتمع لم يتقبل بعد فكرة اختيار المرأة بناء على كفاءتها فقط، بل لا يزال يفضل الرجل كتمثيل سياسي.

نستنتج أن القانون قد نجح في فترة قصيرة من إصداره في إدماج مختلف فئات المجتمع خاصة الشباب والجامعيين وتوسيع المشاركة السياسية، حيث فتح المجال أمام الكفاءات لبناء مؤسسات قائمة على معيار الكفاءة وتسيير الشأن العام بأسس علمية، وتحديد النخب السياسية ومنح فرصة للشباب خاصة أن هذه الفئة كانت الأكثر حضورا في الحراك الشعبي مطالبة بالتغيير السياسي، وهذا يقضي على شعوره بالتهميش والإقصاء ويعزز شعوره بالانتماء والمواطنة

¹ رابح بالرابح، نصرالدين عاشور، ضمان حق الشباب في الترشح: قراءة في الأمر 01-21 وانعكاساته على الانتخابات التشريعية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 01، (2022)، ص 1622

² السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021، تم الإطلاع، 07 ماي 2026 [/https://ina-elections.dz](https://ina-elections.dz)

واستعادة ثقته في المؤسسات السياسية كما يعتبر العنصر الأساسي في التنمية. ولتعزيز تطبيق القانون على أرض الواقع تم إنشاء سلطة مستقلة للإشراف على الانتخابات.

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات:

بغرض الاستجابة لمطالب الحراك الشعبي المتمثل في تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، جاءت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من رحم الشعب لإتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحضير العملية الانتخابية وعمليات التصويت والفرز حسب المادتين 7 و 8 من الدستور ابتداء من استدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية إعلان النتائج بكل نزاهة وشفافية.¹ تم إنشائها بموجب القانون العضوي 19-07 المؤرخ 13 سبتمبر 2019 ضمن المادة 02 التي نصت على: إنشاء سلطة وطنية مستقلة تمارس مهامها دون تحيز وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري.² وتعد هيئة دستورية تم دستورها بموجب التعديل الدستوري 2020 حيث نصت المادة 200 منه على أن: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مؤسسة دستورية مستقلة³، كما أحال النص الدستوري بموجب المادة 201 فقرة 2 إلى القانون العضوي المتعلق بالانتخابات لتحديد قواعد تنظيم السلطة و سيرها وصلاحياتها، وصدر في هذا الإطار، الأمر 01-21 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخاب، و نصت المادة 08 منه على أن " تتمتع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالشخصية المعنوية والاستقلالية الادارية والمالية وتدعى في صلب النص السلطة المستقلة⁴. ومن أجل تجسيد هذه الاستقلالية عمليا، منح المشرع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مجموعة من المهام والصلاحيات من أجل ضمان الشفافية والنزاهة تتمثل مهامها وصلاحياتها كالآتي:

جاء في نص المادة 202 من الدستور على تتولى السلطة مهمة تحضير وتنظيم وتسيير الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وعمليات الاستفتاء والإشراف عليها، كما تمارس عمليات التسجيل في القوائم الانتخابية ومراجعتها، وعمليات تحضير العملية الانتخابية، وعمليات التصويت والفرز والبت في النزاعات الانتخابية حسب التشريع الساري المفعول. وتمارس مهامها منذ تاريخ استدعاء الهيئة الانتخابية حتى إعلان النتائج المؤقتة للاقتراع⁵، وفي هذا الشأن تتولى السلطة لاسيما:

- مسك البطاقة الوطنية للهيئة الناخبة والقوائم الانتخابية للبلديات والقوائم الانتخابية للجالية الوطنية.
- بالخارج وتعيينها بصفة مستمرة ودورية، طبقا لأحكام هذا القانون العضوي
- إعداد بطاقات الناخبين وتسليمها لأصحابها.

¹ السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الموقع الرسمي، تم الإطلاع 07 ماي 2026 [/https://ina-elections.dz](https://ina-elections.dz)

² القانون العضوي رقم 19-07 مؤرخ في 14 محرم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر سنة 2019، يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 55، (15 سبتمبر 2019)، ص 16

³ المادة 200، الدستور، مرجع السابق، ص 42

⁴ المادة 08، القانون رقم 01-21، مرجع سابق، ص 09

⁵ المادة 202، الدستور، مرجع سابق، ص 42

- الإشراف على مجموع العمليات الانتخابية والاستفتاءية.
 - توفير الوثائق والمعدات الانتخابية الضرورية لإجراء العمليات الانتخابية والاستفتاءية.
 - اعتماد ممثلي المترشحين لمراقبة عمليات التصويت داخل مراكز ومكاتب التصويت.
 - التنسيق مع الجهات المختصة، للعمليات التي تندرج في إطار البعثات الدولية لملاحظة الانتخابات، واستقبالها وانتشارها ومرافقتها.
 - ضمان حماية البيانات الشخصية الخاصة بالناخبين والمترشحين طبقاً للتشريع الساري المفعول.
 - التحسيس في مجال الانتخابات ونشر ثقافة الانتخاب.
 - تكوين وترقية أداء أعوان ومؤطري العمليات الانتخابية.
 - المساهمة بالتنسيق مع مراكز ومؤسسات البحث، في ترقية البحث العلمي في مجال الانتخابات.
- ومن أبرز الصلاحيات الرقابية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هي مراقبة الحملات الانتخابية وتمويلها، حيث يمارس هذا الدور من خلال آليات قانونية محددة تهدف إلى تكافؤ الفرص والحد من التجاوزات واستغلال النفوذ، بما يساهم في تعزيز نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، وفي هذا الإطار أنشأ المشرع لجنة لمراقبة وتمويل الحملة الانتخابية،¹ حيث نصت المادة 115 على: «تتشأ لدى السلطة الوطنية لجنة مراقبة الحملة الانتخابية»²
- كما أكد الدستور على ضرورة الالتزام بالشفافية والحياد نصت المادة 202 على أن: «تمارس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مهامها في شفافية وحياد وعدم تحيز»³ حيث تعتبر السلطة المستقلة هي الضامن الأول لنزاهة وسلامة العملية الانتخابية، ويقع عليها المسؤولية المباشرة لضمان ذلك، وعليها أن تعمل بحياد تام والتعامل مع كافة المشاركين في الانتخابات دون تمييز وبجد سواء، كما أن خاصية الشفافية تعتبر من أهم مبادئ العمل الصحيح لكافة أنشطة السلطة المستقلة، فهي أهم عوامل الوقوف في وجه أي تقصير أو أية ممارسات لصالح ميول سياسية ما، وهو ما يدفع نحو رفع مستوى مصداقية العملية الانتخابية.⁴ يمكن تعزيز هذا الطرح من خلال عرض نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2020/2019، باعتبارها أول استحقاق انتخابي ينظم في ظل الإصلاحات الجديدة.

¹ بوعلي مصباح، اختصاصات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 13، العدد 01، (2026)، ص 368

² المادة 115، القانون رقم 21-01، مرجع سابق، ص 18

³ المادة 202، دستور، مرجع سابق، ص 42

⁴ العارية بولرباح، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كآلية مستحدثة لإدارة العملية الانتخابية، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 02، (2020)، ص 09

جدول رقم 03 نتائج الانتخابات الرئاسية 2019 / 2024

السنة	عدد الناخبين	الأصوات المعبر عنها	الأصوات الملغاة	نسبة المشاركة
2019	24474161	8510415	1244925	39.8%
2024	24351551	9461428	1764637	46.10%

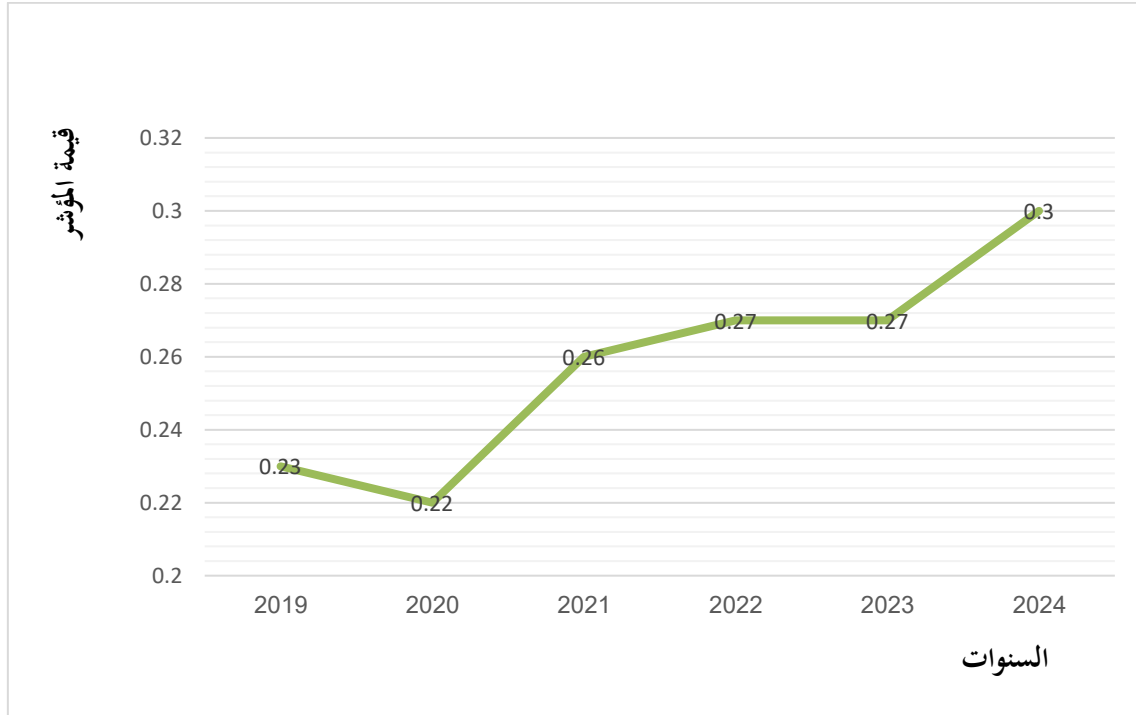
المصدر: من اعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات [/https://ina-elections.dz](https://ina-elections.dz)

يوضح الجدول نتائج الانتخابات الرئاسية لسنتي 2019 و 2024، حيث نلاحظ من خلاله ارتفاع نسبة المشاركة السياسية من 39.8% سنة 2019 إلى 46.10% سنة 2024، وهو ما يمكن أن يعكس تحسنا نسبيا في مستوى الإقبال على العملية الانتخابية، ويدل على استعادة تدريجية لثقة المواطنين في المؤسسات الانتخابية. كما يمكن تفسير هذا الارتفاع بتأثير الإصلاحات السياسية والانتخابية التي مست الإطار القانوني والمؤسسي للعملية الانتخابية بعد سنة 2019 وخاصة استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وما رافقها من جهود لتعزيز الشفافية والنزاهة، أما عدد الناخبين فبقي مستقرا حيث انتقل من 24474161 إلى 24351551، وارتفع عدد الأصوات المعبر عنها من 8510415 إلى 9461428 زيادة بمليون صوت تقريبا وهو ما يتماشى مع ارتفاع نسبة المشاركة، ويعكس زيادة عدد الناخبين المشاركين فعليا في العملية الانتخابية، كما نلاحظ ارتفاع عدد الأصوات الملغاة من 1244925 إلى 1764637، وهو ما قد يفسر بضعف الوعي الانتخابي لدى بعض الناخبين، أو باعتباره شكلا من أشكال التعبير غير المباشر عن بعض المواقف السياسية لدى فئة من المصوتين. وفي هذا السياق، فإن تقييم نتائج الانتخابات ونسب المشاركة لا يكتمل دون التطرق إلى مستوى نزاهة العملية الانتخابية، باعتبار أن نزاهة الانتخابات وشفافيتها تُعد من العوامل الأساسية المؤثرة في ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية وفي مستوى الإقبال على التصويت. وعليه، يمكن الاستعانة بمؤشر نزاهة الانتخابات لقياس مدى احترام المعايير الديمقراطية خلال الاستحقاقات الانتخابية للفترة الممتدة بين 2019 و 2024.

مؤشر نزاهة الانتخابات:

يقيس هذا المؤشر مدى نزاهة الانتخابات وحريتها مع غياب التزوير في التسجيل، والمخالفات المنهجية، وترهيب الحكومة، وشراء الأصوات، والعنف الانتخابي.

الشكل رقم 04: تطور مؤشر نزاهة الانتخابات خلال الفترة 2019 و2024.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع الاقتصاد العالمي <https://www.theglobaleconomy.com>

يمثل هذا المنحنى البياني مؤشر نزاهة الانتخابات من سنة 2019 إلى سنة 2024 حيث نلاحظ من سنة 2019 إلى 2020 انخفاض طفيف من 0.23 إلى 0.22، ومن سنة 2020 إلى 2024 نلاحظ تصاعد المنحنى ليصل لقيمة 0.30.

إن التحسن النسبي في مؤشر نزاهة الانتخابات يعود إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة من سنة 2020 إلى سنة 2024 والدور الذي لعبته السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات منذ دستورها في دستور 2020 وآليات المراقبة على عمليات تمويل الحملات الانتخابية والقضاء على المال الفاسد من خلال نظام القائمة المفتوحة وهذا يهدف كله إلى تحقيق الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية وهذا ما أكدته تصاعد المنحنى.

المبحث الثاني: مأسسة المجتمع المدني

تمثل مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم ركائز تحقيق الأمن المجتمعي في الدولة، فعندما تكون هذه المؤسسات حقيقة وفعالة وذات أهداف مجتمعية واضحة يزداد تأثيرها كشريك ومراقب فاعل في بناء الأمن المجتمعي، والعكس فإذا تراجع دورها يؤدي إلى إضعاف آليات المراقبة المجتمعية والوساطة بين الدولة والمواطن، مما ينعكس سلبا على الأمن المجتمعي، سعت الجزائر في إطار الإصلاحات ما بعد 2019 إلى استحداث مؤسسات تضمن مشاركة المجتمع في تسيير الشأن العام، هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث حيث تضمن في المطلب الأول دور المرصد الوطني للمجتمع

المدني وفي المطلب الثاني دور المجلس الأعلى لشباب وفي المطلب الثالث دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

المطلب الأول: دور المرصد الوطني للمجتمع المدني

حرصا من المشرع الدستوري، وانسجاما مع ديباجة الدستور في تجسيد الإصلاحات السياسية والاجتماعية الرامية إلى الاستجابة لمطالب وطموحات الشعب الجزائري، تم استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني باعتباره مكسبا دستوريا وآلية مؤسساتية تهدف إلى تعزيز العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. ويعد هذا المرصد فضاء للحوار والتشاور، وفرصة لإعادة بناء الثقة وتقوية جسور التواصل بين مختلف الفاعلين، بما يساهم في ترقية المشاركة المدنية ودعم الاستقرار المجتمعي.¹

تعريف المرصد الوطني للمجتمع المدني:

جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 بمؤسسة دستورية جديدة لم تعالجها الدساتير السابقة، ويتعلق الأمر بالمرصد الوطني للمجتمع المدني الذي يعتبر هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، تم استحداثه بموجب المادة 213 من التعديل الدستوري 2020 حيث نصت على أن: المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، ومن بين مهامه تقديم آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني كما يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.² وتجسيدا لأحكام هذه المادة صدر المرسوم الرئاسي 139 / 21، الذي حدد تشكيلة وتنظيم وسير ومهام المرصد، حيث جاء في مادته الثانية على أن: المرصد إطار للحوار والتشاور والاقتراح والاشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية أدائه، كما أكدت المادة الثالثة على أن: يتمتع المرصد الوطني بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويحدد مقره في مدينة الجزائر.³

وبناء على ما سبق يمكن اعتبار المرصد الوطني للمجتمع المدني آلية دستورية تهدف إلى ترسيخ وترقية القيم الوطنية من خلال تعزيز دور المجتمع المدني في تكريس المواطنة داخل الدولة والحفاظ على الوحدة والتماسك المجتمعي، كما

¹ رشيدة مصباح، النظام القانوني للمرصد الوطني كآلية دستورية مستحدثة تضمن التسيير التشاركي للمجتمع المدني في ظل دستور 2020، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، (جوان 2024)، ص 760

² المادة 213، دستور، مرجع سابق، ص 45

³ المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 12 أبريل 2021، يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية، العدد 29، (19 أبريل 2021)، ص 12

يسعى إلى تحقيق الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة وبالتالي تكريس الحكم الرشيد وتعزيز مفهوم دولة الحق والقانون باعتباره إحدى المؤسسات الدستورية المستحدثة في إطار الإصلاحات السياسية.¹

مهام المرصد الوطني للمجتمع المدني:

1. ترسيخ قيم المواطنة وتفعيل الديمقراطية التشاركية:

تبنى المشرع الدستوري الجزائري في تعديل 2020 فكرة المواطنة التي اتضحت معالمها ومقوماتها بدءاً بديباجة الدستور والتي جاء فيها: أن الشعب الجزائري عازم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف، وعن كل خطابات الكراهية وكل أشكال التمييز من خلال ترسيخ قيمه الروحية والحضارية القائمة على الحوار والمصالحة والأخوة في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية. وجاء كذلك أنه يعترف بأن يبنى بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة ديمقراطية وجمهورية، وأنه يتطلع أن يجعل من الدستور الإطار الأمثل لتعزيز الروابط الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية للمواطن.² هذا ما كرسته المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139 على أنه: يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويقدم آراء وتوصيات واقتراحات بشأن وضعية المجتمع المدني وانشغالاته وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة³ حيث تعكس هذه المادة الدور الذي أولاه المشرع للمرصد باعتباره آلية لدعم العملية الديمقراطية وتعزيز حضور المجتمع المدني في الحياة العامة، من خلال ترقية قيم المواطنة والممارسة الديمقراطية وتشجيع ثقافة المشاركة والحوار، وتجسيدها لذلك عمل المرصد الوطني للمجتمع المدني على إنشاء موقع إلكتروني رسمي وصفحات عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، تطبيقاً للمادة 22 من المرسوم الرئاسي 21-139، بهدف تسهيل التواصل مع الجمعيات ونشر مختلف النشاطات والمبادرات المتعلقة بالمجتمع المدني⁴. إضافة إلى ذلك، فإن منح المرصد صلاحية تقديم الآراء والتوصيات بشأن انشغالات المجتمع المدني وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة. يؤدي هذا الدور إلى بناء الثقة بين المواطن والسلطات العمومية، والحد من مظاهر الاحتقان والتهميش، وهو ما يدعم التماسك والاستقرار ويخدم الأمن المجتمعي.

ولم يقتصر دور المرصد على ترقية قيم المواطنة فقط، بل شمل أيضاً تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات العمومية حيث نصت الفقرة الثانية من المادة 04 على: «إبداء الرأي والتوصيات والاقتراحات في مجال ترقية

¹ أمين رمال، المرتكزات الدستورية للمرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تعزيز القيم الوطنية وأداء المجتمع المدني في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، (جوان 2022)، ص 1019

² نعيمة مراح، عبد الكريم مراح، أثر المرصد الوطني للمجتمع المدني في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، (ماي 2022)، ص 319

³ المادة 04، المرسوم الرئاسي رقم 21-139، مرجع سابق، ص 12

⁴ المرصد الوطني للمجتمع المدني، المنصة الرقمية للمجتمع المدني، تم الإطلاع 10 ماي 2026 <https://civilsociety.marsad.dz/login>

مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها على جميع المستويات وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية وتقديم المشورة لفائدة مختلف فعاليات المجتمع المدني بهدف دعم قدراتها الذاتية في مجال العمل الميداني». ويعكس ذلك توجه الدولة من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية التي تقوم على توسيع مساهمة المواطن في مناقشة القضايا العامة واقتراح الحلول، بما يسمح بتقريب الإدارة من المواطن وخلق نوع من التفاعل بين السلطات وفعاليات المجتمع المدني، وهو ما يساهم بشكل مباشر في ترسيخ الأمن المجتمعي عبر امتصاص الاحتقان وبناء شراكة حقيقية في إدارة الشأن العام.

تجسدت هذه المقاربة التشاركية ميدانيا من خلال تنظيم جلسات حوارية من ولاية تيزي وزو، أشرفت عليها رئيسة المرصد الوطني للمجتمع المدني بمشاركة ممثلين عن مختلف القطاعات الأمنية والإدارية وفعاليات المجتمع المدني، تم خلالها مناقشة قضايا تتعلق بالأمن المجتمعي وآليات إشراك المجتمع المدني في تحسين الإطار المعيشي، وهو ما يعكس تبني المرصد لمقاربة تقوم على تعزيز التواصل بين المواطن والسلطات العمومية. وفي السياق ذاته، نظم المرصد الوطني للمجتمع المدني لقاء بولاية جانت تحت شعار "مواطن واع، وطن آمن"، ركز على أهمية الوعي المجتمعي في حماية الجبهة الداخلية وتعزيز الأمن المجتمعي في ظل التحديات الإقليمية المتصاعدة¹. هذه جلسات حوارية شملت مختلف ولايات الوطن، وهو ما يؤكد أن المرصد يعمل ميدانياً من أجل تعزيز المشاركة المجتمعية ودعم الاستقرار والأمن المجتمعي².

2. تحقيق التنمية المحلية:

أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا اقتصاديا واجتماعيا هاما للدول على اختلاف أنظمتها فالانفتاح الديمقراطي فرض على الدولة استشارة مؤسسات المجتمع المدني وطلب مساعدتها في بعث التنمية، ولا شك أن هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية فالتنمية تتيح فرصا أكبر لتوسيع مجالات المشاركة كما تخلق الحافز للمشاركة وممارسة المواطنين للضغوط على صانعي القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية وحتى تكون للتنمية ثمارها لا بد وأن تعبر عن اهتمامات وقضايا المواطنين باعتبار أنهم الهدف الأساسي للتنمية وأدوات تنفيذها وفي غياب مشاركتهم لا يمكن تنفيذ البرامج التنموية³. وفي إطار تحقيق هذا نصت المادة 04 على: «يشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وهكذا يلعب المجتمع المدني دورا عمليا وفعالا، حيث يوفر إطارا مناسباً للحوار والمشاركة مع السلطات المحلية في حل المشاكل اليومية للمواطنين بشكل يساهم في تعزيز الثقة بين السلطات المحلية والمواطنين إن المجتمع المدني هو حلقة وصل في التفاعل السياسي والاجتماعي والثقافي بين الفاعلين الاجتماعيين

¹ المرصد الوطني للمجتمع المدني، انطلاق الجلسات الولائية لجمعية لجان الأحياء والقرى بولاية تيزي وزو، تم الإطلاع 10 ماي 2026 <https://marsad.dz/>

² المرصد الوطني للمجتمع المدني، الموقع الرسمي، تم الإطلاع 12 ماي 2026، https://marsad.dz/?page_id=17336

³ محمد لغواط، المرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في إرساء الديمقراطية التشاركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 02، (2023)، ص 1049

والمؤسسات الديمقراطية والسياسية والإدارية، ويستخدم على نطاق واسع في تأطير عمل المواطنين، ولذلك اكتسبت هذه العبارة أهمية كبيرة في الخطاب التنموي، ودمج الفرد لمناقشة ومشاركة الجماعة في صنع القرار التنموي.¹

ومن مهام المرصد الوطني في إطار تحقيق التنمية الوطنية وهذا ما أكدته المادة الرابعة من نفس المرسوم الرئاسي:

▪ تقييم أداء المجتمع المدني وتطويره في ضوء احتياجات المجتمع والقدرات المتاحة، واقتراح تصور عام لدور المجتمع المدني في التنمية الوطنية المستدامة.

▪ المساهمة في إرساء أساس تشاوري بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والسلطات العامة من أجل جعل المجتمع المدني مساهما فعالا في التنمية الوطنية المستدامة.

▪ إشراك وإدماج مساهمات الجالية الوطنية في الخارج المتعلقة بالمجتمع الوطني في مسار التنمية الوطنية. وتجسدت مساهمة المجتمع المدني في دعم التنمية المحلية من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة المرأة الريفية تحت شعار: "المرأة الريفية شريك فعال في التنمية الاقتصادية"، تخللتها زيارات ميدانية لمشاريع فلاحية نموذجية، بهدف تشجيع الإنتاج المحلي وتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما نظم المرصد الوطني للمجتمع المدني المنتدى الوطني للمجتمع المدني تحت شعار: "المجتمع المدني، حوار، مواطنة وتنمية"، والذي تضمن جلسات حوارية حول الديمقراطية التشاركية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمحلية، إضافة إلى عرض تجارب ومشاريع تنموية ناجحة لفاعلين من المجتمع المدني عبر مختلف ولايات الوطن. وشارك كذلك المرصد الوطني للمجتمع المدني في يوم دراسي تفاعلي حول "مشاركة الطالب الجامعي في التنمية المحلية" تحت شعار: "طالب اليوم... مقال الغد"، حيث تم التطرق إلى دور الجامعة والنوادي العلمية والفكر المفاوالاتي في دعم التنمية المحلية وتشجيع المبادرات الشبابية. هذا يدل على توجه المرصد نحو دعم مختلف الفئات الاجتماعية، وتشجيع المبادرات المحلية، وتعزيز مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يساهم في ترسيخ الاستقرار والتنمية المحلية المستدامة.²

3. تعزيز حماية البيئة:

فالمرصد الوطني للمجتمع المدني له أهمية كبيرة في تكريس الوعي البيئي، من خلال التحوار والتشاور مع أطراف المجتمع المدني خاصة التي لها علاقة بالمحافظة على البيئة، من خلال تأطيرها في المساهمة في إعداد القرارات والتدابير، التي تساهم في تطوير السياسة التشاركية البيئية، مع إشراك المعلومات البيئية التي تتعلق بالواقع والمستقبل مع المواطنين، وتأهيلهم على حجم المشاكل البيئية ومخاطرها خاصة ما تعلق بالأنشطة التي لها انعكاسات كبيرة على البيئة من خلال حجم التلوث الصادر عنها بالإضافة إلى ذلك، نجد أن المرصد الوطني للمجتمع المدني له دور كبير في تكوين وتأهيل المجتمع المدني بجميع مجالاته بالمساهمة في تحقيق وتعزيز المواطنة البيئية، فمن خلال الندوات والمؤتمرات التي يقوم بها في إطار التواصل الدائم والمستمر مع هيئات المجتمع المدني، يسعى من خلالها إلى بلورة مخرجات هذه

¹ عيسى زراقة، المرصد الوطني للمجتمع المدني كألية دستورية لتعزيز مكانة المجتمع المدني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، (2024)، ص 436

² المرصد الوطني للمجتمع المدني، مرجع سابق.

الملتقيات والندوات إلى تقارير وتوصيات، توجه مباشرة إلى الجهات المعنية في الدولة من أجل العمل عليها وتحقيقها بما يحقق التنمية الشاملة المستدامة، وتعزيز المنظومة التشريعية والتنظيمية الخاصة بحماية البيئة والحفاظة عليها وترقيتها وتطويرها.¹ وفي إطار تعزيز الوعي البيئي وترسيخ المقاربة التشاركية في معالجة القضايا البيئية، أشرف المرصد الوطني للمجتمع المدني على تنظيم ملتقى حول الأمن المائي بولاية بشار، بمشاركة خبراء وممثلين عن المجتمع المدني والهيئات الرسمية، حيث تناول الملتقى عدة محاور تتعلق بحماية الموارد المائية، وترشيد استعمال المياه، وتعزيز التشريعات البيئية، واقتراح حلول لمواجهة ندرة المياه ويعكس هذا الملتقى توجه المرصد نحو إشراك مختلف الفاعلين في مناقشة القضايا البيئية ذات البعد الاستراتيجي، بما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة ودعم الأمن البيئي باعتباره أحد أبعاد الأمن المجتمعي.

وفي السياق ذاته، أشرف المرصد الوطني للمجتمع المدني بالتنسيق مع الشبكة الجزائرية للبيئة والتغيرات المناخية على تنظيم يوم تحسيسي بولاية النعامة حول ظاهرة التصحر، بمشاركة مختلف الهيئات الرسمية وفعاليات المجتمع المدني والخبراء والأساتذة، حيث تم مناقشة سبل مواجهة التصحر والحفاظ على النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي وفق مقاربة تشاركية تجمع بين السلطات العمومية والمجتمع المدني.

كما عمل المرصد الوطني للمجتمع المدني على تنظيم عدة مبادرات وطنية بالشراكة مع مختلف القطاعات الوزارية، من بينها الحملة الوطنية لتنظيف المحيط بالتنسيق مع وزارة البيئة والطاقات المتجددة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، بهدف نشر الوعي البيئي وترسيخ ثقافة المسؤولية الجماعية في الحفاظ على المحيط إضافة إلى ذلك، تم تنظيم حملات وطنية للوقاية من الحرائق بالتنسيق مع المديرية العامة للحماية المدنية ومحافظات الغابات عبر عدد من ولايات الوطن، وهو ما يعكس مساهمة المجتمع المدني في دعم الجهود الوطنية لحماية البيئة والحد من المخاطر البيئية.²

كما يتولى المرصد الوطني للمجتمع المدني مجموعة من المهام المنصوص عليها في المادة 04 من المرسوم الرئاسي 21-139، تتمثل أساساً في:

- نشر القيم والمبادئ الوطنية، واقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام في نشاط المجتمع المدني، وتنمية روح الانتماء وتعزيز قدرات الأفراد على التواصل فيما بينهم.
- المبادرة أو المساهمة في أي دراسة تهدف إلى ترقية وتفعيل دور مختلف فعاليات المجتمع المدني في جميع المجالات.
- تنظيم المؤتمرات والأيام الدراسية والدورات التكوينية والندوات والجلسات الوطنية والمحلية، وكل عمل إعلامي أو تحسيسي له علاقة بمهامه.
- إبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة باختصاصه.

¹ إسماعيل بولكون، المرصد الوطني للمجتمع المدني لتعزيز حماية البيئة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 09، العدد 01، (2025)،

² المرصد الوطني للمجتمع المدني، مرجع سابق.

- ترقية التشاور والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة، بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.
- إمكانية اللجوء إلى سبر الآراء حول كل مسألة تندرج ضمن مهامه.

ومن خلال مختلف المهام المنصوص عليها في المادة 04، يتضح أن المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية وتشاركية تهدف إلى ترقية العمل الجماعي وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية التشاركية، إلى جانب المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، بما يعزز الاستقرار والأمن المجتمعي.

المطلب الثاني: دور المجلس الأعلى للشباب

في إطار الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها الجزائر بعد سنة 2019، تم إنشاء المجلس الأعلى للشباب ضمن التعديل الدستوري لسنة 2020، باعتباره هيئة استشارية تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية والمجتمعية، وتمكينهم من المساهمة في عملية صنع القرار من خلال عرض آرائهم وانشغالهم واقتراحاتهم أمام السلطات العمومية. ويعكس إنشاء هذا المجلس توجه الدولة نحو تكريس مبدأ المشاركة السياسية للشباب وترقية قيم المواطنة والحوار، بما يساهم في تعزيز الاستقرار ودعم الأمن المجتمعي.¹

• تعريف المجلس الأعلى للشباب:

يعتبر المجلس الأعلى للشباب هيئة استشارية توضع لدى رئاسة الجمهورية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أول مرة أعلن عن تأسيسه كان في سنة 2017، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 17-142 المؤرخ في 18 أفريل 2017، إلا أن هذه الهيئة لم تشكل رسميا إلا بعد صدور المرسوم رقم 21-416 المؤرخ في 27 أكتوبر 2021، الذي أوضح مهامه وتشكيله وتنظيمه وسيره.²

لم يقر المشرع الجزائري بتعريف صريح للمجلس الأعلى للشباب، فقد اكتفى فقط بإبراز طبيعته القانونية وتشكيلته وتنظيمه وسيره وذكر مهامه واختصاصاته، حيث نصت المادة 214 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 على أن: المجلس الأعلى للشباب هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، يضم المجلس الأعلى للشباب ممثلين عن الشباب، ممثلين عن الحكومة، وعن المؤسسات العمومية المكلفة بشؤون الشباب³. ونصت المادة 03 من

¹ عبد الله شيباني، المجلس الأعلى لشباب كهيئة استشارية في ظل تعديل الدستور 2020، مجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 03، (ديسمبر 2024)، ص 237

² مولود عقوبي، المجلس الأعلى لشباب كصيغة للمشاركة المجتمعية لصناعة القرار بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، (2022)، ص 04

³ المادة 214، الدستور، مرجع سابق، ص 45

المرسوم الرئاسي رقم 23-58 المتضمن المصادقة على النظام الداخلي لـ المجلس الأعلى للشباب، على أنه هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.¹

المجلس الأعلى للشباب هو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يقدم المجلس آراء وتوصيات واقتراحات حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب وازدهاره في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية، ويساهم في ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحس المدني والتضامن الاجتماعي في أوساط الشباب، كما يشارك في تصميم المخطط الوطني للشباب وكذا السياسات والاستراتيجيات والبرامج والأجهزة العمومية المتعلقة بالشباب، وتشجيعهم على المشاركة في الحياة العامة والسياسية مع إشراكهم في التنمية في شتى أبعادها.²

• مهام وصلاحيات المجلس الأعلى للشباب:

يشكل الشباب عنصرا حيويا في جميع ميادين الحياة باعتبارهم المحرك الرئيسي الذي يساهم في أي إصلاح أو تغيير في المجتمعات، ومن هنا يأتي دور المجلس الأعلى للشباب في تفعيل المشاركة الإيجابية والفعالة للشباب في صنع القرارات التي تخص شؤونهم من جهة ومستقبل مجتمعاتهم من جهة أخرى³، أسند المؤسس الدستوري الجزائري، بموجب المادة 215 من دستور 2020، إضافة إلى المرسوم الرئاسي رقم 21-416، للمجلس الأعلى للشباب مجموعة من المهام والصلاحيات التي تعكس توجه الدولة نحو تعزيز مكانة الشباب وإشراكهم في الحياة العامة، خاصة في ظل التحولات السياسية التي عرفت الجزائر بعد حراك 22 فيفري 2019. ويبرز من خلال هذه المهام سعي السلطات العمومية إلى إدماج فئة الشباب في مختلف مسارات التنمية وصنع القرار، باعتبارهم فئة محورية في المجتمع وعنصرا أساسيا في تحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن المجتمعي.

1. المساهمة في صنع القرار وتعزيز المشاركة السياسية للشباب:

تعد معضلة العزوف السياسي والتهميش المؤسساتي من أبرز العوامل المغذية للاغتراب الاجتماعي لدى الشباب، مما يهدد الاستقرار العام. لذلك، يتصدر تمثيل الشباب وتعزيز دورهم في صنع القرارات أولوية أهداف المجلس، من خلال توفير الفرص المناسبة لإشراكهم الإيجابي في العملية السياسية، ودعمهم وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً لتحفيزهم على المشاركة الفعالة في بناء الوطن وتنميته.⁴

وفي هذا الإطار نصت المادة 03 من المرسوم الرئاسي على ترسيخ الثقافة الديمقراطية لدى الشباب وتعزيز قدراتهم لتقلد المسؤوليات والمشاركة في اتخاذ القرارات العمومية، كما نصت نفس المادة على تشجيع مشاركة الشباب

¹ المرسوم الرئاسي رقم 23-58 المؤرخ في 3 رجب عام 1444 الموافق 25 جانفي سنة 2023، يتضمن الموافقة على النظام الداخلي للمجلس الأعلى للشباب، الجريدة الرسمية، العدد 07، (2 فيفري 2023)،

² المجلس الأعلى للشباب، موقع الرسمي، تم الاطلاع 11 ماي 2026، <https://www.csj.gov.dz/events-data>

³ عبد الله شيباني، مرجع سابق، ص 247

⁴ عبد الله شيباني، مرجع سابق، 247

في الحياة العامة والسياسية وإشراكهم في مختلف أبعاد التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. كما يتولى المجلس الأعلى للشباب تقديم الآراء والتوصيات والاقتراحات المتعلقة بالمسائل المرتبطة بحاجات الشباب وازدهارهم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية، بما يعكس دوره الاستشاري في بلورة السياسات العمومية الموجهة لهذه الفئة. كما يساهم في تصميم ومتابعة وتقييم المخطط الوطني للشباب والسياسات العمومية ذات الصلة، وهو ما يكرس إشراك الشباب في مختلف مراحل إعداد القرار العمومي.

وفي السياق نفسه، يعمل المجلس على تشجيع تطوير الاتصال والإعلام الموجه لفئة الشباب وتعزيز البحث حول قضاياهم¹ بما يسمح بتوسيع قنوات الحوار وفهم انشغالاتهم. وتبرز أهمية هذه الجهود في تعزيز إدماج الشباب في الحياة العامة، وتقوية الثقة بينه وبين مؤسسات الدولة، والحد من مظاهر التهميش والعزوف السياسي.

وفي هذا الإطار، أشرف المجلس الأعلى للشباب يوم 13 جويلية 2023 على تنظيم ملتقى "Fluency Talks" في طبعته الثالثة بالجزائر العاصمة، والذي جمع بين متحدثين باللغة الإنجليزية ومتعلمين لها من مختلف ولايات الوطن. وقد شكّل هذا اللقاء فضاءً لتبادل الخبرات والأفكار وتعزيز مهارات التواصل لدى الشباب، إضافة إلى التعريف بالمبادرات والمشاريع التي يعمل عليها المجلس، بما يعكس حرصه على دعم المبادرات الشبابية وتوسيع قنوات الحوار والتفاعل مع فئة الشباب.²

2. تعزيز المواطنة والتماسك الاجتماعي:

يرتبط الأمن المجتمعي بنمويا بمدى تماسك النسيج الاجتماعي وقوة الرابطة الوطنية، استنادا إلى أحكام المادة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 21-416، يساهم المجلس في تعزيز المواطنة والتماسك الاجتماعي من خلال ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحس المدني والتضامن الاجتماعي في أوساط الشباب، إضافة إلى ترسيخ الثقافة الديمقراطية لديهم وتعزيز قدراتهم على تقلد المسؤوليات والمشاركة في اتخاذ القرارات العمومية. كما ينص المرسوم نفسه على تشجيع روح المواطنة والتطوع والالتزام تجاه المجتمع،³ بما يساهم في تعزيز الانتماء الوطني وتقوية الروابط الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري.

نظم المجلس الأعلى للشباب بتاريخ 29 أكتوبر 2022 ندوة افتراضية دولية بعنوان "مركزية الشباب في نهضة الأمم"، والتي تناولت دور الشباب في بناء الدول وتعزيز الذاكرة الوطنية. وقد جاءت هذه الفعالية تحت شعار "نعتز بتاريخنا ونبني مستقبلنا"، بما يعكس أهمية إشراك الشباب في ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء، وهو ما يساهم في دعم التماسك الاجتماعي وترسيخ الأمن المجتمعي.

¹ المادة 03، المرسوم الرئاسي 21-416، مرجع السابق، ص 6-7

² المجلس الأعلى للشباب، المجلس يرافق جهود تمكين الشباب في اللغة الإنجليزية، 13 جويلية 2023، تم الإطلاع، 15 ماي 2026، <https://csj.gov.dz/detail-article/114>

³ المادة 03، المرسوم الرئاسي 21-416، مرجع السابق، ص 6

كما أطلق المجلس الأعلى للشباب مبادرة "هيا شباب" تحضيراً للاستحقاقات الانتخابية الرئاسية المسبقة المقررة يوم 7 سبتمبر 2024، التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في العملية الانتخابية من خلال تشجيعهم على التسجيل في القوائم الانتخابية وتحفيزهم على المشاركة الفعالة في مختلف محطات بناء الدولة.

وقد تضمنت هذه المبادرة تنظيم نشاطات ميدانية وجوارية عبر مختلف ولايات الوطن، شملت القرى والأحياء الشعبية، بهدف ترسيخ الوعي بأهمية المشاركة السياسية باعتبارها سلوكاً ديمقراطياً يعكس روح المواطنة والانتماء، ويعزز العلاقة بين الشباب والمؤسسات الرسمية.

وتساهم هذه الجهود في تعزيز الوعي السياسي لدى فئة الشباب وترسيخ ثقافة المشاركة الانتخابية، بما يدعم مسار الديمقراطية ويقوي الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع الجزائري.¹

3. مكافحة خطاب الكراهية والآفات الاجتماعية:

يعتبر خطاب الكراهية، والجهوية، والتطرف الفكري من أبرز التهديدات المباشرة والأكثر خطورة على الأمن المجتمعي، لما تسببه من تفكيك لقيم التعايش السلمي وزعزعة الاستقرار داخل المجتمع، لذلك يسعى المجلس الأعلى للشباب إلى الوقاية من هذه الظاهرة ومكافحتها. وفي هذا الإطار، جاء ضمن المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 21-416 أن المجلس يشارك في الوقاية من كل أشكال التمييز وخطابات الكراهية والجهوية والتطرف والآفات الاجتماعية في أوساط الشباب ومكافحتها، وذلك من خلال ترسيخ قيم المواطنة والتضامن الاجتماعي وتعزيز الوعي الوطني لدى فئة الشباب، كما يعمل على تشجيع روح التطوع والالتزام المجتمعي بما يساهم في تعزيز الاستقرار والتماسك المجتمعي.² كما يعمل المجلس على توعية الشباب بمختلف الآفات الاجتماعية، مثل المخدرات والانحراف، وهو ما يساهم في الحد من السلوكيات المنحرفة وتقليل معدلات الجريمة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تعزيز الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

4. الانفتاح والتعاون وتبادل الخبرات:

ومن بين المهام التي أقرها المشرع ضمن نفس المادة 03 تشجيع التبادلات بين الشباب المقيم داخل الوطن وخارجه، إضافة إلى المبادرة بأعمال التعاون وتبادل الممارسات الجيدة مع المنظمات والهيئات الأجنبية والدولية ذات الأهداف المماثلة. يهدف المجلس من خلال هذه المهام إلى تعزيز انفتاح الشباب الجزائري على مختلف التجارب والخبرات الدولية، بما يسمح بتطوير قدراتهم وتوسيع معارفهم في مختلف المجالات.

شارك ممثلو المجلس في المنتدى الإنساني الثاني للشباب المنعقد بجمهورية مدغشقر خلال شهر ماي 2023، والذي ناقش قضايا العمل الإنساني وتمكين الشباب في مواجهة الأزمات وتعزيز ثقافة التطوع على المستوى الإفريقي، كما

¹ المجلس الأعلى للشباب، مبادرة "هيا شباب"... مرافقة مسؤولة لمشاركة واعية، 12 جوان 2024، تم الإطلاع 12 ماي 2026،

<https://csj.gov.dz/detail-article/256>

² المادة 03، المرسوم الرئاسي 21-416، مرجع نفسه، ص 6

شكلت هذه المشاركة فرصة لتبادل الخبرات وتوطيد علاقات التعاون بين الشباب الممثلين للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

كما أشرف المجلس الأعلى للشباب يوم 23 أكتوبر 2023 على توقيع اتفاقية إطار مع مسجد باريس الكبير، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق فيما يتعلق بشباب الجالية الوطنية المقيمة بالخارج وتهدف هذه الاتفاقية إلى تمكين شباب الجالية من المساهمة في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، من خلال تبادل الخبرات ورفع انشغالاتهم واقتراحاتهم، إضافة إلى ضمان التأطير الأمثل لهم وتعزيز اندماجهم في مختلف البرامج والمشاريع الموجهة لفئة الشباب.¹ وشارك كذلك أعضاء من المجلس يوم 16 سبتمبر 2023 بمدينة نيويورك الأمريكية، في تظاهرة SDG Action Weekend المنظمة في إطار التحضير لقمة أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث شاركوا في جلسات نقاشية تناولت قضايا تمكين الشباب، ودور المجتمع المدني، وآليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد مثلت هذه المشاركة فرصة للتعريف بالتجربة الجزائرية في مجال التمكين السياسي والاقتصادي للشباب وإشراكهم في صنع وتقييم السياسات العمومية.²

وتعكس هذه المشاركات حرص المجلس على تعزيز حضور الشباب الجزائري في المحافل الدولية وتبادل الخبرات مع مختلف الفاعلين الدوليين، بما يساهم في تطوير قدراتهم وترسيخ ثقافة التعاون والانفتاح الدولي.

5. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشباب:

لا يمكن فصل الأمن المجتمعي عن الاستقرار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للأفراد؛ فحالة التهميش التنموي والبطالة تعد بيئة خصبة لإنتاج المهددات الأمنية والسلوكية. ومن هذا المنطلق، أقر المشرع الجزائري ضمن المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 21-416 مساهمة المجلس الأعلى للشباب في تطوير وتحسين نوعية التربية والتعليم والتكوين لفائدة الشباب، إضافة إلى ترقية التشغيل والمقاولاتية والابتكار، بما يسمح بدعم قدراتهم وفتح آفاق أوسع أمامهم في مختلف المجالات. وفي هذا السياق، يولي المجلس الأعلى للشباب أهمية خاصة لدعم روح المبادرة والابتكار لدى فئة الشباب، من خلال تشجيعهم على ولوج عالم المقاولاتية وريادة الأعمال باعتبارها أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد توجت أشغال مخيم رواد الأعمال الشباب المنظم بالمدرسة العليا للمناجنت بالقلعة (ولاية تيبازة) يوم 29 جويلية 2024، بحملة من التوصيات الهادفة إلى دعم بيئة المؤسسات الناشئة، من بينها تسهيل الولوج إلى العقار الصناعي، وتعزيز دور حاضنات الأعمال، وتطوير آليات مرافقة المشاريع المبتكرة عبر مختلف ولايات الوطن.

¹ المجلس الأعلى للشباب، التوقيع على اتفاقية إطار بين المجلس الأعلى للشباب ومسجد باريس الكبير، 23 أكتوبر 2023، 16 ماي 2023،

<https://csj.gov.dz/detail-article/148>

² المجلس الأعلى للشباب، مشاركة مشرفة لأعضاء من المجلس الأعلى للشباب في أروقة الأمم المتحدة، 16 سبتمبر 2023، تم الإطلاع، 14 ماي 2026،

<https://csj.gov.dz/detail-article/144>

كما دعا المشاركون إلى ضرورة تطوير أدوات تقييم البيئة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، وتوسيع قاعدة المكونين في مجال المقاولاتية، إلى جانب تعزيز إدماج المقاولين الذاتيين في المشاريع العمومية، بما يساهم في خلق ديناميكية اقتصادية جديدة قائمة على الابتكار.¹ وفي سياق دعم التحول الرقمي وتعزيز قدرات الشباب، تم بتاريخ 02 أوت 2023 توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس الأعلى للشباب ومجمع اتصالات الجزائر، بهدف تطوير استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تسيير أنشطة المجلس، إضافة إلى تعزيز مهارات الشباب في مجال الرقمنة. وتندرج هذه المبادرة ضمن الجهود الرامية إلى عصنة العمل المؤسسي وتمكين الشباب من أدوات التكنولوجيا الحديثة، بما يساهم في دعم إدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما يشجع المجلس حركية الشباب وولوجهم إلى مجالات الثقافة والرياضة والترفيه، إلى جانب مساهمته في تشخيص مختلف المشكلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تواجه هذه الفئة.²

وتبرز أهمية هذه المهام في سعيه إلى تحسين الظروف المعيشية للشباب والحد من مشكلات البطالة والتمهيش والإقصاء الاجتماعي، كما أن تمكين الشباب اقتصاديا من خلال دعم المقاولاتية والابتكار، وتوجيه طاقاتهم نحو المجالات الثقافية والرياضية، يساهم في التقليل من مظاهر الإحباط الاجتماعي والانحراف، ويعزز اندماجهم داخل المجتمع، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حماية النسيج المجتمعي وترسيخ السلم الأهلي.

6. تعزيز حماية البيئة والتنمية المستدامة:

من بين المهام التي نصت عليها المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 21-416، تشجيع مساهمة الشباب في حماية البيئة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال ترسيخ الوعي البيئي لدى فئة الشباب وتحفيزهم على المشاركة في مختلف المبادرات والأنشطة المرتبطة بالمحافظة على البيئة، مثل حملات التشجير ونظافة المحيط والتحسيس بأهمية حماية الموارد الطبيعية وترشيد استهلاك الطاقة. وفي هذا الإطار، يساهم المجلس الأعلى للشباب في دعم مختلف المبادرات البيئية والتطوعية، من بينها العملية الوطنية الكبرى للتشجير التي نُظمت يوم 05 ديسمبر 2022 بولاية برج بوعريش، تحت إشراف وزارة الشباب والرياضة، وبمشاركة واسعة من الشباب والسلطات المحلية والجمعيات. وقد استهدفت هذه العملية إعادة تأهيل وتوسيع السد الأخضر عبر غرس مئات الآلاف من الأشجار، بما يعكس انخراط الشباب في حماية البيئة وتعزيز ثقافة العمل التطوعي.³

وفي السياق نفسه، نظمت لجنة البيئة والتنمية المستدامة التابعة لـ المجلس الأعلى للشباب يوم 03 أوت 2023، ورشة عمل عن بعد بعنوان "تحديات جرد وحفظ التنوع البيولوجي في الجزائر والبحر الأبيض المتوسط"، بمشاركة

¹ المجلس الأعلى للشباب، مخيم رواد الأعمال الشباب: تشجيع على ولوج عالم المقاولاتية، 31 جويلية 2024، تم الإطلاع، 14 ماي 2026،

<https://csj.gov.dz/detail-article/259>

² المادة 03، المرسوم الرئاسي 21-416، مرجع سابق، ص6

³ المجلس الأعلى للشباب، المجلس الأعلى للشباب يساهم في عملية التشجير الكبرى، 05 ديسمبر 2022، تم الاطلاع في 15 ماي 2026،

<https://csj.gov.dz/detail-article/64>

الخبير الفرنسي "Errol Vela"، وذلك في إطار تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الدولية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، وقد تناولت الورشة مختلف التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي في الجزائر، إضافة إلى سبل توظيف الدراسات والأبحاث الوطنية والدولية للحفاظ على البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يعكس اهتمام المجلس بترسيخ الوعي البيئي لدى الشباب وتعزيز مساهمتهم في القضايا البيئية المعاصرة.¹

يهدف المجلس من خلال هذه المهام على توجيه الشباب نحو تبني سلوكيات مسؤولة تجاه البيئة، بما يساهم في الحد من الممارسات الضارة بالمحيط، وتعزيز الاستقرار الصحي والبيئي، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على دعم الأمن المجتمعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل المجتمع الجزائري.

ومن خلال مختلف النشاطات والفعاليات التي يقوم بها المجلس الأعلى للشباب، يتضح أنه يسعى إلى تفعيل الدور المنوط به في إطار السياسات العمومية الموجهة لفئة الشباب، من خلال دعم المبادرات الشبابية وتعزيز مشاركتهم في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. غير أن تقييم دوره الاستشاري يبقى نسبياً، نظراً لكون التوصيات والآراء التي يقدمها تُرفع ضمن التقارير الدورية والسنوية الموجهة إلى السلطات العمومية، مما يجعل قياس أثرها المباشر على صناعة القرار غير متاح بشكل فوري، وإنما يظهر على المدى المتوسط من خلال التوجهات العامة للسياسات الشبابية في الدولة.²

وبناء على ذلك، يمكن القول إن المجلس يمثل آلية مؤسسية جديدة تهدف إلى إدماج الشباب في الحياة العامة، وتعزيز الحوار بين هذه الفئة ومؤسسات الدولة، بما يساهم في ترسيخ قيم المواطنة ودعم الاستقرار والأمن المجتمعي.

المطلب الثالث: دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

تلعب الهيئات المتخصصة التي استحدثتها المؤسسة الدستورية دوراً فعالاً في مجال الرقابة على الممتلكات والأموال العمومية، من خلال السهر على مطابقة الأعمال التشريعية والتنظيمية لأحكام الدستور، إضافة إلى مراقبة كيفية استخدام وتسيير الأموال والوسائل العمومية. وتكتسي هذه الهيئات أهمية كبيرة في ظل تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، الأمر الذي استدعى إنشاء مؤسسات تعمل على تعزيز مبادئ الشفافية والحكم الرشيد وأخلاق الحياة العامة، من خلال ما تتمتع به من صلاحيات رقابية ووقائية وردعية. ومن أبرز هذه الهيئات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، التي أصبحت بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 تُعرف بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من

¹ المجلس الأعلى للشباب، ورشة عمل عن بُعد بعنوان: "تحديات جرد وحفظ التنوع البيولوجي في الجزائر والبحر الأبيض المتوسط"، 03 أوت 2023، تم الإطلاع في 01 ماي 2026، <https://csj.gov.dz/detail-article/128>

² هبية كبداني، عبد الله فاسي، المجلس الأعلى للشباب كهيئة استشارية، مجلة القانون والتنمية، المجلد 12، العدد 01، (2024)، ص 165

الفساد ومكافحته.¹ التي تساهم بدورها في ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية داخل مؤسسات الدولة، بما يعزز ثقة المواطن في الإدارة العمومية ويدعم الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي.

• تعريف السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته:

ألزمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأعضاء المنظمة إليها، بمقتضى مادتها 06 بضرورة إنشاء هيئة أو عدة هيئات مستقلة متخصصة للوقاية من الفساد ومكافحته، والجزائر واحدة من بين هذه الدول حيث جسدت الاتفاقية الأهمية من خلال قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06-01، بل وعملت أيضا على دستورها في التعديل الدستوري لسنة 2016 تحت عنوان الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وبعد أن جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 وبموجب المادة 204 منه، قام المؤسس الدستوري على تغيير تسميتها إلى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتم نقلها من الفصل المتعلق بالمؤسسات الاستشارية إلى الباب المتعلق بمؤسسات الرقابة، وبصدور القانون رقم 22/08 المؤرخ في 5 ماي 2022، تم تحديد تشكيلتها وصلاحياتها.²

تعرف السلطة العليا للوقاية من الفساد ومكافحته، وفق المادة الثانية من القانون رقم 22-08، بأنها مؤسسة دستورية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، وهو ما يمنحها هامشا واسعا من الحرية في أداء مهامها بعيدا عن أي تأثيرات إدارية أو سياسية، بما يعزز فعاليتها في مجال ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.³

• مهام وصلاحيات السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

يحدد التعديل الدستوري لسنة 2020، من خلال المادة 205، المهام والصلاحيات الموكلة للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، كما يوضح القانون رقم 22-08 آليات ممارستها لهذه الاختصاصات. وبناء على ذلك، يمكن تحليل هذه المهام إلى أدوار وظيفية تعكس طبيعة تدخل هذه السلطة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

1. الدور الوقائي والتوعوي:

تضطلع السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بدور وقائي مهم يهدف إلى الحد من انتشار الفساد قبل وقوعه، من خلال وضع آليات وإجراءات تعزز الشفافية والنزاهة داخل مختلف المؤسسات والإدارات العمومية

¹ أحمد عميري، أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية طبقا للتعديل الدستوري لسنة 2020 - السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته نموذجاً، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، (ماي 2021)، ص 58

² منى مالع، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته قراءة في قانون 08-22 الصادر بتاريخ 05 ماي 2022، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 02، (2022)، ص 859

³ سهام بن عبيد، خصوصية دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في محاربة الفساد من منظور القانون رقم 22-08، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 11، العدد 01، (2023)، ص 341

ينطلق الدور الوقائي للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته من الأساس الدستوري المنصوص عليه في المادة 205 من التعديل الدستوري لسنة 2020، والتي خولت لها وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والسهر على تنفيذها ومتابعتها، إلى جانب المساهمة في أخلاق الحياة العامة وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد، ونشر ثقافة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا المساهمة في تكوين أعوان الأجهزة المكلفة بمكافحة الفساد ودعم قدرات المجتمع المدني في هذا المجال¹.

يعزز الدور الوقائي للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته من خلال الصلاحيات الممنوحة لها بموجب المادة 4 من القانون رقم 08-22، والتي تهدف إلى تحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية في تسير الشؤون العمومية. من خلال جمع ومركز واستغلال ونشر المعلومات والتوصيات المتعلقة بالوقاية من الفساد وكشفه، إضافة إلى التقييم الدوري للأدوات القانونية والتنظيمية واقتراح الآليات المناسبة لتحسين فعاليتها. وتضيف المادة نفسها بعدا مهما يتمثل في ضمان تنسيق ومتابعة الأنشطة والأعمال المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته على أساس التقارير الدورية المدعمة بالإحصائيات والتحليل، مما يعزز من فعالية العمل المؤسساتي في هذا المجال. كما تنص على وضع شبكة تفاعلية تهدف إلى إشراك المجتمع المدني وتوحيد وترقية أنشطته في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وهو ما يعكس البعد التحسيس والتوعوي القائم على إشراك مختلف الفاعلين في نشر ثقافة النزاهة².

كما تؤكد المادة 08 من نفس القانون على متابعة مدى وجود أنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتقييم فعاليتها وجودتها ومدى ملائمة تنفيذها، مع إصدار توصيات تهدف إلى تحسين الأداء المؤسساتي وترسيخ ثقافة الوقاية داخل مختلف الهيئات³. وعليه، فإن هذه المهام تؤكد أن السلطة العليا تمثل آلية مؤسساتية شاملة تجمع بين الوقاية والتوعية والتحسيس، بما يساهم في تعزيز الشفافية، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد.

2. الدور الرقابي:

يعد الدور الرقابي من أهم الأدوار التي تمارسها السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، حيث يهدف إلى متابعة مدى احترام قواعد الشفافية والنزاهة داخل مختلف المؤسسات والإدارات العمومية، والكشف عن مظاهر الفساد.

وقد أسند المشرع الدستوري هذا الدور من خلال المادة 205 من التعديل الدستوري لسنة 2020، التي خولت للسلطة العليا جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها، وإخطار مجلس المحاسبة والسلطة

¹ المادة 205، دستور، مرجع سابق، ص 43

² المادة 04، القانون رقم 08-22 المؤرخ في 4 شوال 1443 الموافق ل 5 ماي 2022 يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تشكيلها وصلاحياتها، الجريدة الرسمية، العدد 32، (14 ماي 2022)، ص 07

³ المادة 08، القانون رقم 08-22، مرجع سابق، ص 08

القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخالفات، إضافة إلى إمكانية إصدار أوامر للمؤسسات والأجهزة المعنية عند الاقتضاء¹، بما يعكس الطابع الرقابي والردعي لهذه الهيئة.

كما عزز القانون رقم 08-22 هذا الدور، خاصة من خلال المادة 05 التي تنص على "قيام السلطة العليا بالتحريات الإدارية والمالية في مظاهر الإثراء غير المشروع لدى الموظف العمومي"، مع إمكانية طلب توضيحات مكتوبة أو شفوية من الموظف العمومي أو الشخص المعني، وعدم إمكانية التمسك بالسري المهني أو المصرفي في مواجهتها².

وتضيف المادة 07 "تتولى السلطة العليا متابعة مدى امتثال الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمؤسسات الاقتصادية والجمعيات والمؤسسات الأخرى للالتزام بالمطابقة لأنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته"³، في حين تنص المادة 08 "تتضمن المتابعة المنصوص عليها في المادة 7 من هذا القانون التأكد من وجود أنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومدى جودتها وفعاليتها وملاءمة تنفيذها"⁴. كما تنص المادة 06 من نفس القانون "يجوز تبليغ أو إخطار السلطة العليا من قبل أي شخص طبيعي أو معنوي لديه معلومات أو معطيات أو أدلة تتعلق بأفعال الفساد"، شريطة أن يكون التبليغ مكتوبا وموقعا ويحتوي على العناصر الكافية لتحديد هوية المبلغ أو المخطر.

وفي السياق نفسه، تمنح المادة 10 "يمكن السلطة العليا عندما تلاحظ، من تلقاء نفسها أو بعد تبليغها أو إخطارها، وجود خرق للقواعد المتعلقة بالنزاهة"، اتخاذ التدابير الآتية: توجيه إعدار إلى المعني، إذا كانت الإجابات التي قدمها غير مجدية، إصدار أوامر في حال معاناة أي تأخير في تقديم التصريحات، أو قصور أو عدم الدقة في محتواها، أو عدم الرد على طلب التوضيح⁵، بينما تنص المادة 11 على إمكانية اتخاذ تدابير تحفظية عن طريق القضاء في حالة توفر عناصر جديّة تؤكد وجود ثراء غير مبرر⁶.

كما تنص المادة 12 على عندما تتوصل السلطة العليا إلى وقائع تحتمل الوصف الجزائي، تخطر النائب العام المختص إقليميا. وتخطر مجلس المحاسبة، إذا توصلت إلى أفعال تندرج ضمن اختصاصاته⁷. وعليه، يتضح أن الدور الرقابي للسلطة العليا يقوم على منظومة قانونية متكاملة تجمع بين الكشف، المتابعة، الإخطار، والتدخل التصحيحي لضمان احترام قواعد الشفافية ومكافحة الفساد.

¹ المادة 205، دستور، مرجع سابق، ص 43

² المادة 05، القانون رقم 08-22، مرجع سابق، ص 08

³ المادة 07، مرجع نفسه، ص 08

⁴ المادة 08، مرجع نفسه، ص 08

⁵ المادة 10، مرجع نفسه، ص 08

⁶ المادة 11، مرجع نفسه، ص 09

⁷ المادة 12، مرجع نفسه، ص 09

3. الدور الاستشاري:

إلى جانب أدوارها الرقابية والوقائية، تضطلع السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بدور استشاري يهدف إلى تحسين المنظومة القانونية والمؤسسية المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد، من خلال تقديم الآراء والتوصيات واقتراح الآليات الكفيلة بتعزيز النزاهة والحكم الرشيد. وقد كرس المشرع هذا الدور من خلال المادة 205 من التعديل الدستوري لسنة 2020، التي تنص على: **إبداء الرأي حول النصوص القانونية ذات الصلة بمجال اختصاصها¹**، وهو ما يبرز مساهمة السلطة العليا في تحسين المنظومة القانونية المرتبطة بالشفافية ومكافحة الفساد. كما عزز القانون رقم 08-22 هذا الدور، حيث نصت المادة 4 على: **"التقييم الدوري للأدوات القانونية المتعلقة بالشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والتدابير الإدارية وفعاليتها في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، واقتراح الآليات المناسبة لتحسينها"²**، بما يعكس الدور الذي تضطلع به السلطة العليا في تقييم فعالية النصوص القانونية والإجراءات الإدارية واقتراح الحلول المناسبة لتطويرها.

وفي السياق نفسه، تنص المادة 8 من نفس القانون على: **"تهدف التوصيات التي تصدرها السلطة العليا في هذا الإطار إلى المساعدة في وضع التدابير والإجراءات المناسبة لكل هيئة أو مؤسسة معينة"³**، وهو ما يعكس الطابع الاستشاري والتوجيهي للسلطة العليا من خلال تقديم التوصيات الهادفة إلى تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الشفافية. كما يتجسد هذا الدور من خلال إعداد التقارير، حيث تنص المادة 4 كذلك على: **"إعداد تقارير دورية عن تنفيذ تدابير وإجراءات الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وفقا للأحكام المتضمنة في الاتفاقيات"**، إضافة إلى: **"إعداد تقرير سنوي حول نشاطها ترفعه إلى رئيس الجمهورية، وإعلام الرأي العام بمحتواه"**.

تنشط السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ضمن مقاربة شاملة تقوم على تعزيز الشفافية وترسيخ ثقافة الوقاية من الفساد من خلال آليات رقمية، وبرامج تكوينية، وملتقيات علمية، وتعاون مؤسسي ودولي، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته للفترة 2023-2027، التي تعد الإطار المرجعي لتنسيق مختلف الجهود الوطنية في هذا المجال.

فعلى المستوى الوطني، أطلقت السلطة العليا عدة آليات هيكلية ورقمية هامة، من أبرزها المنصة الرقمية "بلغنا" المخصصة للتبليغ عن وقائع وشبهات الفساد بطريقة آمنة ومؤمنة، والتي تهدف إلى تشجيع المشاركة المجتمعية في كشف الفساد وتعزيز آليات الإخطار. كما تم استحداث الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم" كإطار تشاركي يهدف إلى إشراك المجتمع المدني وتنسيق جهوده مع السلطة العليا في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، بما يعزز المقاربة التشاركية في محاربة هذه الظاهرة

¹ 205، دستور مرجع سابق، ص 43

² المادة 04، القانون رقم 08-22، مرجع سابق، ص 07

³ المادة 08، مرجع نفسه، ص 08

وفي مجال بناء القدرات والتكوين، تم استحداث ماستر أكاديمي في "الحوكمة والوقاية من الفساد" بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للمناجمت والمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وجامعة قاصدي مرباح، بهدف تكوين إطارات متخصصة في مجالات الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد.

كما تميزت نشاطات السلطة العليا بتنظيم العديد من الملتقيات الوطنية والأيام الدراسية والورشات التكوينية، التي عاجلت مواضيع متعددة مثل شفافية الحياة العامة، الرقمنة كأداة للوقاية من الفساد، التصريح بالممتلكات، ودور الصحافة الاستقصائية في كشف الفساد، إضافة إلى الورشات التطبيقية الخاصة بتنفيذ مؤشر النجاعة "نزاهة"، والتي تستهدف تحسين أداء المؤسسات العمومية.

وفي إطار التعاون المؤسسي، أبرمت السلطة العليا عدة اتفاقيات إطار مع هيئات وطنية، من بينها اتفاقية مع وسيط الجمهورية لتنظيم معالجة العرائض، واتفاقية مع المرصد الوطني للمجتمع المدني لتعزيز مشاركة المجتمع المدني، إضافة إلى تعاون مع المديرية العامة للجمارك في مجال تبادل المعلومات وتعزيز آليات الرقابة والوقاية من الفساد.

أما على المستوى الدولي، فقد شاركت السلطة العليا في برامج تعاون وتكوين مع هيئات دولية وإقليمية، أبرزها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (ONUDC) في مجالات التصريح بالممتلكات وتقييم مخاطر الفساد، وكذا دورات تدريبية مع لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية بكوريا الجنوبية، بما يسمح بتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المقارنة.¹

أكد عضو مجلس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، أن مؤشرات الفساد في الجزائر سجلت تراجعاً منذ سنة 2022، حيث تتراوح نسبة الانخفاض بين 34% و 40% مقارنة بالسنوات السابقة، معتبراً أن هذا التحسن مرتبط بفعالية الإصلاح الدستوري لسنة 2020 وما تبعه من ترسانة قانونية ومؤسسية. وأوضح أن السلطة تعتمد في قياس هذه المؤشرات على أربعة عناصر أساسية تتمثل في عدد التبليغات، والملفات المحالة على التحقيق، وعدد المتابعات القضائية ضد الأعوان العموميين، إضافة إلى الأحكام الصادرة عن القطب الجزائي الاقتصادي والمالي. كما أشار إلى أن السلطة سجلت 551 تبليغاً خلال سنة 2022 عبر مختلف القنوات، بما فيها المنصات الرقمية "بلغنا" و"نراكم"، مؤكداً أن القانون 22-08 يمنع التعامل مع التبليغات المجهولة حفاظاً على جدية المعالجة. وفي السياق ذاته، شدد على ضمان سرية هوية المبلغين وحمايتهم قانونياً من أي تهديد، مع العمل على إعداد مشروع قانون خاص بـ "التبليغ الآمن"، مبرزاً أن الإدارة العمومية تبقى أكثر القطاعات استهدافاً بنسبة تقارب 50% نظراً لارتباطها المباشر بالمواطن.²

¹ السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، قسم نشاطات الوطنية والدولية، الموقع الرسمي، تم الإطلاع في 17 ماي 2026،

<https://hatplc.dz/national-articles>

² خضري: المؤشرات العامة حول الفساد في الجزائر في تراجع منذ 2022، الإذاعة الجزائرية، 11 فيفري 2024، تم الإطلاع في 17 ماي 2026،

<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40402>

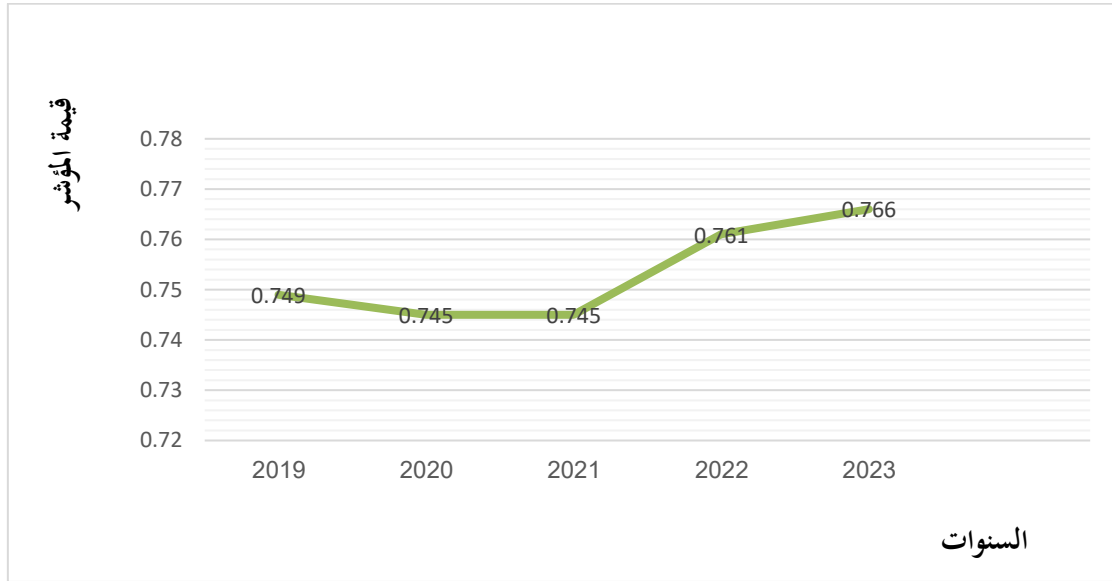
وأكدت كذلك رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، أن نشاطات السلطة سجلت ارتفاعا ملحوظا في مؤشرات التبليغ عن الفساد، حيث تم تسجيل أزيد من 958 تبليغا إلى غاية نهاية نوفمبر 2024، مقابل 551 تبليغا سنة 2022، ما يعكس ارتفاعا بنسبة تفوق 63% خلال سنة 2023. كما أشارت إلى أن التبليغات المتعلقة بالمسؤولين في الوظائف العليا عرفت ارتفاعاً تجاوز 91%، في حين سجلت عمليات التصريح بالممتلكات لدى المنتخبين المحليين ارتفاعاً بنسبة 79.23% خلال سنة 2023. وأوضحت أن هذه النتائج تعكس تعزيز ثقة المواطنين في آليات الإبلاغ، خاصة عبر المنصات الرقمية مثل "بلغنا" و"نراكم"، التي تم استحداثها لتسهيل التبليغ بطريقة آمنة ومؤمنة. وفي السياق ذاته، اعتبرت أن هذه المؤشرات تندرج ضمن الجهود الوطنية الرامية إلى ترسيخ الشفافية والحكم الرشيد، من خلال الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (2023-2027)، التي تركز على دعم مؤسسات فعالة وشفافة، وتعزيز الرقمنة كخيار استراتيجي لتحديث آليات الوقاية من الفساد ومكافحته.¹

تظهر المعطيات أن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أصبحت فاعلا مؤسساتيا محوريا في تعزيز مبادئ الشفافية وترسيخ آليات الوقاية من الفساد، من خلال ارتفاع مؤشرات التبليغ وتوسيع أدوات الرقابة والتنسيق المؤسساتي. كما أن اعتمادها على الرقمنة عبر منصات مثل "بلغنا" و"نراكم"، إلى جانب تكثيف برامج التكوين والملتقيات العلمية، يعكس تطورا في المقاربة المعتمدة نحو نموذج وقائي تشاركي أكثر نجاعة. وفي هذا الإطار، لا تقتصر هذه الجهود على تحسين أداء المؤسسات العمومية فحسب، بل تمتد آثارها إلى تعزيز الأمن المجتمعي، من خلال تقليص مظاهر الفساد التي تمس ثقة المواطن في الإدارة وتؤثر على استقرار المجتمع. ولتقييم مدى انعكاس الإصلاحات السياسية والإجراءات المؤسساتية على واقع الأمن المجتمعي في الجزائر، يمكن الاستناد إلى مؤشر التنمية البشرية باعتباره من أهم المؤشرات الدولية التي تقيس مستوى رفاه الأفراد من خلال أبعاد الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة السياسات العمومية على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بتعزيز الأمن المجتمعي والاستقرار الاجتماعي تتراوح قيمته بين 0 و1 حيث تشير القيم الأقرب إلى 1 إلى مستويات أعلى من التنمية البشرية، في حين تعكس القيم القريبة من 0 مستويات أدنى من التنمية.

¹ مسراني: تسجيل نحو ألف تبليغ عن الفساد منذ جانفي 2024"، ديزاد نيوز، 9 ديسمبر 2024، تم الاطلاع في 20 ماي 2026،

[/https://dznews.dz](https://dznews.dz)

الشكل رقم (05): منحى بياني يمثل تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2019-2023



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التنمية الاجتماعية والبشرية 2019-2023 الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يوضح المنحنى البياني تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2019-2023، حيث سجل المؤشر قيمة 0.749 سنة 2019، ثم عرف تراجعاً طفيفاً خلال سنتي 2020 و 2021 ليبلغ 0.745 نتيجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19. غير أن المؤشر عاد إلى الارتفاع سنة 2022 مسجلاً 0.761، ليصل سنة 2023 إلى 0.766، وهو أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة. ويعكس هذا التطور التحسن المسجل في مجالات التعليم والصحة ومستوى المعيشة، كما يؤثر إلى فعالية السياسات العمومية والإصلاحات المعتمدة في تعزيز التنمية البشرية، الأمر الذي يساهم في تدعيم الأمن المجتمعي. فكلما تحسنت مؤشرات التنمية البشرية تراجعت مظاهر الهشاشة الاجتماعية والإقصاء والتفاوتات الاجتماعية، وتعززت فرص الاندماج الاجتماعي والاستقرار، وهو ما يساهم في الحد من مسببات الجريمة والانحراف والتوترات الاجتماعية. وعليه، يمكن اعتبار التحسن المسجل في مؤشر التنمية البشرية خلال السنوات الأخيرة مؤشراً على تعزيز مقومات الأمن المجتمعي وترسيخ الاستقرار الاجتماعي في الجزائر، باعتبار أن التنمية البشرية والأمن المجتمعي يمثلان عنصرتين متكاملتين يؤثر كل منهما في الآخر.

خلاصة الفصل

تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى أن الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها الجزائر بعد سنة 2019 شكلت إطارا مهما لإعادة تنظيم الحياة السياسية، من خلال توسيع الحقوق والحريات وتكريس الديمقراطية التشاركية، بما يعزز علاقة المواطن بمؤسسات الدولة.

كما أظهرت النتائج المتعلقة بالاستفتاء الدستوري لسنة 2020 أن نسبة المشاركة كانت ضعيفة نسبيا، مقابل تصويت أغلبية المشاركين لصالح التعديل الدستوري، وهو ما يعكس وجود تحديات مرتبطة بالثقة السياسية، في مقابل رغبة في دعم مسار الإصلاح والاستقرار.

كما تم التوصل إلى أن الإصلاحات الانتخابية، إلى جانب استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وتطوير الإطار القانوني المنظم للعملية الانتخابية، قد ساهمت في تحسين الشفافية ونزاهة العملية الانتخابية، وهو ما انعكس إيجابا على سير الانتخابات الرئاسية لسنتي 2019 و2024، من خلال تسجيل تحسن نسبي في مستوى المشاركة السياسية، إضافة إلى تطور في تمثيل بعض الفئات داخل المجالس المنتخبة، خاصة الشباب وأصحاب المستوى الجامعي، مقابل استمرار محدودية تمثيل المرأة. كما أثبت مؤشر نزاهة الانتخابات تسجيل تحسن خلال الفترة نفسها، مما يؤكد الأثر الإيجابي للإصلاحات على تحسين شفافية ونزاهة العملية الانتخابية.

كما تم التوصل إلى أن مأسسة المجتمع المدني من خلال استحداث هيئات استشارية ورقابية ساهمت في تعزيز المشاركة المجتمعية وترسيخ مبادئ الشفافية والحوار بين الدولة والمجتمع، بما يدعم دور المجتمع المدني كشريك في تسيير الشأن العام.

وقد تبين أيضا أن هذه التحولات ساهمت بشكل غير مباشر في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال دعم الاستقرار الاجتماعي وتقوية الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وهو ما أكدته المؤشرات، وعلى رأسها مؤشر التنمية البشرية، الذي سجل تحسنا نسبيا خلال السنوات الأخيرة.

وبذلك، يمكن القول إن مجمل الإصلاحات التي أعقبت سنة 2019 قد ساهمت في إحداث ديناميكية جديدة في النظام السياسي الجزائري، قائمة على توسيع المشاركة، وتعزيز الشفافية، ودعم الاستقرار والأمن المجتمعي.

خاتمة

خاتمة

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مركزية مفادها معرفة "إلى أي مدى أسهمت الإصلاحات السياسية في تعزيز الأمن المجتمعي في الجزائر خلال الفترة 2020-2024"، وذلك من خلال تحليل مضامين الإصلاحات الدستورية والتشريعية، ودراسة مدى قدرة المنظومة الانتخابية الجديدة على تعزيز المشاركة السياسية والحد من مظاهر الاحتقان، إضافة إلى إبراز دور الهيئات الدستورية المستحدثة في تدعيم التماسك المجتمعي وتعزيز الاستقرار الداخلي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد الحراك لم تكن مجرد تعديلات شكلية أو إجراءات ظرفية، بل مثلت مقارنة إصلاحية شاملة أعادت صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع عبر محورين أساسيين. تمثل المحور الأول في تكريس منظومة حقوقية ودستورية متقدمة، من خلال تعزيز مبادئ المساواة، وحظر خطاب الكراهية، وتجرم التعذيب والاتجار بالبشر، وحماية المرأة والبيئة، وضمان حرية إنشاء الأحزاب وحق التظاهر والتجمع السلمي. أما المحور الثاني فقد تجسد في إعادة هيكلة المؤسسات السياسية والرقابية، عبر استحداث هيئات دستورية مستقلة، على غرار السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والمرصد الوطني للمجتمع المدني، والمجلس الأعلى للشباب، والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، إلى جانب إصلاح المنظومة الانتخابية باعتماد نظام القوائم المفتوحة.

كما أظهرت النتائج أن هذه الإصلاحات ساهمت بصورة ملموسة في تقليص مساحات التوتر السياسي والاحتقان الاجتماعي، من خلال فتح قنوات مؤسساتية للتعبير عن المطالب، وتعزيز مبدأ المشاركة التشاركية، ودعم جهود مكافحة الفساد، وإدماج فئتي الشباب والجامعيين في الحياة السياسية، وهو ما ساهم في تعزيز الشعور بالمواطنة والانتماء والحد من الإحساس بالتهميش والإقصاء. غير أن الدراسة خلصت أيضا إلى أن انعكاس هذه الإصلاحات على الأمن المجتمعي ظل متفاوتا، حيث رافقه تراجع في تمثيل المرأة مقارنة بفترة نظام الكوتا، إلى جانب استمرار ضعف الوعي الانتخابي، الذي تجلّى في ارتفاع عدد الأصوات الملقاة وضعف نسب المشاركة في بعض الاستحقاقات.

وبالرجوع إلى الفرضيات المقترحة في هذه الدراسة فقد أكدت النتائج صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على أن "الإصلاحات السياسية في الجزائر ساهمت في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال تفعيل المؤسسات السياسية والحقوق والحريات"، غير أن هذا الانعكاس يظل رهينا بالواقع العملي للضمانات التشريعية ومستوى إشراك الهيئات المستحدثة.

كما تأكدت الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بدور التعديلات الدستورية والتشريعية في التخفيف من حدة التوتر السياسي، من خلال تعزيز منظومة الحقوق والحريات وترسيخ مبادئ الشفافية والمواطنة. أما الفرضية الفرعية الثانية فقد تأكدت بصورة نسبية، إذ ساهمت الإصلاحات الانتخابية في تحسين نزاهة العملية الانتخابية وتشجيع المشاركة السياسية، غير أنها لم تنجح بشكل كامل في تجاوز بعض النقائص المرتبطة بضعف التمثيل السياسي واستمرار نسب معتبرة من العزوف الانتخابي والأصوات الملقاة. في حين تأكدت الفرضية الفرعية الثالثة بشكل واضح، حيث برهنت الهيئات الدستورية المستحدثة على قدرتها في خلق فضاءات للحوار والتفاعل المؤسسي، بما ساهم في تعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة ودعم الأمن المجتمعي. وبعد هذا التحليل المتعمق لمختلف جوانب الإصلاحات السياسية

في الجزائر خلال الفترة 2020-2024، إن هذه الإصلاحات تمثل خطوة جادة وطموحة في اتجاه تعزيز الأمن المجتمعي، وتعكس إرادة سياسية حقيقية لتجاوز مرحلة الاحتقان التي شهدتها البلاد، وبناء دولة القانون والمؤسسات. فقد نجح المشرع الجزائري في تكريس منظومة حقوقية متقدمة، واستحداث آليات مؤسسية مبتكرة، من شأنها أن تشكل أرضية صلبة لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. لا تزال هذه الإصلاحات في مرحلة التأسيس المؤسسي، وأن أثرها الكامل يحتاج إلى وقت لتتجسد مخرجاته على أرض الواقع، فإن ذلك لا ينتقص من قيمتها، بل يدفع إلى مزيد من العمل والاجتهاد لتجاوز العقبات وتعزيز المكاسب. فالمسار الإصلاحي، بطبيعته، عملية تراكمية تحتاج إلى الصبر والمتابعة والتقييم المستمر إن تفعيل دور الهيئات المستحدثة، وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية، وإشراك المجتمع المدني في صنع القرار، كلها عوامل كفيلة بترسيخ الأمن المجتمعي وجعله راسخاً في وجدان المواطن، وهو ما يستدعي استمرار الجهود وتكاتف كل الفاعلين، من سلطات عمومية، ومجتمع مدني، ومواطنين، من أجل ترجمة النصوص القانونية إلى ممارسات يومية تعزز الثقة والاستقرار.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن إجمال النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

- الإصلاح السياسي يمثل عملية تغيير تدريجي تمس القوانين والمؤسسات والآليات السياسية بهدف تعزيز المشاركة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما يعد من ركائز الحكم الراشد من خلال تكريس سيادة القانون والفصل بين السلطات وحماية الحقوق والحريات.
- الأمن المجتمعي مفهوم حديث تجاوز البعد الأمني التقليدي ليشمل حماية المجتمع من التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو يرتبط بتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات.
- توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد حراك 2019 جاءت استجابة لمطالب التغيير السياسي وتعزيز الاستقرار الداخلي
- أثبتت الدراسة أن التعديل الدستوري لسنة 2020 لم يقتصر على إضافة نصوص حقوقية، بل أسس لمنظومة متكاملة للحوكمة الرشيدة، من خلال إعادة توزيع الصلاحيات بين السلطات، وترقية مكانة المجتمع المدني، وإحداث هيئات دستورية مستقلة أعادت تعريف علاقة المواطن بمؤسسات الدولة.
- توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات الانتخابية ساهمت في تعزيز شفافية ونزاهة العملية الانتخابية من خلال إنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات
- بينت الدراسة وجود تحسن نسبي في نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية لسنة 2024 مقارنة بسنة 2019.
- أظهرت الدراسة تحسناً نسبياً في مؤشر نزاهة الانتخابات بعد الإصلاحات السياسية، نتيجة تعزيز الرقابة على العملية الانتخابية وتوسيع صلاحيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

- بينت الدراسة أن جهود السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أسهمت في ترسيخ مبدأ النزاهة والمحاسبة عبر اعتماد آليات رقمية للتبليغ ووضع استراتيجية وطنية، وهو ما أدى إلى تراجع ملموس في مؤشرات الفساد منذ سنة 2022؛ الأمر الذي انعكس إيجاباً على تقليص الممارسات السلبية، وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة العمومية، ودعم ركائز الأمن المجتمعي.
- توصلت الدراسة إلى أن القانون الانتخابي الجديد ساهم في إدماج الشباب والجامعيين في الحياة السياسية وتوسيع المشاركة السياسية
- خلصت الدراسة إلى أن نجاح الإصلاحات السياسية في تحقيق الأمن المجتمعي يبقى مرتبطاً بمدى التطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات وتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.
- انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد توصلت الدراسة إلى تقديم جملة من الاقتراحات التي قد تسهم في تعزيز دور الإصلاحات السياسية في تحقيق الأمن المجتمعي، وذلك على النحو التالي:
- مواصلة المسار الإصلاح السياسي بشكل تدريجي ومستدام، مع إخضاعه لتقييمات دورية بمشاركة الخبراء والمجتمع المدني، لضمان قدرته على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، والحفاظ على الاستقرار والأمن المجتمعي.
- إدراج مفاهيم المواطنة والأمن المجتمعي وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية على مختلف المستويات، إضافة إلى استغلال وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي السياسي، بما يسهم في بناء جيل واع بحقوقه ومسؤولياته.
- الإستمرار في سياسة الرقمنة وتخفيف منابع الفساد المالي والإداري عبر السلطة العليا للشفافية، لكونها الضمان الحقيقي لترميم جدار الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة
- تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، من أجل تجاوز القوالب الثقافية التقليدية، وبخاصة فيما يتعلق بدعم كفاءة المرأة وتمكينها سياسياً واجتماعياً.
- تشجيع النخب الشابة والجامعية الصاعدة في المجالس المنتخبة وتوفير بيئة تكوينية وسياسية تسهم في نجاحهم في تسيير الشأن العام على المستوى المحلي والوطني.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: الكتب السماوية

- القرآن الكريم، سورة إبراهيم، الآية 35.
- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 56.
- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 220.
- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 114.
- القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4.
- القرآن الكريم، سورة النور، الآية 55.

ثانياً: الوثائق الرسمية

- الدستور
- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 2020. الجريدة الرسمية، العدد 82.
- القوانين
- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون العضوي رقم 19-07 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019 والمتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. الجريدة الرسمية، العدد 55.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون العضوي رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات. الجريدة الرسمية، العدد 17.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 20-05 المؤرخ في 28 أبريل 2020 والمتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما. الجريدة الرسمية، العدد 25.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 22-08 المؤرخ في 5 ماي 2022 المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تشكيلاً وصلاحياتاً. الجريدة الرسمية، العدد 32.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 23-04 المؤرخ في 7 ماي 2023 والمتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته. الجريدة الرسمية، العدد 32.
- المراسيم
- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري. الجريدة الرسمية، العدد 82.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 12 أبريل 2021 والمتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني. الجريدة الرسمية، العدد 29.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم الرئاسي رقم 23-58 المؤرخ في 25 جانفي 2023 والمتضمن الموافقة على النظام الداخلي للمجلس الأعلى للشباب. الجريدة الرسمية، العدد 07.

• التقارير

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2024). التنمية الاجتماعية والبشرية 2019-2023: أهم الإنجازات والرهانات. الجزائر.

رابعاً: الكتب

- 1- بيشو سيسيل وآخرون. قاموس الحركات الاجتماعية. ترجمة عمر الشافعي. القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع، 2017.
- 2- بوجلال عمر طيب. إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية. مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.
- 3- الطويل، رواء زكي. الأمن الدولي واستراتيجيات التغير والإصلاح. ط1. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.
- 4- قوجيلي سيد أحمد. الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن. ط1. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.
- 5- مصباح عامر. الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015.
- 6- مصباح عامر. نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.
- 7- يحيى بن شرف. متن الأربعين النووية. ط1. دار الإمام مالك، 2004.
- 8- هنتنغتون صامويل بي. النظام السياسي في مجتمعات متغيرة. ترجمة سمية فلو. بيروت: دار الساقي، 19

خامساً: المقالات

- 1- أبركان فؤاد. التنوع المجتمعي والأمن المجتمعي في سياق الربيع العربي. مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، 2023.
- 2- أحمد تقي الدين عرايسية. مطالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020. مجلة الدراسات السياسية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، 2020.
- 3- أكرم أنس ومحمد صبحي. الأمن الإنساني وأثره على الأمن العراقي. مجلة المعهد، العدد 02، 2020.
- 4- الأميري خالد علي محمد. الأمن الوطني: المفهوم الأبعاد والتحديات. مجلة الآداب، العدد 133، 2020.
- 5- أمين رمال. المرتكزات الدستورية للمرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تعزيز القيم الوطنية وأداء المجتمع المدني في الجزائر. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022.

- 6- باري عبد الطيف وعلي شتوي. الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية. مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12.
- 7- بابا عربي مسلم. محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، 2013.
- 8- بالراح رابع ونصرالدين عاشور. ضمان حق الشباب في الترشح: قراءة في الأمر 01-21 وانعكاساته على الانتخابات التشريعية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 01، 2022.
- 9- بن الشيخ رزيقة. المشاركة في الحراك الشعبي الجزائري ودورها في تقدير الذات لدى الطالب الجامعي. مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 65، 2021.
- 10- بن عبيد سهام. خصوصية دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في محاربة الفساد من منظور القانون رقم 08-22. مجلة الحقوق والحريات، المجلد 11، العدد 01، 2023.
- 11- بن علي زهيرة. تجربة الإصلاح الإنتخابي في الجزائر قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2020. مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 08، العدد 02، 2020.
- 12- بشينية عبد الغاني وأحمد رميتة. الحراك الشعبي وأثره على النسق الأمني في الجزائر. مجلة المفكر، المجلد 9، العدد 1، 2025.
- 13- بوزاي خليفة. الأمن المجتمعي مقارنة معرفية في ظل تطور الدراسات الأمنية. مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 02، 2023.
- 14- بوفنيك عبد المجيد رمضان بحوص. تدابير بناء السلم الاجتماعي ما بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019. مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، 2021.
- 15- بولكوان إسماعيل. المرصد الوطني للمجتمع المدني لتعزيز حماية البيئة في الجزائر. مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 09، العدد 01، 2025.
- 16- بوعلي مصباح وصليحة بيوش. نظام الاقتراع على القائمة المفتوحة في الجزائر؛ التحديات والانعكاسات. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 11، العدد 01، 2024.
- 17- بوعرفة عبد القادر. الحراك بالجزائر: الدوافع والعواقب. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 01، العدد 07، 2020.
- 18- تليلي ربيعة وعبد الوهاب عالم. التغطية الإعلامية للحراك الشعبي الجزائري عبر قناة الجزيرة. مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 12، العدد 02، 2023.
- 19- جراية الصادق. تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 08، 2014.

- 20- جارش عادل وعلاء الدين فرحات. الإصلاح السياسي في الجزائر: دراسة في المعوقات وآفاق. مجلة المفكر، المجلد 11، العدد 02، 2023.
- 21- حجاج مراد. تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية 2011-2020. مجلة مدارات سياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021.
- 22- حمشي محمد. مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية. مجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 06، 2018.
- 23- حربي سليمان عبد الله. مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتحدياته. مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.
- 24- حيدر عادل عبد الصمد. دور المؤسسات في تحقيق الأمن الاجتماعي. مجلة الهلال، العدد 30، 2021.
- 25- خالد محمد نصر. مشاركة المرأة السياسية. مجلة جامعة بن وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 25، 2022.
- 26- ربوح ياسين. التعديل الدستوري 2020 ودوره في تحديد البناء الديمقراطي في الجزائر. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، المجلد 10، العدد 01، 2025.
- 27- رحوني فاتح النور. إشكاليات تحديد مفهوم الأمن. مجلة الدراسات رائدة، المجلد 4، العدد 01، 2016.
- 28- ركاش جهيدة. النظام الانتخابي الجزائري بين محاولات الإصلاح ومحدودية المشاركة السياسية. مجلة الجزائرية للسياسة والأمن، المجلد 01، العدد 01، 2022.
- 29- زحلوق أميرة محمد عبد السلام. فاعلية الدور الأسري في تعزيز الأمن المجتمعي. مجلة القرطاس، المجلد 07، العدد 28، 2026.
- 30- زراقة عيسى. المرصد الوطني للمجتمع المدني كألية دستورية لتعزيز مكانة المجتمع المدني. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2024.
- 31- زان مريم. الحراك الشعبي وموقف النخبة المثقفة. مجلة السياسة العلمية، المجلد 05، العدد 03، 2021.
- 32- سعدي علي وعبد الزهرة جبير. الحراك الشعبي دراسة النظرية المفهوم والأسباب. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 02، 2020.
- 33- ساسي عبد الرحمان. الإصلاح السياسي في الفكر العربي الحديث. مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021.

- 34- عبد الباري حسن الكوثر. السياسات العامة لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003. مجلة العلوم السياسية، العدد 69، 2025.
- 35- عبد الغني عادل انزارن. تأثير الإصلاح السياسي على النظام الإنتخابي في الجزائر. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات، المجلد 06، العدد 02، 2022.
- 36- عمارة رشيد وياس الزيدي وهيمن رؤوف سلام. الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن. مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 5، العدد 02، 2022.
- 37- عميري أحمد. أخلاق الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية طبقاً للتعديل الدستوري لسنة 2020. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2021.
- 38- عيسات فضيلة. الإصلاح السياسي في الجزائر وموقعه ضمن الهندسة الأمنية الإقليمية. أكاديميا، المجلد 04، العدد 05، 2016.
- 39- فؤاد عبد الله ثناء. الإصلاح السياسي.. خبرات عربية. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، 2004.
- 40- قندوز عبد القادر والحاج مبطوش. واقع المشاركة السياسية بعد الحراك الشعبي وتحدي بناء الجزائر الجديدة. مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 01، 2022.
- 41- كمال فتاح وحداد محمد. الإصلاحات السياسية والاستقرار السياسي. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، 2021.
- 42- كبداي هببة وعبد الله فاسي. المجلس الأعلى للشباب كهيئة استشارية. مجلة القانون والتنمية، المجلد 12، العدد 01، 2024.
- 43- كواشي عتيقة. مفهوم الأمن المجتمعي على ضوء مقاربات النظرية. مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 02، 2023.
- 44- لغواطي محمد. المرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في إرساء الديمقراطية التشاركية. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 02، 2023.
- 45- مالع منى. السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته قراءة في قانون 22-08. مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 02، 2022.
- 46- مدافر فايزة. التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية: من نظام الكوتا إلى مبدأ المناصفة. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والقانونية، المجلد 58، العدد 05، 2021.
- 47- مراح نعيمة وعبد الكريم مراحي. أثر المرصد الوطني للمجتمع المدني في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية. مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، 2022.

- 48- مسعودي عودة. تعزيز منظومة حقوق الإنسان في الجزائر بموجب تعديل الدستوري لسنة 2020. مجلة العربية للأبحاث والدراسات السابقة، المجلد 13، العدد 04، 2024.
 - 49- مصباح رشيدة. النظام القانوني للمرصد الوطني كآلية دستورية مستحدثة تضمن التسيير التشاركي. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 02.
 - 50- مطلق عهود عبد الحسن. الإصلاح السياسي بين النظرية والتطبيق. مجلة دجلة للعلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 03، 2025.
 - 51- مقورة مفيدة. نحو فهم جديد لتحقيق الأمن. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 13، العدد 01، 2026.
 - 52- محديد حميد. حقوق الإنسان في ظل دستور 2020. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2023.
 - 53- هاشمي مليكة ونبيلة بن يحيى. الأمن المجتمعي دراسة في المفهوم والنظرية والتهديد. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 01، 2023.
 - 54- هاشمي مليكة ونجية صخري. التصورات المفاهيمية للأمن المجتمعي وعناصره الأساسية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 02، 2023.
- سادسا: رسائل الجامعية
- 1- العيفة وليد. الإصلاحات السياسية في الجزائر ودورها في تعزيز المشاركة السياسية من 1988 إلى 2014. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014.
 - 2- أحمد بلغيث. الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية: الجزائر وتونس نموذجا. مذكرة ماستر، جامعة غرداية، 2021.
 - 3- بطيب نريمان. البناء المؤسساتي في ظل الإصلاحات السياسية: دراسة حالة تونس بعد 2011. أطروحة دكتوراه، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، 2020.
 - 4- بوليفة فاطمة. أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية 2012-2017. مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.
 - 5- بلعسل كمال. الإصلاحات السياسية من منظور الهندسة الانتخابية: دراسة حالة الجزائر 2004-2014. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020.
 - 6- خليفة حمزة. الإصلاحات السياسية كآلية لتحقيق الانتقال الديمقراطي في الجزائر 2012-2022. أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2025.

- 7- روباش سمراء. تداعيات حراك 22 فيفري على الانتقال الديمقراطي في الجزائر. مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020.
- 8- شايب محمد. تأثير التهديدات السيبرانية على الأمن المجتمعي الجزائري. مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2025.
- 9- سفيان مسالة. الإصلاح السياسي في تونس في ظل التهديدات الإرهابية 2011-2015. مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2016.
- 10- هاشمي مليكة. مقارنة الأمن المجتمعي في منطقة الساحل الأفريقي من 2011 إلى 2023: دراسة حالة مالي. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2024.
- 11- زيتوني محمد. الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية: دراسة حالي تونس ومصر 2011-2014. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018.

سابعا المنتقيات والمؤتمرات

- 1- عقاب عبد الصمد. مفهوم ومضمون الأمن المجتمعي. ورقة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول تحديات الأمن المجتمعي الجزائري في زمن العولمة، جامعة البليدة 2، 2022.
- 2- بن واريث شرف الدين. الإشاعات وأثرها على الاستقرار الأمني والسياسي. ورقة بحثية، جامعة ورقلة، 2017.
- 3- المشاقبة أمين. الأمن المجتمعي: الأبعاد والتحديات. مؤتمر علمي دولي للعمل الاجتماعي، بيروت (عبر زوم)، 2020.

ثامنا: مطبوعات

- 1- بعوني حميدة مطبوعة بيداغوجية في الإصلاح السياسي في المنطقة العربية جامعة لونيبي علي البليدة 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية 2024
- 2- بالريب محمد صالح مطبوعة مقر مادة منهجية العلم السياسية للسنة الأولى ماستر تخصص دراسات إفريقية جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية 2025
- 3- شرفي فتحي محمد محاضرات في إستمولوجيا السياسة المقارنة مطبوعة بيداغوجية جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية 2012
- 4- سويقات عبد الرزاق الإصلاحات السياسية في الجزائر مطبوعة بيداغوجية جامعة غرداية 2024

ثامنا: المواقع الإلكترونية

- 1- البنك الدولي. مؤشرات الحوكمة العالمية. تم الاطلاع في 26 ماي 2026 .

<https://www.worldbank.org>

- 2- BMZ (الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية). قياس الحوكمة الجيدة. تم الاطلاع في 26 ماي 2026 <https://www.bmz.de> .
- 3- المجلس الأعلى للشباب. الموقع الرسمي. تم الاطلاع في 26 ماي 2026 . <https://www.csj.gov.dz>
- 4- المرصد الوطني للمجتمع المدني. الموقع الرسمي. تم الاطلاع في 26 ماي 2026 . <https://marsad.dz>
- 5- السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. الموقع الرسمي. تم الاطلاع في 26 ماي 2026 . <https://hatplc.dz>
- 6- وكالة الأنباء الجزائرية (يوتيوب). تم الاطلاع في 26 ماي 2026 . <https://www.youtube.com>
- 7- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. تم الاطلاع في 26 ماي 2026 . <https://interieur.gov.dz>
- 8- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. تم الاطلاع في 26 ماي 2026 . <https://www.msnfcf.gov.dz>
- 9- الإذاعة الجزائرية. تم الاطلاع في 26 ماي 2026 . <https://news.radioalgerie.dz>

فہرست

المحتویات

الموضوع	الصفحة
البسمة	
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
مقدمة	7
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإصلاحات السياسية والأمن المجتمعي	17
تمهيد	18
المبحث الأول: مفهوم الإصلاحات السياسية	19
المطلب الأول: تعريف الإصلاحات السياسية	19
المطلب الثاني: دوافع ومركزات الإصلاح السياسي	25
المطلب الثالث: آليات ومؤشرات الإصلاح السياسي	29
المبحث الثاني: مفهوم الأمن المجتمعي	32
المطلب الأول: مفهوم الأمن وتطوره	32
المطلب الثاني: تعريف الأمن المجتمعي	38
المطلب الثالث: تحديات الأمن المجتمعي وعلاقته بالأبعاد الأمنية الأخرى	41
خلاصة الفصل	48
الفصل الثاني: انعكاس الإصلاحات السياسية على الأمن المجتمعي في الجزائر بعد 2019	49
تمهيد	50
المبحث الأول: الإصلاحات الدستورية والتشريعية	51
المطلب الأول: الحراك الشعبي 22 فيفري 2019	51
المطلب الثاني: الإصلاح الدستوري 2020	56
المطلب الثالث: الإصلاح الإنتخابي	62
المبحث الثاني: مؤسسة المجتمع المدني	69
المطلب الأول: دور المرصد الوطني للمجتمع المدني	70

فهرس المحتويات

75	المطلب الثاني: دور المجلس الأعلى لشباب
81	المطلب الثالث: دور السلطة العليا لشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
89	خلاصة الفصل
90	الخاتمة
94	قائمة المصادر والمراجع
103	فهرس المحتويات

فهرس الجداول

والأشغال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	مخطط يوضح آليات الإصلاح السياسي	31
الشكل رقم 02	مخطط يوضح عوامل أخرى لتهديد الأمن المجتمعي	46
الشكل رقم 03	أعمدة بيانية تمثل النسب المئوية للفئات الفائزة في الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021	65
الشكل رقم 04	اتطور مؤشر نزاهة الانتخابات خلال الفترة 2019 و2024	69
الشكل رقم 05	منحى بياني يمثل تطور مؤشر التنمية البشرية من 2019 إلى 2023	88

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	يوضح الفرق بين المدارس التقليدية ومدرسة كوينهاغن في تفسيرها للأمن	38
الجدول رقم 02	نتائج الإستفتاء الشعبي لدستور 2020	56
الجدول رقم 03	نتائج الانتخابات الرئاسية 2019-2029	68